معلول

شرح تلخيص المفتاح

هذا اسعل الى الله الصمد ... في شهر ... الف ومائتين وثمانين واثنان وكتبه العبد الضعيف ... حسن ابن محمد الحسيني







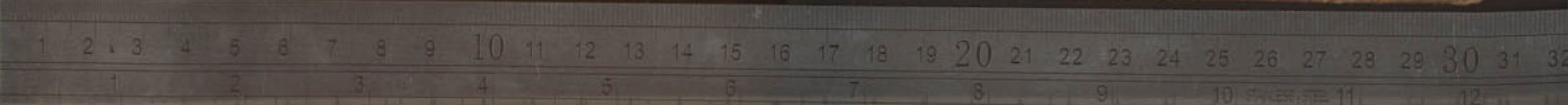


کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب: شرح تلخيص المفتاح

مؤلف

موضوع



شرح تلخيص المفتاح

مطول

قد اسعل الى بالبيع الصحيح الشرعي في شهر السعيد ... في سنة الف ومائتين وثمانين واثنان وكتب العبد الضعيف احمد محمد حسن ابن محمد الحسيني الحسيني









جماعة هم أسراء التقليد فلفقوا اشياء تعاطوه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده
حول القيل والقال ويقتصرون في تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد
اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب عن ابصارهم
حتى تطلع دقائق العقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم
الاعراض عن منهج الرشاد فبهاتا تشبه الرمزة الدقيقة الشان والنقطة اللمحة
الخفية المكان فلما تقضى من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات
اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط
الشغف بتحصيل العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم مخط
رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرفها الله عن بوائق الزمان وحرسها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتناص
الاوابد من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم
البيان وراجعت الشيوخ الذين جاروا قصب السبق في مضماره وكابدت الحذاق
الذين غاصوا على درر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب
تلخيص المفتاح المنسوب للامام العلامة مبرز الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين
اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق
افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا
لغرر اصول هذا الفن وقواعده وما بنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي
لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن
غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا غاية فيه حبائل السحر ودلائل الاعجاز ففي كل لفظ
منه روض من الجنى وفي كل سطر منه عقد من الدر وكان يعوقني عن ذلك الجد
ان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده و
دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفقت شموس الفضل على الافول و
استوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل





ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر
ويفنى العلم فيه ويندرس الأثر لما انتشر قرائح المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله واستدادا عناقهم نحو الإحاطة بجمله وتفاصيله وأكثرهم قد حرموا توفيق
الاهتداء إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده
الأستار بل بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير أن يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تعسفوا سلوك طرائقه من غير دليل فضلوا كثيرا
وضلوا عن سواء السبيل اختلست من أثناء التحصيل فرصا مع ما أتجرع من الزمان غصصا
وأتقحم موارد السمر غائصا في لجج الأفكار والتقطت فرائد الفكر من مطارح الأنظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في علم البيان
لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الطاقة ثم جمعت
لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب مصاعبه الأبية ويسهل طريق الوصول إلى ذخائر
كنوزه المخفية وأودعته فرائد نفيسة وتحف بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها
أذهان الأذكياء وغرائب نكت اهتديت إليها بنور التوفيق ولطائف فقر اغترفتها
من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف وتجنبت في رد
ما أورد عليه عن مذهب البغي والاعتساف وأشرت إلى حل غوامض المفتاح والإيضاح
ونبهت على بعض ما وقع من الشارح للفاضل العلامة في شرح المفتاح وأومأت إلى مواضع
زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة وأغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا
الكتاب من غير بضاعة وقد قضيت من التماس جماعة خطرا وأصبت بحسب تحقيق
الواجبات وما فرضت على نفسي منهم في تطويل الواضحات وحين كرعت من
الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر بالأرزاء حتى ، فؤادي في غشاء من نبال
فصرت إذا أصابتني سهام ، تكسرت النصال على النصال ، وذلك من تواتر الأحباب
بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان
لا سيما ديار بها حل الشباب تميمتي وأول أرض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر

على أهاليها بسيف العدوان وأباد من كان فيها من السكان ولم يدع من أوطانها إلا دمنة
لم تكلم من أم أوفى ولا بريق من جريها إلا قوم ببلدح عنق كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا
أنيس ولم يسمر بمكة سامر ، فطرحت الأوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب
النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كأن لم يكن شيئا مذكورا والحالة المشتكى من
دهر إذا أساء أصر على إساءته وإن أحسن ندم عليه من ساعته ثم الحالي فرط الملال
البال الآن لتقطعني أرض إلى أرض وتقربني من خفض حتى حططت بمحروسة هراة
حماها الله تعالى عن الآفات ففتح الله عيني على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم
لقد جمعت فيها المحاسن كلها وأحسنها الإيمان واليمن والأمن ، فشاهدت أن قد
أنوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الإسلام إلى نضارته وآض روض الفضل إلى مائه ونظم
شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقب البتات واستظل الأنام بظلال العدل
والإحسان وارتعوا في رياض الأمن والأمان كل ذلك بيمن دولة سلطان
الإسلام ظل الله على الأنام مالك رقاب الأمم خليفة الله في العالم حامي بلاد أهل
الإيمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
باسط مهاد العدل والإنصاف هادم أساس الجور والاعتساف كالئ لواء الولاية
في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الأمن والأمان
الممتثل لنص أن الله يأمر بالعدل والإحسان الخالص طويته في إعلاء كلمة الله الصادق
نيته في إحياء سنة رسول الله خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان ملاذه ثم
سلكا عموم حول ذراه العالمون كأن ترى الحجيج بيت الله معتركا تجري نسيم رضى منه
الزمان وكم مكافح ملظى من سخطه يحل عليك أطاع صاعقة من نصله بها إلى السماء
لواء الشرع قد تمكن وصايف أرشد منها كل عشيف قد كان في ظلمات الغي
سهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك أقبل بالإقبال متسما علا فأصبح
سطوة الورى ملكا وربما اتخذوا عنا علا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في

سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت
لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته فهو
الذي قد صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اذ ما اشرف على الانهدام
وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشفاق و
الاكرام فاقت في الرقاب له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فقرأت الحديقة الذي اذهب
عنا الحزن وسمحت بنسيان الاحبة والوطن وفرشت نعيم لطفه مغبوطا محظوظا و
عنايته ملحوظا محفوظا فاتخذت ذلك عصمتي وقرين عطفي حتى جعلت اتلافي ما جمعته وحررت
الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه جما
به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر ... كنزا مدفونا من جواهر
الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد وجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام
بمحمد وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان ينتفعوا بمطالعته
ويشكروا الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به محصليه
الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير
الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام ولقد
غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولا اقتني من الناس
الثناء الجميل في العاجل وحسبي ما ارجوه من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب قال المص بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابه بعد التيمن
بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف
هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان
او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان
وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه

يكون

يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس
ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في
صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا
لم يقل الحمد للخالق او للرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون
وصف بل لما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله تعالى
في نفسه اهم على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه دلالة على اختصاص الحمد وانه به
حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى
فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة
دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة
مثل سلام عليكم وويح لك ولا امتناع في ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى
ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل
الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة
اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعدده في المعطوف عليه
اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل
من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى
فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة
ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم

الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع وبيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه
الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس
والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة
لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم
معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من
يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع وللمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لهما من قوانين كلية هي علم الشرايع ولا بد لهما من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا
عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات
تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وآله القرآن
الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن
البيان بان لقوله ما لم نعلم وقدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من
نطق بالصواب دعاء للشارع المفتن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان
الحكمة هي علم الشرايع على ما قرر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند
نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصح اسناده الى غيره تعالى وفصل الخطاب اشارة الى
المعجزة لان الفصل التميز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع
في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل خص استعماله
في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله
مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو

الشرط وتضمن معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها
معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان والقاء له بقدر الامكان
وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما
يكون مثل لو توهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني
والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة
الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم
اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم
فرحون لانه بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم تعرف دقائق العربية
واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه لكونه في اعلى
مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذا
وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ما جاء به لتقتفى اثره فيفاز
بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق
بين ما ذكر هيهنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وهو
وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا
يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر هيهنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل
على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس المراد
حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى
هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة
والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم

بعد علم الاصول الكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه
الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل
كنه بلاغة القرآن الا في علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتنبيه وجوه الاعجاز في النفس
بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية
وذكر الوجوه ايهام او تنبيه الاعجاز بالصور المحتجبة استعارة بالكناية واثبات الوجوه
لها استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن
بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيفما
اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالیها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل
مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف المعاني
مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ ولهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة
لطيفة واشارة الى ان كلماته كاللآلي فخميل القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه
الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه
اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما
نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون قسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة
الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسألة من مسائله مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها
فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب
الكلام ولكونه اكثرها للاصول في القواعد والضوابط وهو متعلق بمحذوف نحو
قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل
وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء
المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال
الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام و

تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه
ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير
محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا
فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا
ينبو عن الذهن في تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد
عما فيه من الحشو الفت مختصرا حواليه اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه
اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد
احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم
وعمرا لكسو وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب
توكيده فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من
الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم
لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا فحذف ههنا المفعول
الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر
فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا
وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي والقسم الثالث
اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا
مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه
اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه وتوليه بأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر كان

المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه
ان يتوجه الى ذلك القيد التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتني القوم اجمعون
كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا
حيث وصف مؤلفه بانه مختصر متنقح سهل المأخذ لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر في كلام احد من القوم بالتصريح
بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها بالنفي ولا بالاثبات كبعض اعتراضاته على المفتاح
وغيره ولعل الفرق في جعل الملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته
بتلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا نعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا يقتضي
للتخصيص ولا للتقوي فكأنه قصد جعل الواو للحال فأتى بالجملة الاسمية وما قال
انه لقصد الاستمرار فيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما سيجيء في قوله تعالى لو يطيعكم
في كثير من الامر من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او المختصر القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي
لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول واياه اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل
عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد
فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما
على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل وح عطف الجملة على المفرد وان
صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان

الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون
من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وجه
الحصر على ما ظهر بعد التتبع والاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان
الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من
الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى
انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرّفه تعريف العهدي
بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها والاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكّرها
وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم
البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها
ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدّم بمعنى تقدّم يقال مقدمة
العلم لما يتوقف عليه مسائله لمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها
ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران
احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على
ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان
والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه
وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة
والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر
على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجم وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة

وحادث فلم يجز وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام
يقال كلام فصيح وقصيدة فصيحة في النظم والنثر والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر
فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام
والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ومتكلم بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وفقط
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء
شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط فانته عن وصف الاول بها

واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة
من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم ووقع المواهب
بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة
من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان
اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتعقيد والغرابة والتنافر وقد
تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ولما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد
والتعقيد بالكلام حتى صار تفسير فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة عندهم يقال لمعان يجمعها كون الكلام على وفق مقتضى الحال
وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما
باعتبار ما يقعان وصفا له ثم فسر كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد ولانه لا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاقها على الافراد الثلثة اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل
للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير المصنف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه
مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وصح لا يتجه الا
على قوله ولم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراي في تفسير

الالفاظ

الالفاظ ولا احتاج الى الاعتذار عنه بان المراد بالناس المعهودون كالشيخ والسكاكي لما
كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة
وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من
استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي
فيه نحو الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس
غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات
اي مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح من
استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل
اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول و
المرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى
عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره
وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
الرخوة بين التاء التي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون
مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة وقال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد كما نجد
غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو
بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخالها
من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده
الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه

فالاولى ان يجعل الخ علامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف
المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء
كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات
ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه
والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى
انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي
ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة
فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة
على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود
الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه
في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار
واجتمع الناس عليه مالكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا اي
اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ
مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون
في اذنه فافلت من ايديهم وقال مالكم تتكأكؤن علي كما تتكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال
بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد
نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم
ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه
السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن

وسرج الله وجهه اي حسنه وبهجه واما مسرجا اسم مفعول منه لاحتمال انهم
ربما قالوا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستخرجا من السراج على انه لا يبعد ان يقال
ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب محل اللغة فقد قال سرج الله وجهه
حسنه وبهجه ثم ان المشهور ههنا ان المراد بالغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تختلف بحسب قوم دون قوم والوحشي هي المشتملة على
تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يختص
بالوحشية بل الوحشية قيد لان فصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا
نسلم ان الغرابة بمثل المعنى مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور
في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ
التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو
الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث
واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد
واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية ثم كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان
اريدت الفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل
بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة
العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال
في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو آل
وابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في
اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات
فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع

نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان تمج الكلمة ويتبرا السمع من سماعها كما يتبرا من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ
من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول
ابي الطيب يمدح سيف الدولة [illegible] مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس
شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي عليه السلام واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها اي الكراهة داخلة تحت
الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو [illegible] مثل تكاكاتم وافرنقعوا والجحيش والجلعد وقد
ذكر [illegible] الاول [illegible] الى ادخال الثقل فقد دخلت تحت التنافر والاخلال
بالفصاحة [illegible] ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات [illegible] اللفظ ليس بصوت [illegible] لا تعرف [illegible] موضعه وضعف [illegible]
اظهر [illegible] ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا
ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
وصوت طيب وهو ليس من اللفظ [illegible] دون النفس سواء ادي بصوت حسن او
غيره وكذا [illegible] الرابع ان [illegible] في التنزيل كلفظ [illegible]
[illegible] ونحو ذلك وفيه [illegible] لانه قد تعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع
[illegible] اللفظ فصيحا او ان مفردات الالفاظ [illegible] احتلاف [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] وكذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه او خلوصه مما ذكر
لفصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات
الغير الفصيحة متنافرة كلماته ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة لان عدمه مع فصاحتها نفيا [illegible] والقول
بان ذلك معلوم بالطريق الاولى مما لا التفات اليه في التعريف لاسيما مع ظهور الوجه

المجمع عليه فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور
فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب
غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان من هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول
به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد
بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى
اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه
بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي
العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار فقوله
الانت [illegible] قومه زهيرا [illegible] من كل جانب [illegible]
عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان منه ما هو متناه في الثقل كقوله وقبر
حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر صدره [illegible] كان [illegible] اي حال من الهاء
[illegible] ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه و
معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدا وخبره معي والواو للحال اي لا ينازعني
احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملام وفي استعمال اذا والفعل الماضي
ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ان مدحه [illegible] لانه محقق منه اللوم فلم يتنازع
احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم [illegible] بما عليه الصاحب وقال
فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من قرب المخرج [illegible] اذا ارفيه [illegible]
من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر والفصاحة
ولم يرد ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء غير فصيح فان مثلها واقع في التنزيل نحو فسبحه و
لاشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن مرجح بذلك ان العميد
وحواه [illegible] هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
مع الجمع بين الحاء والهاء وهما حرفا الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر
ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان

مثال القول الاول نفس اجتماع الكلمات لثقل الحروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر
جمع كلمة مع اختها غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل وسعد بالنسبة الى الحامي مثلا وهو
وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو مخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى
كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون الكلام ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب
المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد
وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان هذا التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور
كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها
لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى وهذا غير ضعف التاليف لانه لا يكون معنا غريبا
اللفظ كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم
بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اى ليس مثله
في الناس حي يقاربه اى احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اى رجلا اعطي الملك والمال يعني
هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله
احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه
بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه
وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل
فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدأ وحي
وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا
الوجهين يوجب تفكيك المعنى فظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه
او ليس حي يقاربه مماثله في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي
يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اى لا يكون
ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة
الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة

مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار
عنكم لتقربوا وتسكب اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني
اى ساءني وسرني وقال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه
اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان
الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة
الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة
ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال
سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كأنهما يبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي
الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل قد استعمل الجمود في مطلق
خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق فكنى به عن المسرة لكونه لازما
لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي
بل يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه
من حاق اللفظ كما سيأتي الكلام الذي يحصل معنى بان الفهم بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار
عند البلغاء لا يستعمل شيء في تحصيلها عدة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان
الاتيان بنقيض المطلوب والحرمان على عكس المقصود اى الان كنت اطلب القرب والسرور فبعد هذا
اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال والملل الحزن والدموع ليحصل الفرح
والسرور هذا ان نصب تسكب بتقدير ان عطفا على البعد الدار وان رفعته فهو الصواب
فالمعنى اني والحزن الان اتصبر في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ولا
يحصل سكب الدموع حتى الطلب لانه اكثر عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب بلفظ
الدهر انه مطلوب وسبب في نفسه حيث هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى
ما فيه من التكلف والتعسف وسيأتي عدم التعرض للمعاني فيه التصحيح للكلام

المعرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر
مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان و
الاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية
نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد
على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة
الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني
في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح
وهو هنا عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها
كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من الشواهد وعليها متعلق بها وشواهد
فاعل الظرف الذي لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها
شواهد على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل
اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والجرعاء
تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة
الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت
بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث
اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل
اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال
النبي صلى الله عليه وآله الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم
قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها
تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ
لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله وظلت تدير

الكأس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه
يجعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون بمرتبة لا يقع بين المضافين شيء غيرهما كما في
البيتين او غير مرتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات
جميعا وانه اراد بتتابع الاضافة ما فوق الواحد لاقال الشرط فذلك اراد بتتابع الاضافات
المرتبة وبكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا
نقول فيها ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف
وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده
زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم
ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا
نسبة لذاتها فالهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل
والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاتها ليدخل
فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن
ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة
واللاقسمة في محلها اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية
نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية
راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر
عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر
بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه سواء كان قد
نطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
ولو قيل يعبر لاختص بمن نطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق

اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب فصاحة المتكلم ان يقتدر
على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بلفظ
كما اذا اردت ان تعد لغيرك اجناسا مختلفة لترفع حسابها فتقول دار غلام ثوب جارية بساط
الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ
ليعم المفرد والمركب لغو فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه المذكور قلنا الامور هذه اسباب وشروط وان
فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية (والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال) المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى
ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال
ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان
اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتملة عليها علم المعاني
(مع فصاحته) اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين (وهو) اي مقتضى الحال
(مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة) الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما
بان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما
وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال
مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار
وحال خلو الذهن وغير ذلك (وهو) تفاوت المقامات (يختلف مقتضيات المقام) من
ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك وهذا اختلافها عين اختلاف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى
مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام
وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء
من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او

او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا او منكرا
مخصوصا او غير مخصوص او مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا
على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا او جملة
اسمية او شرطية او ظرفية مقيدا لمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل واما الثاني فكوصل الجملتين
او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه
وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير
اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق
الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة
قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته
يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله (فمقام
كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه) اي خلاف كل منها (و)
فصل قوله (ومقام الفصل يباين مقام الوصل) لامرين احدهما التنبيه على
انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة واحدة وفصل قوله (ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه) اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جملتين ولانه
باب عظيم كثير المباحث وفيه اشارة الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب مستويات
حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر (وكذا خطاب الذكي مع
الغبي) فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة
في المعاني ما لا يناسب الغبي وكان الانسان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة
قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها
لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون
فطنا فمقابل الغبي هو الفطن (ولكل كلمة مع صاحبتها) اي مع كلمة اخرى مصحوبة

معها مقام ليس لها مع ما يشاركها في أصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد
اقترانه بالشرط فله مع كل من أدوات الشرط مقام ليس له مع الأخرى ولكل من أدوات الشرط
مقام ليس له مع الأخرى ولكل من أدوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
وكذا كل من أدوات الاستفهام والمسند إليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما أو فعلا ماضيا
أو مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو الظرفية مقام آخر وإذا أخذ
بالصاحبة الكلمة الحقيقية أو ما هو في حكمها وأخذ له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي آخر
إلى غير ذلك هكذا ينبغي أن يتصور هذا المقام جميع ما ذكر من التقديم والتأخير والإطلاق والتقييد
وغير ذلك اعتبار مناسبة وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه أي انحطاط شأنه بعدمها أي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه وراعيت حاله وأراد بهذا الكلام
في المعنى أولا وبالذات وبالألفاظ ثانيا وبالعرض وأراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه أنسب
إلى ما سبق إذ لا ارتفاع لغير الفصيح وأراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون
العرضي الخارج لأن الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن
حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والإطلاق
وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وتسميته مقتضى الحال زيادة تحقيق والفاء في قوله
فمقتضى الحال يدل على أنه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك أنه قد علم مما تقدم
أن ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لأن إضافة المصدر تفيد
الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم أن الكلام إنما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد حصل هنا مقدمتان أحدهما أن الارتفاع بالمطابقة
للاعتبار المناسب والثانية أن الارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب أن
يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا وإلا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما
وفيه نظر وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر

بالنظم حيث يقال النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها
الكلام وذلك لأنه ذكر في مواضع من كتابه أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل أن تنظر في الخبر مثلا إلى الوجوه التي تراها في
زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد
هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو إن تخرج أخرج وإن خرجت خرجت
وإن تخرج فأنا خارج إلى غير ذلك وكذا في الحال مثلا جاءني زيد مسرعا أو يسرع أو وهو مسرع
أو هو يسرع أو قد أسرع إلى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي
له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ويتفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تأتي بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبإن
فيما يتردد بين أن يكون وبين أن لا يكون وبإذا فيما علم أنه كائن وتنظر في الجمل التي
تسرد فتعرف موضع الفصل من مواضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء
من ثم إلى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإظهار
والإضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الأمور
المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة إلى الألفاظ أنفسها من حيث هي
ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها
من بعض واستعمال بعضها مع بعض فيستحسن مثلا الكلمة في لفظ وهي في لفظ آخر
في غاية القبح من هذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة ولهذا أشار المصنف بقوله فالبلاغة
صفة راجعة إلى اللفظ لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت بل باعتبار إفادته المعنى أعني الغرض
المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بإفادته وذلك لما مر من أنها عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن الكلام من حيث أنه ألفاظ مفردة وكلم مجردة من اعتبار
إفادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له أو غير مطابق له ضرورة أن هذا
المعنى إنما يتحقق عند تحقق المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما
على التحرير الطرف لأنه من صفة الإحسان وما التأكيد معنى الكثرة والعامل فيها

على ما ذكر في الكتاب فقوله فهو قول ما تذكرون انه في كثير من الاحيان يسمي ذلك الوصف

المذكور فصاحة ايضا كما يسميه بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ

عبد القاهر في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى

والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه

حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان

الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق بين الكلامين انه

اراد بها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد بها انها ليست من صفات

الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فلا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات

هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود

الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة

ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز

وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف

بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة

ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق

فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد لذلك المعنى

دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان

والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتبها في النفس ثم على ترتب الالفاظ في النطق

على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان

من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة

والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات

والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها حيث

يشاهد من صفات الالفاظ والمعاني يريد بها تلك المعاني الاول حيث ينفي ان

يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعنى المعاني الثواني التي

جعلت مطروحة في الطريق وسوّى فيها بين الخاصة والعامة ولسنا نحمل كلامه

على هذا بل هو مصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني

سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوّزوا واقع فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ

ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ثم اذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق

ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني

لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا

كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة

التي حدثت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على ما نراه بابصارنا

فما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك نجد بين

المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا

صورة غير صورته في ذلك وليس هذا امرا مبتدعا بل هو مشهور في كلام العلماء وكفاك

قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه

شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل

مبلغ وقال سبب الفساد وعدم التمييز بين ما هو وصف له من اجل امر عرض في نفسه

وبين ما هو فيه صفة من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا لا نعني بالفصاحة التي تجب

للفظ الا من اجل شيء يحصل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته

من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ فانا لا ننكر ان يكون لمذاقة الحروف و

سلامتها مما يثقل على اللسان داخل في الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو

الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمعوا ان نقول معنى فصيح والجواب ان

مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى

دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك

الفضيلة فيمتنع ان توصف بها المعنى كما يمتنع ان توصف بانه دال ولهذا في البلاغة

في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان

ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست
البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين
[illegible] واحاط بعلم لا يعجز ان يراعيهما حق رعايتهما فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من
البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة فلا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يختص [illegible]
مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر [illegible]
ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كامر وكثير من [illegible] هذا الفن
[illegible] على انه لا يمكن [illegible] ما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه
العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز ايضا وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من المراتب العلية [illegible] من الطرف الاعلى الذي ينتهي اليه منتهى البلاغة
الى المناسب [illegible] حقيقيا [illegible] الاعجاز [illegible] ان الطرف
هو حد الاعجاز في كلام غير كلام البشر وما يقرب منه سوى في كلام البشر والاول حد لا يمكن
ان يعارضه والثاني حد لا يمكنهم ان يتجاوزه وقد اراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب
من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فممنوع [illegible] اللفظ مع ان [illegible]
من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد [illegible]
هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اي مرتبة البلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة
بيانية [illegible] صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه
يمكن معارضته ومما [illegible] من الوهم في [illegible] ان قوله وما يقرب منه عطف على هو
والضمير في منه [illegible] الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب
منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح
من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه
اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في
شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في [illegible]

في امتناع المعارضة في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز [illegible]
واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه
والتحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين
مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة
والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها اشارة
الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه
انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة الفصاحة والبلاغة [illegible]
الكلام فصاحة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما
تقدم وقصد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب
في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث جعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو فقال فعلم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا
ولا عكس [illegible] ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها
اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدقة [illegible] الى الواقع
والاحاطة [illegible] الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما
ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا والى تمييز
الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون
ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام
الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها [illegible]
البلاغة [illegible] والغرض منها [illegible] فتأمل [illegible] لانه [illegible]

ان مبنى بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف في الحال ان الغرض من كون الكلام
مطابقا لمقتضى الحال فينبغي الاحتراز عن الخطأ في اداء المعنى وتمييز الكلام الفصيح من غيره وبيانه
واضح وكذا اذا ادّى كلامه على خلاف ما صرح به وايضا بلاغة المتكلم لا غاية لها
مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم عند هذين الامرين ما يتوقف عليهما فلو تعرّف بها عرض
وغاية لها فالرجوع الى الحق حيث قال فصل ان البلاغة يرجع الى هذين الامرين والاول
عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو يحصل ويكتسب من علوم متعددة تعلق
علامة الفن في جمع البلاغة الى هذه العلوم جميعا الا الى مجرد المعاني والبيان واما تمييز
قوله والثاني اي تمييز الفصيح عن غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح فهو انه مركب اجزاؤه من
غير السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك يحترز عن الغرابة
وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم
من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان نحو تكأكأتم وافرنقعوا غرابة غلط
احتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم
ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة او يجدها تتبين الاشيا
وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يتبين اي يوضح في
علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم عن الغرابة وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع
المفردات لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة
القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به
يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع فكذا تنافر الكلمات سوى ما يتبين في هذه العلوم
او يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم
من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة
او يدرك بالحس ويحترز به مما عساه يخفى بنفسه فعلم انه لم يبق مما يرجع اليه البلاغة
الا الاحتراز عن الخطأ في التادية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فيحتاج الى علم التعقيد

فمست الحاجة الى علمين يحترز بهما عن الخطا وعلم به يحترز عن التعقيد فالتزام البلاغة فوضعوا
لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والحاصل البيان
اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطا في التادية علم المعاني والمراد بالاول الاول من
الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح
عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان
فظهر ان البلاغة منحصرة في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى غيرهما
من العلوم ايضا وعلمت ان الناس في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة
توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واشار اليه بقوله وما يعرف به وجوه
التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون
الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين
يعني علم البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن
الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان
علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال
ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع
في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان
كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تعرف بالحد او الرسم
فمن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفه بتلك الجهة
لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها
على ادراكات جزئية ويقال العلم للصناعة ايضا في البيان واضع هذا الفن مثلا
وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن
من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه
بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الاشياء ولذا قيل فلان يعلم النحو لا يجب
ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل يريدان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل

مسائله بها يتمكن من اقتضائها او يجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق
عليها والمعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولهذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد
اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد عن هذين
الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة
في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد
يوجد منها امكنك ان تعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لانه وحده محال
وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض
فغير مضبوط فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون
هذا العلم حاصلا لاحد والبعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسالة منه والمراد باحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة حقيقية على ان المراد انه
علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا هذه الحيثية
لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير ونحو ذلك وهذا واضح وبه يخرج علم البيان عن هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال
لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال الذي فيه ان
الحال المطلق يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال
اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك فهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو
الحال كما صرح به لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف

والمقتضى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس
لحال الا تلك الاحوال بعينها قلنا قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند
التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام
ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد
وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف
فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى
الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة
او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه
انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واما تعريف صاحب المفتاح
بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز
بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فلوجهين الاول ان التتبع
فعل ولا يصدق عليه علم فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه قد فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة
وهي تراكيب البلغاء ولا يخفى ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة
البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا
له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء
الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة او صرح به لكنه
اطلق الملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان
معرفة العرب بحسب السليقة ليس علم المعاني وتعريفات الادباء نحو ذلك
بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء

البلغاء بان يراد بها التراكيب الموصوفين بالبلاغة وبعضهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور
اذ يجوز ان يعرف بحسب فطانته ان هذا التركيب بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يعلم
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من
غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول
قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد
الذي يليق به في المقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا
او منكرا وان زيدا لقائم فيما اذا كان مصرا ويستعمل زيد قائم فيما اذا كان المخاطب خالي الذهن حاكما
في توفية خواص خطاب الانكار خاصية ان زيدا لقائم ان يكون لمن يكون منكرا وكذا الانكار خاصية
المعرفة ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده
وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها
ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء لان المطلق
لا يصح من ذلك قوله في زيادة المعاني وكذا قوله فيما بعد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية في محل
وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيها بليغا ومجازا بليغا على وجه
في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع ظهوره
وكيف غفلوا بالمرة الى انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه
ومما يدل على ان مرادهم يتضمن الاحاطة بمطالب البيان فان الاوضح في تعريف علم المعاني
فانه علم يعرف به احوال الكلام العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وحصر المقصود من علم المعاني في
ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل
باب منها وهذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان
الانحصار ان النسبة الاول خارجة عن المعنى احوال الاسناد الخبري المسند اليه احوال المسند
الرابع احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا بد له من نسبة تامة بين الطرفين

قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او ايقاع النسبة وانتزاعها خطأ
في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم ههنا هو تعلق احد جزئي
الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة
ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او
لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن
لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التشبيه والخبر لا بد له من
مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاخير لتخصيص الخبر
لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون المسند ايضا متعلقا مستقلا من الاسناد
والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة
والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل والحشو او غير زائد عليه
بتقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة
لا يكون بليغا او غير زائد فهذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل
والوصل والايجاز ومقابليه اما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يجب
ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه والا فقول كل
من المسند والمسند اليه مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل
الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بانه يعتبر في النفي والاثبات يستفاد كلامه اكثر البحث
والاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما
الفضلة او العمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثم لما
بين الفضلة والعمدة المسند اليها والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له من بين
غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ما له مزيد شرف وبحث به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا

سادسا والاخيرين احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل فلما كان
الاحوال مما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعلها
سابعا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشاء ولما كان ههنا احوال راجعة
الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسمي هذا
بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون
لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر
لا في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما يقال الصدق
هو الخبر عن الشيء على ما هو به ... فلا دور ورد ايضا الصدق والكذب
... الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع
والخبر عن الشيء ... لا تعريف ما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ان
الصدق صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان مرجع الصدق والكذب الى الحكم اولا
وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه
عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين
اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد
وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية في الخارج لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة
هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا
ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب هذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
وما في نفس الامر فاذا قلت ... واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع في خارج حاصل
بغير هذا اللفظ فقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف نحو الانشائي فانه لا خارج له تقصد
مطابقته لذلك الخارج بل ... يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا
يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لان المعتبر الفرق الظاهر بين قولنا
القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر محقق موجود في الخارج ...

النظر عن ذلك الذهن وحكمه فان القيام حاصل له فهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل
قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ
غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول
السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقول السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو كان
خطأ للحال وقيل للعطف على محذوف اي لم يكن خطأ او لو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم
او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله
ويعم الظن وهو حكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم
لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن
تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة
المشكوك الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالانتفاء
ليس بخبر فلا يكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او
لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد
في الدار مثلا مع الشك فيه لا محالة ... ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار
فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بقوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه
تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان
الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى الشهادة فيهم باعتبار تضمنها خبرا كاذبا
وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد لشهادة ان واللام والجملة
الاسمية والاستدلال انه غير مطابق للواقع لقوله تعالى في حقهم الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد لانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء ... لا نسلم
انه خبر ... والظهور انه ليس خبرا والمعنى انهم لكاذبون في تسميتها ...

هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة لان المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان
مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان التسمية شيء ليس من باب الاخبار ولو سلم
فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله مستندا بهذين الوجهين [illegible] على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود
به او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في
زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فان [illegible] تفاوت
شديد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان
يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا حوله لما في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله بن ابي يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا
من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه واله وسلم
فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم [illegible] فحلفوا ما قالوا [illegible] فاصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه واله و[سلم]
فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه واله فقرأ فقال ان الله قد
صدقك يا زيد والجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيقه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او
بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاده انه [مطابق]
و واحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق
ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذبه
عدمها او عدم مطابقته للواقع مع اعتقاده انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر

وفي الثاني عدمها [illegible] الواقع والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني
المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون
الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفى بواحد منهما [illegible]
[illegible] في هذا المقام في تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه
العجب فاستدل الجاحظ بقوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي صلى الله عليه واله بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو
ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي
الصدق [illegible] لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو [illegible] اعتقادهم ولو قال
لانهم لم يعتقدوه [illegible] ام به جنة على معنى اصدق ام [illegible]
من الوجوه فلا يجوز ان يعتبر [illegible] فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير
الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق
ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فظهر ان الاعتراض
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد
الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادة [illegible] كونه صادقا على ما قررناه
ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه
اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد له فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو
اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد
والكذب لا عن عمد [illegible]
اي الكذب [illegible] فان قلت الافتراء هو الكذب
مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلت الاقرب ان المعنى افترى ام
لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون

او هو حصر في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت
دليل التقييد بنقل ائمة اللغة واستدلال الرسول لاعراب القصد والشعور بعد خلاف في خبرية
الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا مخرج
عنهما والظاهر انه تحقق وان المشهور فيما بين القوم احتمال الكلام الصدق والكذب من خواص الخبر
فيرد عليه ان المركب نحو الغلام الذي لزيد ويا زيد العاقل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وقد
انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا او تصديقا
كما في قولنا زيد انسان او فرس والا فيسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس
وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الصاهل محتمل وفيه نظر لو صح هذا لكان ظلما في النسبة في
التقييدية دون الاخبارية حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم
بها اوصاف فظهر الفرق بين الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته
ونفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب التقييدي
مخالف لما هو المشهور في تعريف الالفاظ بين اهل اللغة والعرف فلا يعتد به اصطلاحا والله اعلم
احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الأخرى بحيث يفيد
ان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم
بمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح لانطباق المسند اليه والمسند من اوصافها
في عرفهم وانما قدمنا بحث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل
ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل
كعسى ونعم وبئس وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك
ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن
الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه
او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين

الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والتقديم على النسبة انما هو باعتبار الطرفين ولا
يخفى ان منها الاخبار لان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ
بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه
كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها
وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية
عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي
القاعدون من المؤمنين الآية اذكار لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد
ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته وقوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريك
لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكذا استشهادا بما ذكرت قول الامام المرزوقي
في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع
وليس باخبار ولكن اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب
اما الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك لمن
قد حفظ التوراة قد حفظت التوراة والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها
ان قصد المخبر افادة انه اي وقوع النسبة او انه عالم بانه اوقعها او ايقاعها او سلبها لما
كان الايقاع الحكم معنى لا ساغ ان يقال انه يفيد وقوع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على
ان مدلول الخبر انما هو الحكم بحصول المعنى في الاثبات وانعدامه في النفي الذي لا يدل
على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه ولا علم ثبوتا
وانتفاء ما لم يؤد الى معنى في دلالة الا افادة العلم بثبوت الشيء فما ثمرة ... الا وقد
مر العرض ... يلزم اطلاق اللفظ على معناه اللغوي وضعه وح لا يتحقق الكذب اصلا
ولزم الناظر في الواقع عند الاخبار امرين ... على ظاهر ان العلم بثبوت
لا يستلزم ثبوته في الواقع وكذا ... انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا
لا يحتمل عدم الثبوت فاذا ... دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم بالقطع
قطعا اذ لا معنى لدلالة اللفظ الا فهم المعنى منه ولا شك انه اذا سمعت خرج زيد ...

منه انه خرج وعدم الخروج احتمالا عقليا ولهذا يسموا ذلك [illegible] هذا ان يقول [illegible]

من ذلك ولذلك كان مفهوم القضية هو الحكم بالنسبة والاسناد لكان مفهوم جميع القضايا [illegible]

فانا لم نسمع [illegible] يتعلق لزيد ليس بقائم مناقض لامتناع تحقق المناقضات

[illegible] بعض المحققين ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يحتمل الا الصدق

واما الكذب [illegible] هو نقيضه [illegible] لا يريدون ان الكذب مدلول اللفظ [illegible]

كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا [illegible]

الاول هو الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني كون المخبر عالما به لازمها

اي لازم فائدة الخبر وانما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى

لا تمتنع كما هو حكم اللازم [illegible] المساوي الى اللازم الاعم [illegible] او الاعتقاد فان اللازم

يمتنع وهو [illegible] الملزوم لا يمتنع تحقق المعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم و

لازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظ

التورية ونزع العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع

من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب

المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام

حيث قال لا يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر قال في الخبر

نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله

عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد فالاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا

من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة فان لم يحصل يكون حصوله من ذلك الخبر

وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من الخبر

على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر

عن المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول

الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول

الحاصل كما لو يكون معه حفظ التورية وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر [illegible]

على انه عرفت انه ان يستفاد من الخبر فانك لو لم تسمع خبرا ولا خطر ببالنا ان صورة هذا

الحكم حاصلة في ذهن الهمام لا واذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره قائما

به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل ولا يكون الا اذا حاصلا ضمانه انه لا

يكون جديدا او الجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ودون الوجود

الى سماع الخبر فالذهن انما هو من العلم بهذا الحكم وهو كما ترى فيه نظر و يمكن ان يقال

لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اي حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق جزما

سواء علم السامع ان المخبر عالم او لم يعلم لكن هذا مبنى على تفسير العلم [illegible] الى الذهن اذا التفت

اليها وهو حضور [illegible] واستحضر الا انه لا [illegible] فلو سكر فانا نفرضه فيما اذا كان يستحضر الخبر

اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصوده فاقول لا نم انه كلما افاد الحكم افاد

انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا فلو ليس المراد بالعلم

الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضرورى في كل عاقل

تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى

اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى

العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل به

[illegible] والسائل العارف بما بين يديك ما هو كذلك لان موجب العلم ترك السؤال عنه

[illegible] في جواب سائل [illegible] كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب

المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق

ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم

على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني انه ينبغي ان تعرف ان

العالم بالشيء اذا لم يعمل بعلمه فيجري عليه الجاهل به لا يقال الى العالم

الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا

يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك البرى لا يصغوا به او ليس لهم علم به فلا يتعلق

وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام طرح عليه الى الاهمال ونقول ان قوله ولقد

الاية حمل النفي مع ظهوره لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه واله واصحابه

والاذعان على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان هذا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح

اشارة الى زيادة التقييم وهو ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه

ونظيره في النفي والاثبات نفي الرمي واثباته في قوله وما رميت اذ رميت واذا

قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو وانما الحاجة

تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما

بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم انه ما

الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد

فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس شيء الامر لانا نقول

ان ذهنا الذي يتردد في انه هل هو قائم ام لا لا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم

الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم

وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف

الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في

دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن

في خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا

يستقيم لك ان تقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح

وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده

اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية

عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة

الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في

الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان

دعوتهم الى الاسلام على وجه ... وسلام ... على ان الرسالة

رسول ... رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين ... الرسالة عن ...

للمكابرة التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا فهموا ان البشر لا يكون رسولا لله وذلك

في اعتقادهم لمنافاة الرسالة من الله لا من رسول الله وتوكيد الاول لتكذيب الرسل الثلاثة على

تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في

المرة الاولى هما الاثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين اي الى اصحاب القرية وهي

انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث وهو بولس فقالوا انا اليكم مرسلون

ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام

عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في

ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير

عكس لانه في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعل المنكر كغير المنكر ومع هذا

اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد

على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد بل من هذا القسم لكونه غير ... بكون

بينهما عموم من وجه لا مطلق ... ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي للتاكيد

التاكيد هو الحال بحسب الظاهر المطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال

بحسب الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على

انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار في تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه

الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما يخرج على الظرف والمصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا

يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير

في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل

غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر

او يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا

رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد

الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع

العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك

بأنهم انضاف المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا وحكموا عليهم بالاغراق ام لا

وتطلبه فنزل منزلة الطالب فقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد

ان الكلام المتقدم فيه اشارة ما الى جنس الخبر حتى كان النفس المتطلعة والفهم المتسارع يكاد

يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ونسبته وما [illegible]

اشارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة

الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي في هذا الاثر والتوابع وهو كثير في التنزيل جدا فقال الشيخ عبد

القاهر في هذه الجملة المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة

فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر اذا لاح او ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات

خوفه نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على

الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من

غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل

منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا وقد يكون ذلك [illegible]

ليتوقف مؤكدا بان واللام ولذلك [illegible] في الغفلة والاعراض عن العمل

بمقتضى العلم من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي

شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر

ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه

من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار

وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله تعالى لا

ريب فيه ظرف المستقر [illegible] فان قيل [illegible] لوجهين احدهما

ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين [illegible]

الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب

بما ذكر فيه الحكم [illegible]

المنكر كلا انكار [illegible] فيه ترك التأكيد كما جعل الريب [illegible]

حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء

منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل

الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه

جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما

ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب فيه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه

بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان

بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا

الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا كغير

المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى

به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة والثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل

انه بمنزلة التأكيد المعنوي [illegible] نفيه رفع التوهم

السهو والتجوز فلا يكون من قبيل المنكر [illegible]

وهو انه لا ريب فيه بان فيه تأكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة

له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب وتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر

صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي

ذكر اللازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد

الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال

منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات

اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما لزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور

وينتقل منه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد

كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكاره ونزلته منزلة من هو خالي الذهن بقولك

على ما قيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل

منه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب [illegible] شرح قوله في [illegible]

ينطق بسعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان فان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وفي الكناية عن ابن بهذا لغرابته وتقدمه مما الاسلوب حصلته للسامع في الراي وتوجهه الى السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيتسق الكلام معه ساق الكلام مع السائل المستفهم عن الكيفية بيانه المقرب بانه ساطع برهانه وفي هذا السواق ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوق قوله تعالى لا ريب فيه اشارة الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه لا تنحصر [illegible] ان تاكيد الحكم لنفي الشك او رد الانكار ولا كل كلام مؤكد ان يكون الغرض [illegible] تحقيق او معتقد [illegible] فلا دلالة [illegible] على المذكور [illegible] وهو [illegible] من المخاطب [illegible] الامر [illegible] انه [illegible] وعليه [illegible] ومن [illegible] تعالى [illegible] نفس [illegible] الآية [illegible] الآية [illegible] النكرة [illegible] ومنه [illegible] النكرة موصوفة [illegible] مع ان [illegible] الاحسان ومنها [illegible] وقد يؤكد الحكم المنكر [illegible] على تاكيده لكونه [illegible] لو [illegible] لا يروج منه ولا تشتمل على لفظ التاكيد ولذا كان الحكم المسلم لصدق

الرغبة والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بان لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم ونشئه من قبلهم [illegible] والتحول عن العقائد وانه لا يروج منهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم ومتقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر لكون المتكلم عالما به معتقدا له كقولك لمن تعارفه [illegible] وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله وان ادعاء [illegible] المخاطب على ان هذا الحكم [illegible] ان هذا الخبر على وفق اعتقاده مؤكدا الحكم وان لم يكن المخاطب منكرا للحكم [illegible] وعليه قوله تعالى ان الله [illegible] فانما اكد لانه مما يجب [illegible] في حقيقته لانه لمحو الايهام والاولى [illegible] به [illegible] فتامل [illegible] ما يناسب المقام من الاسناد سواء كان خبرا او انشاء ولذا ذكر الاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كالاسناد في نحو قولنا الحيوان جسم فانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هو باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد

بوضع اللغة ونحن قصدنا اثبات النحو شيد دون الخروج وفى الزمان الماضى دون المستقبل

فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه

فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعله صاحب المفتاح

ومن تبعه قلنا قد عرفت انه داخل فى تعريف علم المعانى دون البيان فكانه مبنى على

انه من الاحوال المذكورة فى التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكد لمسند فيه

نظر لان علم المعانى انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها

مقتضى الحال وظاهر ان البحث فى الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية

فلا يكون داخلا فى علم المعانى والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال

المسند اليه او المسند وهى الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون

المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اى شىء هو له اى الفعل او معناه

له اى لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمروا او المفعول به فيما بنى

له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم

ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعنى له وهذا ليدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد

الواقع لكنه يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا

فى الظ وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور فكان يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما

يفهم من ظاهر كلامه ويتبادر من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما

له فى اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء

كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات

ولا يشترط صحة قبله والا خرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق

الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الواقع فقط نحو قول الجاهل انبت

الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقولنا للمعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها

منه الجد ... فان اسناد ... عند المتكلم

الظ وان لم يكن كذلك فى الحقيقة وهذا المثال غير مذكور فى المتن وما لا يطابق شيئا

منهما نحو قولك جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب

ايضا اسناد الى ما هو له عنده فى الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته

وقوله وانت تعلم لتعين المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ

فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه

لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثانى ان لا يكون عالما به والاول لا يكون

اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا فى الحقيقة ولا فى الظ لوجود القرينة الصارفة

فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا

يعتد به ولا يدخل فى الحقيقة ولا فى المجاز بل يحتاج فى ادخاله الى ما يكره كما صرح به صاحب

المفتاح بخلاف الثانى فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم

من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل

عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم

من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمعروف للاسناد والثانى انه غير

مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او فى معناه نحو الانسان جسم مع انه لا

يسمى حقيقة وكذلك ذكر قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم

المفاد بها على ما هو عليه فى العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروج

عنه والثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع

ام لا لانه قيد التعريف بقوله فى الظ فالاعتبار عنده بانها تركيب مع كونه مرادا

على انه نفهم مما ذكره فى تعريف المجاز ولا مما لا يلتفت اليه فى التعريفات بل هو

انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله فى الكلام المفاد به ما عند المتكلم

اعم من ان يكون عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظ بل دلالته على الثانى اظهر لعدم

الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول

فلصدقه على نحو قولنا انما هى اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول

بالصيد بعدما رتع على ما نبه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها
تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على
انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة ونسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد
جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات
لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به
هو له على ما صرح به فيما يجيء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده
ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو
من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في
وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف نحو
من المجازات العقلية ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر ونمت وما ليل
المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات والنفي
واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر واما معنى نفي الفعل عما هو له فهذا المذكور في الاشكال
وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى صورة الاثبات لكان
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة و
ان نفيته وقلت ما قام زيد وكذا الاسناد في نحو صام نهاره فانه اسناد الى غير ما
هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثلا ليصم نهارك ونم
وليت نهارك صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي ويسمى
مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير
الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول [illegible] يتعلق باسناده

وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول
اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اذا انتهى
اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة
للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وللفعل
ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به
والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما
لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا
له حقيقة لقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده
الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل و
المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة
الفعل مجاز كما استعير الاسناد لما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما
استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراة ولا مجاز ولا استعارة
في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه بحالة الاستعارة الاصطلاحية
كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم و
راعوه في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل
واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول
من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى التمثيل بمثل
جد جده لان الشعر وان كان في لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر
فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي انه كان من شان
العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به

تأكيدا وتشبيها عن مناسبة من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر و
صائم في الزمان ومن الاسماء المبنية في النسب الآخر وضربة التأديب في السبب الغائي
ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله او لاجله وقد خرج عن تعريف الاسناد المجازي ما اذا
اسند ما وضع للفاعل او المفعول به الى المصدر نحو جد جده او ما في معناه
صفة الثاني وصفا اتبع لمصاحبة مثل الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم فان الحكيم اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي لابسه ذلك المسند
الفعل آخر ... مثل الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي
الاسناد اليه مجاز يجب ان يكون مما لابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر
الذي لابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان
البعيد انما هو الضال والاليم المعذب فوصف به فعلهما مثل جد جده كذا في الكشاف
وظاهر ان هذا المصدر ليس مما لابسه ذلك المسند وعلى الجواب عن الاول بانه
اخرج فيه مجاز لانه غير حقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة
حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكم في اسلوبه ولك
وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند للمفعول بواسطة
فتأمل وقس عليه نظائره والمعترض صاحب الكشاف لكن ما اسند اليه الفعل
فاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس
بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
وقد يحصل لنا اعتبار في الاسناد الى السبب فان كثيرا ما يطلق المجاز
العقلي على الاسماء بهذا التعريف نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل
والنهار وقول الشاعر يا سارق الليل اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري
الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجري
النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية والجواب ان المجاز
العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل

الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه و
المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جار في وضعه الاصلي والمذكور في تعريف
الكتاب انما هو تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او نطلقه باعتبار ان تحصيل
الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام صريحا كما مر او يلزم
مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه يحصل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين
والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل في التقدير فانه في نفس
الامر ان هذا المجاز قد يبنى على ... فيكون كناية لا ذكر في قولهم
الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بمعونة اضافة التسلية
اليها فافهم وقس ولا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص
وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه
لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد
دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت ما ذكره في
بيان فائدة هذا القيد ... هذا الكتاب ... تعريف
لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا
المرتفعة ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند
المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع
وقال المفتاح خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت
الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع
ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول احترازا به عن
الكذب واعترض المص عليه بان الاسلم بطلان طرده بما ذكر خرج به
بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف

ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل و
لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر وا
المصنف هنا الى التأويل لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل
ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم من ان يكون في
الامر ايضا كان يصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول
ايضا اذ لا اسناد في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة
مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا
ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يستدل على كل من قوله عند المتكلم
وبحسب التأويل لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود
اخراج الكواذب وعلى هذا كان الاستدلال بقوله يخرج نحو قول الجاهل مكان
قوله لئلا ينتقض طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب
المحصلين فان قلت ما ذكرت من تفسير كلام المصنف مشعر بان مراده بغير ما هو له
عند العقل وفي نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن لا يعرف حاله
انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بلا تأويل والقصد الى انه
اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في
نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد ما عند المتكلم في الظاهر بقرينة
ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم
في الظاهر وصار قوله بتأويل ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد
بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاظهر اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فيدخل نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأويل وبقي التعريف سالما

ويخرج عنه بالتأويل ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق
الله الافعال كلها بلا تأويل لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت
الربيع البقل بتأويل حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول
الموحد انبت الله البقل بتأويل عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد
لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال
لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم
من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
مفهوم الخاص العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص
عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما نشأ من ارادة الخاص بخصوصه
فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام و
ههنا اي فلان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأويل فيه لم يحمل نحو قوله
اي قول الصلتان اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز
اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان
قائله لم يرد ظاهره لعدم التأويل ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له في الظاهر
عند المتكلم في الظاهر كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على
انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع
ميز عنه قنزعا عن قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او لكون الامر بمعنى الخبر ونحوه ان يكون منقطعا اي
ما شئت ايتها الليالي فلا تأثير لك في مجاز ... بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه
اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق

اقوى فارجع فانه يدل على انه يعتقدان العصرية وانه المبتدئ والمعيد والمنشئ والمفني

فتكون اسناد ميز الى جنب الزمان مجازا بناء على القرينتان او سبب واقسامه اى اقسام

المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو

انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض

تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة

اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا

المراد بشباب الزمان ازدياد قويها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان

في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل

شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا

التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد

المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل حالهما حال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة

او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين الحقيقة والمجاز في كلام واحد وان

كلا منهما وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند

ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز واما المجاز

في قولنا زيد نهاره صائم فانما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحب

يبلانا فانه المجاز اسنادا حاصل في الجملة الواقعة خبرا لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ ولما

على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم

آياته زادتهم ايمانا لم يعرف منه قوله تعالى او نحوه ايماء للاقتباس ولا العي

ايمانا اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود

اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح

ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل جيشه الى فرعون لانه آمر ينزع عنهما لباسهما

نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه

الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين

يوما

ويوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما

يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته

وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب يتسارع عند تفاقم الاحزان او عن طوله

وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل

وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو

فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص عطف على قوله كثير غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته

بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو

يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة

وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سببه ومثله ولينبت الربيع ما شاء

وليصم نهارك ولتجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهي الى ما ليس المطلوب

الفعل او الترك عنه ومنه اجرى النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا

جار واصل ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن

ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول

ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي المسند

اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين

والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك

جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند

اليه اعم من ان يكون جهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد

ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد

فيما يدعي الموحد المحق مقابلا بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي

قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فان هذا الكلام اذا

صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه اسناد الى ما هو

له لكن استدلالهم هذا البيت مما يحتمله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي

العقول ولما احتجنا في ابطاله الى دليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من ان معناه
عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له فهو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كان المجاز الوضعي لا يجب ان يكون له موضوع له اذا استعمل
فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله
او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي
فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك
اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابي نواس يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا الى
وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق
الحسن والجمال والكمال يظهر بعد التامل والامعان وفي قولك اقدمني بلدك حق لي على
فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي على فلان وبحثنا في هذا من كلام المفتاح
نفسي البلد لحق وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل
اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب بي المثل لكن في هذا نوع معرفة
في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر
وتعريض به حيث قال انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانه
لا تقدير نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع ان
تزعم في صيرني يزيدك ان لهما فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى والوجه
فالاعتبار ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته
فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى
اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف
هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع

صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره
والكلام في المجاز العقلي فقال الشيخ عبد القاهر في نظم وسكت الاستعارة بالكناية
جعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل
نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة
وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع
ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت
بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة
نسبة الانبات التي هي من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الربيع وعلى هذا
فنبه على غيره هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء
اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه
ولقائل ان يقول فيه ان شبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل
به ثم تفرد بالذكر وتنسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه
السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه عن ولفظ كلمة ان لا معنى لكونها هو في صاحب عيشة الا العيش
ماء دافق في قوله تعالى خلق من ماء دافق وسيلزم ان
لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار فلان نفسه
ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها وان لا يكون الامر بالبناء لفاما لان المراد
ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها وان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولا يشك
نحو قوله تعالى فما ربحت وقوله فنام ليلي وتجلى همي مما اشتغلت به
صائم مما اتفق فيه بان الاستعارة اما في ضمير المستتر في نهاره ولا شك
في عدم تكن المناقشة في المثال من باب المضاف ويستلزم ان لا يكون الامر

بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم وليس كذلك
لأن النداء له والخطاب معه ويستلزم أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل هو الله تعالى على السمع من الشارع لأن أسماءه تعالى توقيفية لا يطلق
عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به إذن الشارع وليس كذلك لأن مثل هذا التركيب صحيح
شائع ذائع عند الكل سواء سمع من الشارع أو لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا
فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابها
أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه
ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم والظاهر أن ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية
نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية
مرادفا للفظ السبع كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه إنه يدعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا
له بارتكاب تأويل وهو أن المنية تدخل في جنس السبع بادعاء السبعية لها وإنما أن يكون [illegible]
ويكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية
له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الإضافة وأيضا يكون الأمر بالبناء لهامان كما أن
[illegible] بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على
الله حقيقة حتى يتوقف على السمع إذ المراد به هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أهل [illegible]
في التشبيه وهذا الظاهر [illegible] رد على ما ذهب في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي
[illegible] أنه تعالى [illegible] على ما ذهب إليه السكاكي [illegible]
وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال [illegible]
[illegible] تشبيه لا استعارة [illegible]
مطلقا في الاستعارة إنما كان على وجه [illegible] التشبيه [illegible]
نحو [illegible] ولا [illegible]
[illegible] الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين [illegible] المشبه به هنا [illegible]

مطلقا والظهير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما أو غير صائم ومنهم من أجاب
على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فأجاب عن الأول بأن الاستعارة إنما هي
في ضمير راضية والمعنى في عيشة حسنة متى عيشة راض صاحبها والمراد
بالنهار الصائم مطلقا فيكون من إضافة المسمى إلى الاسم العام إلى الخاص ولو سلم
فمن إضافة المسمى إلى الاسم فانظر إلى ما ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام
الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بأن الأمر بالبناء
لهامان مجازا لغيره حقيقة وخفي عليه أنه إذا كان المراد بلفظ هامان هو
حقيقة كما فهمه لم يكن الأمر له لا حقيقة ولا مجازا [illegible]
لا يكون الأمر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بأن التوقيف إنما هو مذهب
[illegible] السكاكي من جوز إطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولهذا صرح بأن الربيع
استعارة بالكناية عنه ولم يعرف أنه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف
توقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لأنه شائع ذائع في كلام الجميع
من غير توقيف

الباب الثاني في أحوال المسند إليه أعني الأمور العارضة له من حيث
إنه مسند إليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة
إليه بذاته لا بواسطة الفعل والمسند مثلا ككونه مسندا إليه لحكم مؤكد أو متردد فيه
[illegible] وكونه مسندا إليه فعل متعد أو مؤخر معرف أو منكر ونحو ذلك
[illegible] يكون المسند إليه أو المقدم أما حذفه فقدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة
عن عدم الإتيان به وهو متقدم على الإتيان لما عرف وجود الحادث مسبوق بعدمه والحذف
يفتقر إلى أمرين أحدهما قابلية المقام وهو أن يكون السامع عارفا به لوجود القرائن
والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الأول معلوما مقررا في
علم النحو أيضا دون الثاني قصد إلى تفصيل الثاني مع إشارة ما ضمنية إلى الأول
فقال فللاحتراز عن العبث إذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة
في نفس الأمر بل بناء على الظاهر وإلا فهو في الحقيقة الركن الأعظم من الكلام

مبحث أحوال المسند إليه

فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة
فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو
ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت
من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو
اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر
يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت
قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع
عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية
ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون
لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر
اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او ادعائه اي التعين
او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة
او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا
المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين
مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام ونحو شنشنة اعرفها
من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون
يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم اعيان بعد كذا
رحلا ترى من شانه كذا وكذا وعيمان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا
وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل
وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هنا الى القرينة الدالة على تعيين
المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء

بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذفه لنحو اشعارا بانه
بلغ من الفخامة بلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم
اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ
من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او لا يقدر السامع
على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه
اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واعتبار المتكلم
واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه
اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة
او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه قوله تعالى اولئك
هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي
لهم بالفلاح فجعلت كل واحدة من الاثرتين تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة
التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او
التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام
يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا
طال الكلام مع الاحباء ونحو ان يكون بحيث يستعار الزمان وقد يكون بسط
الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال
لك من نبيك فتقول نبينا حبيبنا ابو القاسم محمد بن عبد الله عليه الصلوة
والسلام الى غير ذلك من الاوصاف وقد يكون ذكر المسند اليه للتهويل
او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى
الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر
ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء
وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض عليه المص بانه ان قامت قرينة تدل
عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدها لا يقتضيان ذكره

واجلال لاسمه او تعظيم له كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف
وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة
التخصيص ونحو ذلك ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف
تحقيق له فانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى
وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل
واحد ولا يعتبر بالقرينة سوى ما يدل على المراد فقبل ارادته فيكون ذكره واجبا لانتفاء
والمقتضي للذكر ما يكون معه الامر حسنا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
فان قلت كان المقتضي للذكر اعم من ان يكون حسنا او واجبا ولا نسلم المنافاة بينه وبين الذكر
فكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه
اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل
الذات مشارا اليه الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير
لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير فتعين لافادة المخاطب اتم فائدة
وذلك لان الغرض من الاخبار لما كان هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو اما حكم
لان المتكلم لا يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يخبر هذا بانه عالم بوقوع
النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى
وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعدا فانه اذا قيل
شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فانه يفيد فائدة تقتضي امر تخصيص وهو
التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولنا اعبدنا الها خلق السموات والارض ولقيت رجلا سلم علينا وحده
قبل كل واحد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع لا لان تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان

نحو انا ضربت زيدا علانية
نحو ضربت غلام زيد
نحو هو ابو زيد يقول

لمعين

لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر ليكون معينا وقد يترك الى
الخطاب مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بقوله ترى
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم في الظهور
وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها
رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ
فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف
قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في
صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرج في صورة
الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه
فقوله فتخرجه في صورة الخطاب فكذا قوله لما اريد به العموم متعلق
بما قبله الكلام اي عدم ارادة مخاطب معين لافادة العموم
وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء
مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه
بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم
جنس نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره
بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب
واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بها
بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بما اريد به معين فان قيل
هذا القيد يغني عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا

عليها السامع لان ذكر الشيء انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا يأتي ان يقع فيها ما يحتج به الا

مراجع كما في المعرفات لاعلام الا قوله ابتداء احترازا عن تعريف الفاشية المعرف باللام العهد

والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة تقدم

بالصلة ثم انا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني

احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على امر آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك لكون

هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم فالتي يكون احترازا عن سائر المعارف

ولا يكون مخصصا بما ذكره وجهه لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما

وضع ليستعمل في معين فيشترط في احضاره بما ذكره بخصوصه من معناه اول زمان

ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد

اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما تكون

بمعاونة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة و

نحو ذلك ولا يخفى على المتفطن الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فانه اصله

الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود

الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته او المستحق للعبودية له

وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها لا ترى ان قولنا

لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان اسما

لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لما افاد التوحيد لان المفهوم

من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم

استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة

فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق

للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا هو معنى

قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد [illegible]

الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس وتعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة

للمدح او ذم مثل ركب علي وهرب معوية او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل

كذا في التنزيل تبت يدا ابي لهب وتب معناه جهنمي بالنظر الى الاصل يدل على ملابسة

اياها لا لتقاربها هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لملابسة هذه الامور

الحقيق بتصحيحه فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللزوم

الى اللازم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الا

في الاضافي [illegible] في الكنى المعاني الاصلية وما يدل

على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان

اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غيره الا انا اذا قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى كافر

لا يكون من الكناية في شيء ويحتمل ان يقال انا هنا مستعمل هذا في الشخص المسمى لكن

قصد الى جهنمي كان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى [illegible]

ولو قلت [illegible] الاشتهار الى [illegible] الوصف

استعارة غير [illegible] ولا يكون من الكناية في شيء فلنتأمل ولعل هذا المقام [illegible]

الاقدام او ايهام استلذاذه او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير

التسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه

بايراده موصولا لعدم علم [illegible] تقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه [illegible] المخاطب

[illegible] خلاف الموصول [illegible] ذو اللام سواء في الرتبة [illegible]

[illegible]

الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح

للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى المسند اليه

بحسب الخ لان وضع الموصول على ان تطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه

بكونه محكوما عليه بحاصل [illegible] فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة

المخصصة بواحد فانه تخصيص ليس بحسب الوضع فقولك [illegible]

موصولة معناه [illegible] المعهود بكونه [illegible]

قلت قضيتها اما معروفا بالذي فهو ان تخصص كونه معروفا بالذي لكنه ليس بحسب الوضع لانه
موضوع للانسان لا لخصوص فيه بخلاف الاولى فان وضعها على ان تخصص مضمون الصلة
ويكون معرفة بها فهذا هو المقام الصالح للموصول في المعنى فلذا اشار الى تفصيل الباعث على
له او للرجح نقول او عدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا
امس رجل عالم او لم يتعرض لها لانه لا يكون الكلام او لكليهما غير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق
لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة تحقق فرع هذا الكلام وسبقه ووقوعه او استهجان التصريح
بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في
عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب فكان
المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان
يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام
مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا
لانه اذا كان في بيتها وتسلط لها بوجه فوقه تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباه وضعفه
الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان
في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه
لذلك امكان وقوع الابهام والاشتراك في زليخا او امرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين تعلقه في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وما هو تقريرها
بتقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بحيث يسقط اعتبار المسيح
وفي بحثه من خلق المسيح فانه ادل على عدم خوف الضائق بان العول
والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح ان الاية مثال لها وللا
التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير وراودته
الاية وقال والعدول الى التصريح باسمه لبلاغته واورد ابياتا شرح ونقول ولكن
مثال الانها الاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت

سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه
المخاطب على خطاء نحو قول عبدة ابن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين
ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل
صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر والشعر لا اشعار ان يكون
فيه ايماء الى البناء فضلا عن عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على
انا اذا قلت قد ذكرها بعينه المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم
كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء
الى وجه بناء الخبر اي طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي
على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي
وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي
بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي الايماء
الى وجه الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة
اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي
سمك السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز
واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن
او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
ارفع منها واعظم او لشان غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب
هو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه

فقد صنف فيه أخبار غيره عنوان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة
الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان ضرب
البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة
وانقطاع المودة فانه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق
الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء الى وجه بناء الخبر وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر
فرق فكيف جعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت
الذي من نحو هذا البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ
كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار واقاصي الافهام فقد فرغ
شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسببية هو الظاهر في قوله
ان الذين امنوا لهم جنات النعيم [illegible] ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة
ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا لا موصولا الى وجه بناء
الخبر فاشكل عليه في عنوان الذي سمك السماء وان الذين [illegible] لعدم
السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من [illegible] في تفسير الوجه بالعلة ونحوها
عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير قصد
الايماء فلا يلزم ان يكون الاعتبارات المذكورة ايماء وسوق الكلام يأبى على فساد
هذا الراي عند المصنف وقد يقصد بالموصول [illegible] في التعظيم والتحقير والترحم و
نحو ذلك كقولك جاءك [illegible] اولاده و[illegible]
[illegible] الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون وانما تقصد هذا الاسـ[illegible]
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة متى صلح المقام
له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يمكن احضاره في ذهن السامع بواسطة
الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب
او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه كان
لتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية

واما الغرض الموجب له والداعي فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز
نحو قوله [illegible] هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من
نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية
لان فقد العز في الحضر والتعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس كقوله
اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة
من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد
او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد
تحقق الطرفين [illegible] فلك ان تقول هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما تقرره
الوضع واللغة ولا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على
اصل المراد فقد تشتبه كثير في علم المعاني كما ترى في مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر
وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على
اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
[illegible] في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم
كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد
يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة فقد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب [illegible] ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم
المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه
نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فهالني ذلك الضرب [illegible]
ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور
عن قريب فهو وان كان غائبا لكن ذكره جرى عن قريب فكأنه حاضر و[illegible]

المعنى الحاضر المتقدم لفظا الصبح نحو باشر تذللت قسم غنيمتي لا افعلن كذا اذا المعنى ...

صار كالنصيب والتنبيه او عطف على المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار

باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه

فتعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول اعقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه

اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل

الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى

قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين باوصاف

متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه

او رد اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعده اولئك وهو كونهم

على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا

طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله والخوف منه وبالام

وتعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة

بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول جاءني رجل فاكرمت الرجل

وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران

كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت

رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية

في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور و

الاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث

وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير

اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون اللام

للعهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل

وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه

من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرف نحو الانسان

حيوان ناطق فالكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي

المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد

الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن

على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك

الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل فرد من جزئياته وذلك عند قيام

قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث

وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج

ومثله قوله واخاف ان يأكله الذئب وهذا في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف

وانما اطلق على الفرد الموجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين

علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع

لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع

للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من

اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وان النكرة تفيد ان ذلك الاسم

بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد

به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص

بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما

واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في

اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة

وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي يشترط لها

الحكم بكونه معرفة لكونه نحو اسامة علما حتى يكون نحو الحق وعلم ما ذكرنا من

الاعلام ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق

المعرف باللام لا يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة

قد يعامل معاملة النكرة كثيرا في توصيفه بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة

قال المحشي وفي المتن يكفي للجار والمجرور اعني ان تجعل صفة للمجرور وفيه ان المستضعفين
من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين
او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لتعيين
بعينه كما في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره
عن قريب فان كان اسم موصول يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا مثل معاملة هذا
كان صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد
امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة
مقبلا احقيقة ام مجاز قلت حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال
في المعين ان يكون الغرض الاصلي طلبه لا دلالتها على ذلك المعين وقصد ارادته ... واما
اذا اطلقنا المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ...
التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وستسمع هذا
في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان
الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا
من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول
المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار
وجودها في الخارج فاما لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا
لم يكن للبعضية لعدم دلالتها ... تعين الجميع واليه اشار صاحب الكشاف في
... الجنس ... كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه
للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن ولما كان
مطلقة على ما يقصد به المفهوم والحقيقة ... من غير استغراق
والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت
الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما

على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص
كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل
الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ... بعضها او بعضها
في تعريف الحقيقة فانه ان قصد بها الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء
الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى ...
وان قصد بها الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد
وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم
عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة وفي لام الحقيقة الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها معلوما
في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار
عدمه ... الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم
الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا
الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول لا حرف
تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل فان كان
بمعنى الماضي واما الذي بمعنى الثبوت نحو المؤمن والكافر والصائغ و...
ونحو ذلك صفة مشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف
والمفتاح ... مطلق الاستغراق سواء
كان بحرف التعريف وغيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين ...
... واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
وغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد
واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ... لا ينافي خروج الواحد ... استغراق

ايضا يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال
في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان واما
ورد ابيان لا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي
والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا
عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه ح يتحقق عدم الاستغراق والنكرة [illegible]
ظاهرة في عدم الاستغراق فقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في الاثبات نحو تمرة خير من جرادة
وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت [illegible] اهل [illegible]
اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار [illegible]
حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان فالحق هنا اشارة [illegible]
[illegible] في القراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول
[illegible] لو سلم ان الاستغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ان المعرف باللام [illegible]
لام الاستغراق يشمل الافراد كلها اشمل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو [illegible]
الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو [illegible]
[illegible] وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم [illegible]
وما [illegible] يريد ظلما للعالمين [illegible]
القوم او العلماء الا زيدا او الا رجلين مع استثناء [illegible] كل جماعة من العلماء الا [illegible]
في الاستثناء المتصل فان قيل المفرد [illegible] الآحاد والجمع لا [illegible] الا [illegible]
المجموع حتى اذا [illegible] قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال [illegible]
خروج الواحد والاثنين من الحكم [illegible]
الاثنين [illegible] لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع [illegible]
[illegible] والمقدمات ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكر فان [illegible] ان كل جمع من الجموع
[illegible] داخل في الحكم [illegible] ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح [illegible]
[illegible] كل فرد [illegible] المسألة [illegible]

في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن
العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد [illegible]
الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام [illegible] بحصول الوهن لبعض من العظام دون
كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد [illegible] قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض
[illegible] ما ذكره صاحب الكشاف [illegible] الواحد هو الدال على معنى الجنسية
وقصده الى هذا المعنى [illegible]
الوهن والوجع [illegible]
لو قيل وهنت العظام كان المعنى [illegible] الوهن [illegible] بعض العظام [illegible]
[illegible] وقد [illegible] والشمول [illegible] الاحاطة لان [illegible] الكلام [illegible]
مقابله وهذا المعنى [illegible] فهذا الكلام صريح [illegible] وهنت العظام [illegible]
الوهن [illegible] من العظام [illegible] منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت
العظام باعتبار وهن بعض العظام دون [illegible] كل فرد [illegible]
[illegible] صاحب الكشاف انه [illegible]
[illegible] الوهن [illegible] انما [illegible]
[illegible] الاخبث [illegible]
وذلك لان افادة جمع المعرف باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول
وكلامه في [illegible] ايضا [illegible] في قوله تعالى [illegible]
للعالمين [illegible] جمع العالمين على معنى [illegible]
وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما [illegible] وفي قوله
تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس [illegible]
[illegible] هذا العام [illegible] الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك [illegible]
[illegible] المفرد وان كان [illegible] الى معنى [illegible] على كون العالم
اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس [illegible]

او الى كل جمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده فكيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي
بالعالم فعرضنا الايقاظ وابطال الدلالة بقوله ليشمل كل جنس مما سمي به هذا المعنى
وكذا ما قيل ان العالمين ما هي مختلفة فيتناولها الجمع كما في العظام وذلك لان
المعرفة لا يوصف بها عقل ولا الخيار والخيالة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد مثنا كان او مفردا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب
الكشاف في غير موضع واوجه لا تضرحيح فلك الكلام صحيح عرفا على ما ذكره صاحب المفتاح
بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به
جميع الجنس فان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى انا خافنا اكله
الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد فلا
وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل
الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف في نحو قولهم فلان يركب الخيل وما له الا
منها الا رسن فرسوا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت فقد
حول ابن عباس ان الكتب اكثر من الكتب وجهه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد
الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند
من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس
تقصيه انه من حيث انه صرح بخلافه والاستعمال
واطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه الا
اقدام وضلت دون الوصول الى الحق افهام ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان
افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان
فكيف يجتمعان اشار الى جوابه ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على
الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على المفرد حال كونه مجردا عن
معنى الوحدة لانه بمجرد عن الدلالة على الوحدة وامتناع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل

الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان
حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم نطفة امشاج
امشاج فلان النوع مؤلف من قطع كلها امشاج اي اخلاط والنطفة مركبة من اشياء
كل منها مشيج فوصفت للتاليف بوصف مجموع الاجزاء لا بوصفه بعينه وبالاضافة
اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار
المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي مع الركب
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي
ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع
الجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر
او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر
وفي الثاني عبد الخليفة وفي الثالث عبد السلطان عند فلان تعظيما لشأن المتكلم عبد
السلطان عنده وهو ان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما اضعف
المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او
اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لانه
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر القوم
علماء البلد ولا التصريح به لكونه نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع
او الملل نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال نحو
نحو صديقك او عدوك كما اشير منه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه و
الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اغنا

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
سهيل أذاعت غزلها في القرائب

لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تحقق الاختصاص نحو كوكب الخرقاء
او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام [illegible] او لافادة الاضافة
وتعيينا [illegible] على [illegible] الارض [illegible] من [illegible] على [illegible]
اسم المعرف حاملا لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف [illegible] من خواص [illegible] دون الفرد
علم ان القصد به الى الجنس [illegible] نحو [illegible]
ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو
وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله
وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
المقصود بيان [illegible] عن الادراك والتعظيم [illegible] او التعظيم او
التحقير اي ارتفاع شانه او انحطاطه [illegible] بحيث لا يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط
له حاجب في كل امر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب
اي مانع عظيم [illegible] والتحقير او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو
ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان
وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات
والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل [illegible] وقد جاء التنكير
للتعظيم والتكثير جميعا نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي رسل ذوو عدد كثير
وذوو آيات عظام [illegible] التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو
[illegible] حقيرا قليلا [illegible] التعظيم والتكثير [illegible] التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم [illegible] من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه
يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل
يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير
في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير [illegible]

بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت
اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة [illegible] انه [illegible] بناء المرة ونفس الكلمة
صالحا لافادة التحقير فهذا [illegible] التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف
[illegible] الا ان التقليل المستفاد من الآية مفهوم [illegible] التنكير اصلا ثم للعرف
بين التقليل في نفحة من العذاب [illegible] نفحة العذاب [illegible] الاضافة ويحتمل التعظيم
التحقير والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن [illegible]
من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح [illegible]
[illegible] قوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة
من الكريم الحليم اشد [illegible] ومن تنكير غير المسند اليه للافراد والنوعية نحو والله
خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه
المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي
تختص بذلك النوع من الدواب [illegible] من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح
ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله
تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم [illegible] الاسناد مطلق التعلق
[illegible] المسند اليه [illegible] كل دابة خلقها الله من ماء
او ما [illegible] كل دابة منه [illegible] في المفتاح [illegible]
مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه [illegible] كتابه كثير
للتعظيم نحو قوله تعالى فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو قوله
تعالى ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف
المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع والتعظيم
والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق ونحوه
[illegible] وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان
[illegible] مستغرق [illegible] يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء

ليس بصدد بطلان عنده غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ويحتاج الى
بعض النحاة من انه محمول على التقديم وان [illegible] ومثله قوله وما
النبا اذا [illegible] الاشياء [illegible] بعضهم من ان قولنا ما ضرب
[illegible] الامر مثلا [illegible] الضرب [illegible] مجراه
كالتعديد والشروع في [illegible] الاحتمال [illegible] المستثنى منه [illegible] الشامل
[illegible] غير المسند اليه
وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وقوله
فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا [illegible]
ورسله [illegible] ان التنكير [illegible]
[illegible] بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمدا صلى الله عليه وسلم [illegible] الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله
قوله [illegible] بعض [illegible] اراد نفسه [illegible]
ذكر بعض الناس ان التقليل نحو [illegible]
[illegible] ذكر التوابع [illegible] التنكير [illegible] ذكر التنكير
التعريف [illegible] السكاكي [illegible]
التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف
لكثرة وقوعه [illegible] فقد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد
يراد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا والاوفق بقوله واما بيانه واما الابدال
منه يعني اما الوصف بمعنى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له
المسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
ونحوه في الكشف قوله [illegible] الوصف [illegible] الكاشف [illegible]
وصف المسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها
ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا [illegible]

والتحلية والتزو [illegible] الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا
الالمعي معناه الذكي المتوقد وهو اما مرفوع بانه خبر ان او منصوب صفة
لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد [illegible] فلا تنفع الاشا
من امر [illegible] يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك الظن
الخ وصف له كاشف عن معناه كما يحكى عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت
ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا
واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس
الخير او لكون الوصف مخصصا [illegible] التخصيص [illegible] تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم
فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع
الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فانه كان محتمل
التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبله
ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترطنا هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او لكونه
تأكيدا اذا كان الموصوف متضمنا للمعنى نحو امس الدابر كان يوما عظيما
فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره
ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد
يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يناسبه التنكير ويجوز ان يكون هذا مراد

قال ان الجملة نكرة والالف واللام للتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب [illegible] ان الجملة ان تكون خبرية

كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المخاطب اتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها

وانما يجيء بها ليعين بها للمخاطب الموصوف ويميزه عما كان يغايره فلو جاز اضافة [illegible]

من الصفة يجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشاء

يستلزم [illegible] صفة او صلة انما يكون بتقدير القول قيل قد ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة

فلا راده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب

بل القسم لتاكيد الاخبار واسم لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله

الجار والقسم بالله ونحو ذلك وهو لا ان الشرطية خبرية علامة الشرط [illegible] الا انه اعتبارا

يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار

التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل

ان يقال انهم سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة

قال وانما جاءت النار الاولى نكرة والثانية معرفة في سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم

نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم نزلت هذه في سورة البقرة مشارا

بها الى ما عرفوه اولا فقد ذكر ان تقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب

فلا يسبق سورة التحريم لا يستلزم وغيره [illegible] ذلك استماع من النبي صلى الله عليه واله

والمشركين لما سمعوا الاية علموا فاذا نعم قوله في سورة البقرة واما لو كيده [illegible]

المسند اليه على تحقيق مفهومه ومدلوله الذي يعد مستقر التحقيق [illegible]

نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على

معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد

بمجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب الكشاف المفتاح حيث

قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير لا يطلع عليه في فصل

اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة [illegible] في شرحه ان المراد مجرد تقرير

الحكم وتقريره ... ما اذكره موضع من بحث التقديم والتاخير بطلعنا عليه وهو خلاف

المحصل جوابه في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير الحكم

عليه دون التخصيص فان قيل انه لم يرد ان تاكيد المسند اليه يفيد مجرد التكرير نحو انا عرفت و

عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا الاول لا انه يفيد تقرير الحكم هو التكرير بل المقدم

الاتيان الى تقرير الحكم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير

المحكوم عليه على ان الشيخ لم يورد تقرير تقوية الحكم في فصل اعتبار التقديم والتاخير

مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله لا يطلعك

الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم لا يعرف

في الايضاح اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل و

اولى بالتعرض لانه الذي يعترف به المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد وقدم للتخصيص

والظاهر ان قوله كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم في

التاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري الكذب وتقوية

التخصيص الى مثال التقديم واما به في هذا المقام مثل جاء كل رجل او جاء رجل كل

انحاصل الى التاكيد التقديم [illegible] نحو توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد

الاصطلاحي وهذا اعتبار لسوق الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى

كلام المصنف في ذلك كيف وهو جزء من الشكل في امثال هذه المقامات فهذا

نظير ما يقال ان نحو كلامه وكلمة المسند اليه نحو تقرير الحكم نحو انا

او تقرير المحكوم نحو انا سعيت في حاجتك وحدك ولا غيري فلا فاحترز عن هذا

ثنية ما ذكرناه من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز في المكان بالجار نحو قطع اللص

الامير نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه

مثلا او دفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على

سبيل السهو ولا نسلم هذا التوهم بان التاكيد المعنوي وهو ظاهر او دفع توهم عدم

الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك

ونحوه يبصرا وانك جعلت الفصل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على الغرض في حكم شخص
واحد لا يقال فلان قتل زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين
اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعبير والتقرير على
الشمول ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث
وهو ان تأكيد عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والاخص قبل دفع توهم التجوز لان
انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع ذا اجزاء وحينئذ لعدم الشمول على سبيل التجوز
يكون شيئا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يجب من
فانه لولاها لفهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي
للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه … واما نحو جاءني الرجلان كلاهما
فكونه يدفع توهم عدم الشمول نظرا الى ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على واحد اصلا
فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه يدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما
انما وقع سهوا اما انه توهم السامع ان الجائي رسول لهما او بعض عبيدهما او رسول لاحدهما
ان نعته جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما ولكن اذا توهم ان الجائي احدهما والا
خر كما يعتني ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد … لا توهم التجوز انما وقع فيه …
اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد
ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يكون حصل الايضاح من اجتماعهما وقد تكون عطف
لا بقصد الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وقد
في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته … البيان
… ان … هذه …
ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم … ان يكون اسما مختصا … ما ذكروا في قوله
والمؤمن العائذات الطير … ان الطير عطف بيان وكذا الصفة اخرى …

نحو جاءني الفاضل الكامل زيد الاحسن ان الموصوف ههنا عطف بيان لما فيه من ايضاح
الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه على فرض هذه الصفة وان … المعهود وعلى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فمن اسلوب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير
… فقد استشكل … بانه من قبيل … فالحق … الا … من
كلام الشيخ … انه اذا … عطف بيان … انه … من قبيل الايضاح
فان كان وصفا صناعيا وبيانا … في هذا البحث مثل … اراد كل رجل …
سواء … بل … لما هو … كونه مقصودا به وصف …
للايضاح والتفسير … وقع في كلام النحاة … ان
لفظة الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ
اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات
فوصف الالهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا البحث
قصده صاحب الكشاف وحيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين
الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق
له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به …
تأكيدا صناعيا لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او الفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح
من ان … صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونحوه … من التأكيد الصناعي
الدلالة … عليه … في المفصل قوله نفخة واحدة … لا الوصف المؤكد
خواص الدابة فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير
كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر تنبيها على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق في اسباب الوصف الا ان … فرق ان الوصف فيهما للبيان
تقرر ان من جبلته في الهين اثنين واله واحد بيانا ان القصد الى العدد

دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه بيان ان القصد الى الجنس دون

العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت ههنا مما لا مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان

الاطلاق بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل

في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع تدل على معنى

في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه حتى نقل عن ابن الحاجب انه لم يذكر اثنين

وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما فيكونا وصفين بل ذكر الدلالة

على ان القصد في متبوعيهما الى الجنس فيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر

الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة وايضا

ان فيه انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة

لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك ولا يقال انه ذكر ليدل على هذا

المعنى ويكون الغرض منه لا انه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فنحو

ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان

المقصود وتفسيره كان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد من الا

كذا ان عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج

هذا عن الوصفية فتامل واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه

وفيه ايضا نظر لان الاشتراط لا يقوم لصحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى ان

صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا

والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يجعلوا الا

انه بدل لان المقصود بالنسبة الى النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن نفي

واما الابدال منه او من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه

وهذا انظر الى الظاهر حيث جعلوا الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند

عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني

اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان

مفهوما هما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا

من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو العين اثنين اذا

لا يكون بدل الكل ومن البعض لان صادق على اثنين هو عين صادق على

العين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا

ويكون المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال الظرف على المظروف من حيث كونه دالا

عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة

الى ذكره منتظرة له بحيث هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا

في فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا الزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت فيه

هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول

او اضافة البيان او الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود

بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود فيه نفس التقرير

وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله

صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار

بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال

بان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا ولا كذلك تصريحا ولا سيما في البعض فظاهر واما في

الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد

اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه او اخوه

او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال ويعلم ما يشعر به كلام بعض النحاة في بدل البعض والاشتمال

لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون

في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح

كما وقع في المفتاح واما العطف فلتفصيل المسند اليه فلتفصيل

المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير

دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق في ثبوت الحكم للتابع والمتبوع

من غير غرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اتصال عن نحو جاءني زيد وجاءني
عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او تفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع تراخ او غير متراخ
كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما
اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فالثلثة
تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد
ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان
ما قبلها ما يقتضي شيئا فشيئا الى ان بلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء
ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان
يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم
او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد
اذا جاؤا معا وكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى ان يعتبر
في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها
فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا
فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الكلام اذا
دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما من الوجوه توجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات
وحاصله ان ما في كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا
وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وحينئذ لا سبيل الى الشك فيه انه لا
ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى انه
معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لتفصيل
المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيء عمرو عقيب مجيء زيد
ويحتمل ايضا ان لا يكون جاء او جاء معا او جاء لكن قبل زيد او بعده بمدة متراخية
فان قلت قد يرد العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني

والتابع فانما اذا كان الموصوف ... فعند التحقيق ليس من عطف المسند اليه
لانه في المعنى المفعول كل فيشبه حينا ما ولو سلم فلا دلالة فيها على الحكم لا عطف لجواز ان
يكون تفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه في
القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا
وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم
يذكر المثالين مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في
ما جاءني زيد لكن عمرو لرفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة
بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المقدم رفعا شبيها
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف
عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه
يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن
محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم
الى التابع ومعنى الاضراب جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام
ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا
بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم
للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فنحو ما جاءني زيد بل عمرو يفيد
المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع
نصا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا اشعر
في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
عنه او الحكم محقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم
مجيء عمرو محقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق

فصرف المكروه الشتيطاهر وكذا في المغني على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال

فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان في الشك مطلقا وفي المغني على مذهب المبرد لا يقع في

الفصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان

بدل الغلط مع بن فصيح مطرد في كلام العرب لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (او للشك)

المتكلم (او التشكيك) اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاء زيد او عمرو او للابهام نحو

انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو

والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز

فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وقد عد السكاكي من حروف

العطف اي المفسرة والجمهور على انه ما بعدها عطف بيان لما قبلها او وقوعه تفسير الضمير

المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور

وهذا نزاع لا طائل تحته (واما الفصل) اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من

احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له

وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة

الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند

اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره لا قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وجه

قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان الامرين

ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا

عليه (فلتخصيصه) اي المسند اليه (بالمسند) يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد

هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو وان

الفهم يسبق الى ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل

المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه غيره [illegible] وذكر في استعماله في الاصطلاح ان الباء

تدخل على المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند

امرا ما يصلح اضافته لكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر

في الآية الى قوله فهو في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك [illegible]

من ان معنى [illegible] ان يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما

يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى

التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين

ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه

فمعناه ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها

الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر في كلام

القوم اما اولا فلان هم اشارة الى معنى اخر لهذا الخبر المعرف باللام اورده الشيخ

في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فقالوا مثل قولك

هو البطل الحامي اي لا تريد انه البطل المعهود ولا انه قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك

بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة

وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق

تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه الحقيقة لذلك [illegible] طريقة قولك

هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وانما بينا

لان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف بعينه فانه لا يعني الفصل من صرح

في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد

وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره فالتحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص

قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد كما ذكره

الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد

وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد

قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق [illegible] الا هو [illegible] المسند

اليه نحو [illegible] على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال [illegible] الكرم

المال قال ابو الطيب [illegible] الحية

مبحث تقديم المسند اليه

الالف واللام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق المقدم على المسند
اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت
ههنا ان التقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي
مع التقديم على حكمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير
كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل فان لك ان تجيء الى اسم فتقدمه تارة على
الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم
المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف انما هو الضرب الاول وكانه
[illegible] باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ في
دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والا
هتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان
يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ولهذا كلامه و
لهذا اختار المصنف التفصيل وجعل كونه اهم مقالا اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل
لكونه محكوما عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر
الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا
لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الفاعل
فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول وكذا كلما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان [illegible] الكلام
تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد التشوق الذ واوقع في النفس كقوله
اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة رثى بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية
فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي
ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات [illegible]
بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد اي بعضهم [illegible] بالمعاد

لا تحويه وبهذا يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة
صالح ولا ثعبان موسى ولا الطفل على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل
المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه
لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار
وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومن الدلالة على ان
المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه
كقولك [illegible] دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على
خلاف قولك [illegible] فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال
هذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر
[illegible] والخبر الثاني في الاخبار والمعنى لما فهم من [illegible] ايضا معنى
المبتدا والخبر الثاني في الاخبار [illegible] واعترض عليه بان نفس الخبر [illegible]
والمطلوب [illegible] انما يكون لتحقيق المقصود [illegible] ووقوع الخبر مطلقا
او اثباته وقوع الضرب [illegible] فلا يصح ما [illegible] احوال متعلقات الفعل بانه لا
عند اثباته وقوع الفعل لا ذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الضرب [illegible]
قال المفتاح [illegible] التقديم [illegible] الدلالة على الاستمرار [illegible] الفعل
المضارع [illegible] في مختصر الشرطية [illegible] ان شاء الله تعالى [illegible]
زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا [illegible]
[illegible] حقوقا [illegible] تقديم المسند اليه يفيد
الحصر هذا [illegible] بافادة التخصيص [illegible] واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي [illegible] حاجتك [illegible]
ههنا اسم فاعل [illegible] هذا الاشتراط
[illegible] بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك [illegible] الخبر فيه صفة لا فعل و[illegible]

لظهور ان البحث الحصر في قولهم [illegible] مناسب للمقام [illegible] ايضا ان الاولى التخصيص

هيهنا الحصر في التخصيص لان [illegible] المسند اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند

اليه فهو ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا يدل

على ان يكون التقديم مفيد الزيادة التخصيص [illegible] الظاهر او [illegible]

الاجمال كما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم

تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ

وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو

انا عارف ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو

ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري [illegible]

نفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره على الوجه الذي [illegible] من العموم والخصوص فلا يقال

هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك قائلا له لا نفي القول

والمراد منه ان يكون جميع من سواك قائلا له لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم

انك قلته [illegible] في القول وانفردت به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم

ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره [illegible]

قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم

والثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان [illegible] هذا

العين ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت ولا احد غيري [illegible]

على ان التقديم [illegible] لغير [illegible] الى المخاطب [illegible] احدهما

انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد انك قائله [illegible] فتقول ما انا قلت لا غيري

فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى [illegible] الفعل وتقدم المسند اليه

كلامه وهذا مما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا [illegible]

الدار ولا غيري [illegible] لا يصح ولهذا لا يقال ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم

قد رأى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول [illegible]

بثبوته لغيره ايضا على وجه العموم [illegible] قال لان المنفي هو الرؤية الواقعة

على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يقصد التقديم ثبوته لغير المذكور

هو نفسه الفعل المنفي عن المذكور [illegible] ان المنفي هو الرؤية الواقعة على

واحد من الناس والرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس واضح فان الاول

يفيد السلب الكلي [illegible] الرؤية الواقعة على كل احد من الناس [illegible] الرؤية

على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس

على انه بمعنى الكاشف والصواب ما اثبتنا [illegible] بعضهم توجيه

احدهما انه وصي [illegible] ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا [illegible] همزته بدلا عن الواو [illegible]

في الايجاب [illegible] فيلزم ان يكون [illegible] على [illegible] ما [illegible]

لانه ايجاب [illegible] الا [illegible] يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح

دخول [illegible] وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفي قوله فما منكم من احد عنه

حاجزين وغيره وفي قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات

النساء [illegible] جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية [illegible] ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة

وقعت في سياق النفي لا توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بمعنى [illegible] في اللغة

لانه قال [illegible] يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث [illegible]

على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف [illegible] تعتبر موصوفه مفردا

وصح [illegible] مذكرا او مؤنثا او احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات وان

احدها في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور ولا

[illegible] لان [illegible] الامتناع [illegible] ما انا رأيت [illegible] وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا

وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة [illegible] ولا يكون لخصوصية لفظ احد

وايضا يجوز ان يكون احد هنا بدل الهمزة من الواو ومنه في قوله تعالى قل هو الله

احد [illegible] الا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت بعض الناس

حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان

المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب كلي وتخصيصه
يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني بسلب لا يصدق على الغير انه لم ير احدا [illegible]
صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا اذ السلب الكلي
يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال الاصل الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة
على كل احد منفية وتريد ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والالزام استناع
ما انا [illegible] الذي [illegible] يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم [illegible]
المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم لجواز كونه
اعم وقد قال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفهوم في قولنا ما انا [illegible]
عاما او نوعه [illegible] شيئا فالنفي يلزم ان يكون متحققا [illegible] عاما [illegible] بكل
فالمتيقن الان الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
[illegible] من الفعل الواقع على المفعول [illegible] الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب
[illegible] خاصا [illegible] اذ لو اختلفا [illegible] لم يكن الخطأ في انما [illegible]
[illegible] بعض المحققين [illegible] بعد تعيين الفاعل [illegible]
الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه وزعم انه غيرك وانت [illegible]
[illegible] وحصر [illegible] السلب المتقدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف
[illegible] ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل [illegible] هذا
المقام على المشهور [illegible] كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل
دون حرف النفي عند قصد التخصيص بل جعلوا التخصيص في نحو ما انا فعلت كذا مثله
في نحو انا ما فعلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول تحصل الكلام انه
اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بالقياس الى التقوي
وتارة التخصيص كما ذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا

التخصيص [illegible]

لكن فرق بين التخصيص في الموضعين فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع
وزعم انه غيرك او انت [illegible] وقولك انا سعيت انما يقال لمن اعتقد وجود
سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او مشاركة الغير
واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال
لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او
مشاركة الغير ولا ينفيه من ثبوت الفعل [illegible] على الوجه الذي ذكر في النفي
انه عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت
ان يكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وكذا لم يصح
ان يكون المنفي عاما [illegible] فلا تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم
شيئا ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كالمه وان اعتقد
ان هنا انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركة للغير فلا بد وان
له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا
[illegible] كما اذا قلت [illegible] لم يقل شعرا انا الذي [illegible] اليوم شيئا انا الذي
لم ير احدا من الناس [illegible] من هذا التخصيص [illegible] هذا الوصف
على الغير يكفي فيه ان يكون [illegible] شعرا [illegible] شيئا [illegible] احدا ولا يصلح
المقام [illegible] ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا [illegible] انما يكون
[illegible] الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد
بانه يستعمل للرد على من [illegible] نفي الفعل واخطأ في [illegible] نفي الفعل عنه [illegible]
[illegible] وحده او هو مشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا [illegible] ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد

... هو التخصيص لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تنفي ان تقدم الكلام سوى هذه الحالة التي انحصر

فيها اسناد الخبر الى الضمير واما اسناده الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس بحاصل

انه في الكلام منحصر فيه قصدا من وكذا قولنا سعينا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا

التقوي بل يفيد تحقق السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي

قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعينا

في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه

في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بالافادة او الى الاحترازات ومفيدا التأكيد صدور السعي

في حاجته منك قطعا من غير تجوز او سهو او نسيان اي انما على التحقيق واما ان تعرض الحكم

المفيد للتقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص واما حصر ابان بالمثال

الاخير لانه محل الاشتباه وشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز

او السهو او النسيان انما الاولى فيه النظر فيه غير التخصيص والتقوي وذلك انه قال لك اذا قلت

بنا [illegible] المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك

لتفيد وجود السعي منك بالتحقيق من غير ان يكون تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت

الاسناد لافادة وجود السعي اولا في الاسناد اذا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا

ان يكون تجوزا او سهوا او نسيانا اما الاول فلانه قد قلنا سعينا انما يستعمل لرد الخطاء

في الفاعل لا لافادة وجود السعي واما السعي اذا استعمله لافادة وجود السعي واما ان يكون

انما لا يتم معناه فيكون تجوزا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الا ان يعرف انه ليس

او نسيانا ان يعرف فذلك اما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء

يصير [illegible] المخاطب في الفاعل بان تعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة

فان كان نسبه الى الغير باطلة كان تجوزا او لا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو

النسيان على الاول على التأكيد وعلى الثاني من المخاطب [illegible] كلامه هذا ما في الجرة

شيء من المرة هذا الذي ذكره من التفصيل انما هو اذا بني الفعل على معرفة وان بني الفعل على

منكر فافاد التقديم [illegible] وعلى المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل

جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد

يكون في اللفظ دليل على امرين فيقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر

لم يدخل في القصد اي لارادة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها

تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل

هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من

جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز

انه يحتمل تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي

من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم وظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على

منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر

وبين البناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر

قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص واصلنا

يورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على

ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ

على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص

وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا

وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلامه ايضا

الفعل فانه يوافق عبد القاهر لانه قائل بالحصر في [illegible]

واما السكاكي فذهب الى انه ان كان منكرا فهو للتخصيص ان

لم يمنع مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان

مضمرا فقد يكون في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يصرح في

كتابه بالفرق بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور

الثلث فان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم

وكرر ذلك [illegible] بين كلامه وكلام الشيخ فقد [illegible]

اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان
يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني
بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي
وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير
او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقديره للتاخير كما مر في نحو انا قمت وقدر
او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما
كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا اذ لو قلت جاءني رجل فهو فاعل
لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيصير ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنى
فقط كالتاكيد هنا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من
الضمير في جاءني الفاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له
اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط بل قدم
وان انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا
من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف فهذا
وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم
شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس
فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير يحصل لا يهمه ولا
واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي نبو هذا التقدير عن مظان استعماله
اي عن موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستحق بهذا القصر الى ان المهر شر لا اثر

واما

وهذا الظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه الى
الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اي يجعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر
ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر الا شر عظيم فظيع فيكون تخصيصا
نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فتاتي الموافقة بين الكلامين بلا
الوجه لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة
قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر وفيه نظر اي بعيد
بعد ما جعل التنكير للتعظيم ليحصل النوعية لا اثر لاعتبار كونه في الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يجوز
وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يحتاج فيها الى ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يحتاج في
المعرفة وقوعها مبتدا والاولى لهذا الايراد ان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير
في افادة التقديم الحصر والحصر هاهنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف
على ان التقييد بالوصف قد لا ينفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير فيحتاج الى تقدير كونه مؤخرا ليحصل هذا المعنى فان التخصيص الحصري نحو
قولنا ما ضرب اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضرب اخاك الا اكبر وقد اي فيما
اليه السكاكي واحتج بعد مذهبه نظرا الى الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل
سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع اولى وان لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما فالحاكم
بجواز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يجوز تقديمه والتقديم
والتابع يحتمل على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقوله والجواب من الحاكم ان النظر لانا نقول لا نسلم انه يمنع تقديم
ما دام فاعلا وانما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع
دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض ما

وجه قطعي فطلبته يقتضي مقام [illegible] فيه تقدير الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله [illegible]
[illegible] الملوك [illegible] ذلك الشعر [illegible] تاكيد لذلك الشعر والمعطوف [illegible]
عليك [illegible] وجه [illegible] الحماسة [illegible] الاصوات [illegible]
بعدهم [illegible] لاشكال في [illegible] على [illegible] بان [illegible]
عطف على [illegible] واستحق قول [illegible] وهو قام عند قصد التخصيص ليس
عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية [illegible]
فلا امتناع تقدير التابع حال كونه تابعا عند النحاة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] عطف بيان [illegible] الا [illegible]
احدها الرفع على الابدال لامتناع تقدير البدل [illegible] ولو قيل
تقدير الفاعل وهو المناسب بالمبتداء [illegible] واما قوله [illegible]
[illegible] الشعر [illegible] تحتمل ان يكون كله تاكيد الضمير المستتر
[illegible] قوله [illegible] على الشعر [illegible] قوله ذلك الشعر [illegible]
[illegible] على جواز [illegible] الصحة [illegible]
فقط والعطف [illegible] جواز [illegible] الشعر [illegible] النحاة انه يجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء [illegible] العطف [illegible] في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقدير التاكيد والبدل فالسعة على المتبوع والعامل جميعا [illegible]
احد [illegible] لا اصل لاستفادة التخصيص في صورة المنكر [illegible] او لا تقدير
التقدير لحصوله [illegible] التخصيص [illegible] تقدير المقدم [illegible] ذكره [illegible]
فان [illegible] كالتعظيم والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير [illegible]
وانه صرح بان [illegible] التخصيص [illegible] استلزم كلامه ذلك [illegible] الامام [illegible]
الوجه [illegible] والامام [illegible] التنكير انما [illegible] على [illegible] النوعية
[illegible] والحصر انما يستفاد من [illegible] التقدير فلا [illegible] ذكرنا

[illegible] انما يخصص بالوصف فيمتنع تقديمه التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف [illegible]
فيمكن ان يكون الحصر مستفادا من الوصف الا ان توجيه الكلام الى [illegible] اسناده [illegible]
التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا اريد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد
من الوصف المستفاد من التنكير مثل [illegible] رجل جاءني اي لا امرأة او لا رجلان [illegible]
امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل
هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى
الحكم وقال انما قلت يقرب [illegible] لانه [illegible] قائم لما لم يتغير واستوى الخطاب في
الحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير ولهذا لم يحكم
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره
في التكلم والخطاب والغيبة كالاسم الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام
وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب [illegible] انه مفعول معه [illegible]
الضمير مع شبهه او مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين
احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول
وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه
بالجر عطفا على تضمنه لكونه اوضح واخصر اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه
مع الضمير جملة ولا عومل معاملتها [illegible] فيها [illegible]
الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة الاسم المعرب على صريح الفعل [illegible]
قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا
قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا الضمير وشابها للخالي عنه توسط
بين الجهتين اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية
فبان لم يجعل جملة ولم يعامل معاملتها في البناء فان قيل [illegible] الحكم بالافراد والاعراب
في قائم من [illegible] على شبهه بالخالي [illegible] لا الحكم بالافراد والاعراب

فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قام ابوه لانه كالفعل بعينه في الفعل لاستقلال [illegible]
الاسناد الى الظاهر قلنا نعم [illegible] المسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى
قوله في المفتاح واشبه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اذ جعل تابعا لعارف في المسند
الى الضمير [illegible] في المسند الى الظاهر مفردا [illegible] معناه [illegible]
عن شبه الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر مفردا او مثنى او مجموعا [illegible]
لا حاصل لهذا الكلام وما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل
الكناية [illegible] مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من الايجاب [illegible]
مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب وغيرها كما [illegible] هذا الناس [illegible] اي الامير يحمل وانا لا [illegible]
فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب [illegible] اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا [illegible]
الفعل [illegible] على اخص اوصافه [illegible] من كان على الصفة التي
هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم ثبوت
الفعل او النفي عنه بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ
غير [illegible] الايجاب [illegible] اذا نفي الجود عن غير المخاطب [illegible]
[illegible] ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به [illegible] اذا انتفى الاتصاف [illegible]
[illegible] سوى المتكلم متصف بالخداع [illegible] عدم الانخداع
[illegible] لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اي [illegible] استعملا على سبيل الكناية [illegible]
ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا [illegible]
وقوله غيري [illegible] وانا لا [illegible] في صحابة المسند فان التقديم [illegible]
عند قصد هذا المعنى [illegible] غير [illegible] المخاطب [illegible]
او غيرك [illegible] وقوله [illegible] معناه [illegible]
او [illegible] من غير ارادة التعريض [illegible] ارادة التعريض [illegible]
[illegible]

تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما
من الكناية المطلوب بها نفي الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ [illegible]
والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله
يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس
وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم
يرى كالامر اللازم الذي لم يرد الاستعمال على خلافه قال الشيخ وانت
اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحي بهما [illegible]
[illegible] كلاما مقبولا [illegible] ومعنى [illegible] صورته ورايت اللفظ قد [illegible]
عن معناه ورايته [illegible] لا يرضاه وقيل قد يقدم المسند اليه المسور على
المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد
من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن
كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي
الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
التاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي
عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة
اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير
مفيدا لنفي العموم لزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير
من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله
فان قيل [illegible] ان استعمال كل في التاكيد اكثر والحمل عليه راجح قلنا نعم ولو سلم
فلا يعارض بما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة [illegible] هذا
القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
المناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة

التقدير وذلك لان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها كمية افراد المحكوم عليه
معدولة المحمول لان حرف السلب جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن
الايجاب بعد ما ثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا
جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما هو في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية
اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود
الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه
قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع
الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع نعم
في قوة السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من
الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا
للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تأكيدا
لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيسا بمعنى آخر لا تأكيدا للمعنى
الاول واما في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة
لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي
عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة

المقتضية

المقتضيه لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته
لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى
هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي صريحا نفي الحكم عن كل فرد ولما
كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هاهنا بانها في قوة
الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي
وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي
تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
ورفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد واذا ادخلنا عليه لفظ كل
وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح
التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تأسيسا فحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم
السلب ليكون كل للتأسيس في التقديم والتأخير بالعكس وذلك لان لفظ كل
لا يخلو من افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة
وفيه نظر لانه مبني على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة
ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا الافراد يجب ان يكون كل تأكيدا
حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اي
الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه
كل وهو لفظ انسان بدون كل فلذا الاسناد المفيد لهذا المعنى الاسناد
اليها الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون

على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى الانسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده
لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم ونفي كل فرد
في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر يكون كل تقوية
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا
يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا
فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت
النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اعني على
افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة
لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى
كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الآخر فالحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد فلزمه
النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا
نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان
يكون كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن جملة الافراد او عن كل فرد وان اشترط لزم ان
لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم حين جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان
دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل

ما ذكره من ان لم يقم انسان لنفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون
منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد
من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو
جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما
اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان
هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله قلنا ممنوع لان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا
لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان
الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال جعلها مهملة باعتبار اهمال
السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم
ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع
اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي
بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان
انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد
بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد ولا معنى للسور الا ما يدل عليه ضرورة
ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا
الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم نحو سور الكلية كقولنا طرا او اجمعين
ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون حقيقة القضية
وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال النفي عليه سور الكلية كما انه في اللغة
سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما
وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب وقال عبد
القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي وتارة لنفي الشمول ان
كلمة كل اذا دخلت في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة
النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه

نحو عن الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصل
او حاصلا على اللغة الحجازية او التميمية او معمولا للفعل المنفي اما ان يكون عطفا
على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرجت والمعنى او جعلت
معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي
شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليهما اما الاول فظ واما الثاني
فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يكون فيهما فصل نحو ما بعض كل القوم وما جاء
كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان
التاخر باللفظ لم يخرج عنه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي ولا جعلته اخص من
اللفظي للعطف بعد تحرز فيه الفصيح وان كان فالوهم لا يخلو عن تعسف وانما
ينبغي فيه لتعيين عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه
لفظا او تقديرا يعني كلا اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا الا
رتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرجت بتقدير الفعل
ويكون المراد بقوله اخرجت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على نحو ما بين كل
على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى ان اخرجت عن اداة النفي الغير الداخل على
الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو
ما جاءني القوم كلهم وما جاء كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا
كذلك منا خبر نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مفعولا نحو كل الدراهم لم
آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل
المنفي ما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ونبه على ما بين في النحو وكذا
اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك
ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام
ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كان كل في المعنى فاعلا
للفعل او الوصف الذي حمل عليها او تعلقه بها ان كان في المعنى مفعولا نحو ما كل القوم يكتب

وما يكتب كل القوم في الوصف وما كل القوم كاتبا وما كاتبا كل القوم فيفيد ثبوت
الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل
سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي يفيد تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان
كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما
كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذا وما آخذا
كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم
بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ انا تاملنا وجدنا
ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه
لانا نجد حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور
والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري
لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع
معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل
عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة
بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع
واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد
قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنب قال الشيخ المعنى
في اثبات المطلوب لحديث والشعر اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما تخطئة له في
ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون
قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه
السلام كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما قال له ذو اليدين بعض ذلك

فتكان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح تعقيبه ذلك فقد كان ذا
له لانه انما يلزم نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع السلب الكلي
لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه نصبوا الشايع فيما اذا
لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت ولم ينصب
نصب كل ههنا ما يكسره وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه
المرأة فلو كان النصب مفيد الكل لنفي العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر
عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل
ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة
كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ الا تقول ان اتاني
كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قولنا كلهم
فقلت عندنا ان الرفع فيه على الابتداء وحذف الضمير من الخبر للضرورة
الا ضرورة لجنه اليه لامكان ان يقول كلهن فقلت بالنصب قال ورد عليه ابن
الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان
كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لا نقياسها ان يستعمل تاكيدا لما
اشتملت على ضمير ولان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه
ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدما ذكرها فاعطيت حكم المقدم لا فظا
مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها الى الصورة ثم اي عاملية فلذلك يقال ان
الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الا مران كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلا قتضاء
المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا كله اي كل الحذف والذكر والاضمار
والقصر والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج
الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع
المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم

قرينة

قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باشارة
الوجود كما للمظهر في نعم الرجل ليحصل ثم الابهام ثم التفسير المناسب لوضع
هذا الباب للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم
تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا
يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان لو بعد تفسير الضمير بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال فلا بد من تفسير المقصود
وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيدا فاعرف هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول
من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا
الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا
فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعموا رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون
والغالب الاستعمال المقصود في وضع هذا الفصل كما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى
له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون
ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته
الاسم الجامد لعدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم
التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا مادرا وبعد
الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل نعم الرجل
رجلا فان الابنه تقادعها سعوك دراعا او للدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر
وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف
مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة
نحو هي هند مليحة وانما قلنا الا تعم الاضمار قصدا الى المطابقة لا الى انه
راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير مخرج عرفة وهي زيد عالم
وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لحو قولهم ربه

رجلا وبالقصة ورُبّه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه ليس من باب

المسند اليه ليمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير

لو يجي على عقبه في ذهن السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر اي انتظر

السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى

معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل

بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محل ومكان لا يكون لما يحصل بسهولة

ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير

وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر

في ضمير الشان وهو مقتضى الزام خبر الضمير مبين باسم نعم لكنه قد جاء في نحو قوله

الاعطف الوصي في تلك نفوسا وسيح لي حالا الا نفوسا الا وهو قليل والاعم

ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير

في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع

المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره

ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار

متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله من مطلع

وارست عليها الظلام رواقي وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان

المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه

لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي كقول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف

لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما قال مررت برجل اي رجل

اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت

مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك

الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اي اتقنه زنديقا

كافرا نافيا للصانع فانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة

الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان

المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام

حائرة والعالم المتقن زنديقا كمّلت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس

كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة

العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل

مرزوقا بمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا

الحكم بديعا انه من غير ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف

على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون

ثمة مشار اليه او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان

غير المحسوس عنده كالمحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على

وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند

اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى ما احزن

من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجى بشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر

الي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به

لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان

المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير الاسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين

المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد صمودا اليه

اذا قصده اي الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظيره قل هو الله

احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر من غير باب المسند اليه قوله

تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية

لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع

في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور مثالهما اي مثال التقوية وادخال

لمن امرته مني الى الامتثال والاتيان به

الروع مع الترهيب وقول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه
اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من نظيره المسند
اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل
علي لما في لفظة الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وآله الى التوكل عليه لدلالته
على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد
دعاكا فان تغفر فانت لذا اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل
انا العاصي لتشتمل ان يكون العاصي يشتمل الان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة
وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا نوع من وصفه بالعاصي كما في قوله
تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله
النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء
الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله
هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة
وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى
غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة في العبارة اذ فيه تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير
غائب فالاول اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين
لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس
بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة
باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره
وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد

لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا اي النقل هو المقصود للمصنف
نعم تفسير السكاكي وغيره هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى
التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله
اي قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع
ونعرض بكرهما تخصيص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة
على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا
لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان
الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة
بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق آخر من الطرق
الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام
المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم
ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة
الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه
فلو لم نعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات
نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا
ونحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا ونحو ذلك
مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او
ضمير الغائب ومنها نحو يا ابراهيم زيد فهم ويا رجلا له بصر خذ بيدي
وفي التنزيل يا ابت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق
غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات انما هو في ابيات تعيد الثاني جار على اسلوبه وان كان يصدق
على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق آخر ومنها ما غوي بأن هو غالط حقيقة هذه
المسئلة فانه لم يرد مثله في هذا الفن وهو قوله يا ابن يعمر علينا ان نغازيكم
وجدنا كل نجوى بعدكم عدما فانه لا التفات فيه لان حق العائد الى الموصول
ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل
من لفظ الغيبة وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما يشبه على بعض الاوهام من ان نحو يا ايها
الذين آمنوا من باب الالتفات فالقياس آمنتم فليس بشيء وقال الامام المرزوقي
في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة
ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول
قد ثبت ان يرد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لا منه من الالتباس وهو
مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته
لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران
في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ
بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان
قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه وبهذا
اخص أي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه أي من الالتفات بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر
عنه بطريق آخر او ان يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل
عنه الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته
عن ابي الاسود وفي الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه
عوار وعائر اي قذاة تمضي منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي

كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي
بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت
امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق
لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخر في جاءني احدهما باعتبار
الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او
يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من امر
حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك
الى الغيبة في بات قد اختصم الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني بانا
لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا
بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد
ذلك ثم توليتم من بعد ذلك بحيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان
قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا لكن يجوز ان يكون
المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون فلا يصح يكون قوله والمعنى ما لكم لا
تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت يكون
قوله واليه ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف
الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري على السابق وهذا الخطاب
مثل التعريض في قوله من نبأ جاءني وقد نظم المهم بانه وارد على مقتضى الظاهر
ثم زعم ان الالتفات عند السكاكي لا يختص في خلاف مقتضى الظاهر وهذا
يشعر باختصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون

وحاله في الآية والبيت الالتفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى
الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا
فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره في انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وانّ
مثل ترجعون فمعاني من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظة الجمع تعظيما له
لعده نفسه المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم
وانما هو استعمال المولدين كقوله بأي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم
ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم
قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب في الحسان طروب في الحسان متعلق بقوله طروب
قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط
في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد عصر حان مشيب
اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه الالتفات
من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها
وروي تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد
فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله
طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط وليها اي بعد قربها
او قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان
يكون فاعلا من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز
ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل والى الغيبة نحو حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة
الى التكلم نحو الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى
الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صفة الاقبال

في ضرام السقط

في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله
تعالى اياك نعبد فان ما قبل الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث اللفظ فهو بمنزلة
المخاطب به [illegible] مع انه لا يعم غيره بخلاف قول جرير [illegible]
ليس له شريك ومن خاطب الخليفة بالنجاح [illegible]
ذوو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب
بالبيت الثاني هو الخليفة وهذا اخص من تفسير الجمهور [illegible] هل
[illegible] ام ليس [illegible] فيه التفات عند الجمهور
[illegible]
[illegible] وان كان من قبيل الالتفات فليس منه لا
المخاطب [illegible] وقد يطلق الالتفات على معنيين
آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل او
الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى
[illegible]
[illegible] في قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى
فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك
كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة
ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب
الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واجلب لنشاط
السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف
فلا يكون الالتفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به
بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد

عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر
الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك
الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة
على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على
ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة
والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه
بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات
منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان
يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة فيلتئم الكلام ويكون
العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة
بهذا موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان
يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف
على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجري عليه
تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة ليكون الخطاب
ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان الخطاب ادخل
في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بالمتميز ليشعر بالعلية و
ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري
عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف ذلك اولا

بانه المربي للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
ليستنظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب
واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب
هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق
عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة
وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه
ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة
اقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر
تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده والباء في بغير للتعدية و
بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يلقى المتكلم المخاطب الذي
صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراد
تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري
للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على
الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول
فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه
على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه
الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما
هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من
كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال
ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج ثانيا
انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد
ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب
بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى

عاماً اي حال ذلك السائل او المجهول كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت
والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى
يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو
ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على
ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا
ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل
سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على ان المهم هو السؤال عنها لان
النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق وذكر هذا
على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن
في الارض بمعنى يفزع هكذا في النسخ والصواب ففزع من في السموات ومن في الارض
بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير
المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ
اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب
والعقاب والحساب فجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر وان قلت كل من اسم
الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فيكون معنى
لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال لكون
واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته
ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قولك ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع
له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس فتعثر على الفرق

تنبيهاً على ان مقتضى الظاهر فيما يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه
متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر
القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان
احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه
ويكون المعنى تابعاً كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر
معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ويكون اللفظ
تابعاً نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على
الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه
ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة
والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى
بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر
بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي
كان امك ام حمار اذ ذهب الشيخ [illegible] من الناس والتصقوا بصفات اللئام حتى
لو بقوا على حراسة لا يبالي انسان منهم حسبا كان ام غير حسيب فقيل انه
قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا
ويحصل التعادل بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل
لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة
هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدا
وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار
ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وهي
في الاستفهام حسن قولنا الاستفهام على ان يكون زيد مبتدا لا فاعلا فهل زيد
قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة

كما يقال حول شعر بمكان لا ان التعوفيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو
الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان
يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا ايما وقع وقال انه يورث الكلام
حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار
وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس
القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة
ملونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه
وهيهنا مضاف محذوف يعني لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها في المصراع الاخير
باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة
والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو […] احدهما ان الاخص ما يوهم عكس
المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن […] السياعا اي الطين المخلوط
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما بعده قوله امرت بها الرجال
ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا […] فقال ان قوله […] يتضمن من المبالغة
في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ
من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة
الى الفدن والثاني ان يقصر بما يوهم عكس المقصود فيكون […] كقوله […]
وقد […] جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع
الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولما اصيب بمعنى لما جرح وذلك
لان الجذوعة حداثة السن والقروح […] فالمناسب وصف
الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة

كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود
واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت
لا […] قرينة ومعناه لما […] وحدته اي لما الف بهذه الصفة
بل وجد […] جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لما جرح لانه قتله
من الاباء […] على انه […] الكلام الدال على
انه جرح ولم يمت علما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب
والتحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصيب لو جرح
يصلح قرينة على ان لما اصيب بمعنى لما اجرح واما جعله بمعنى لما انفصل فقرينة عليه
لدلالة الكلام على اثبات الجرح له لا […] وذلك لانه انما جعل جذع البصيرة حالا
من لما اصيب المعنى لما اجرح وهذه الحال […] جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه لما جعله بمعنى لما انفصل […] جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا
لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان
جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته
التي كان عليها اولا لم يعرض له ما يندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام
وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب ولكن لا انه قال المعنى
انصرفت وقد اصبت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي
الاولى لم يتسلل الي في الاقتحام ولا تغلغل خشية التطرق والانحراف عن مصادر
اقدامي فلم يستقر الفعل مما يجري وتكرر مباشرتي له الباب الثالث احوال
المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه واما قال في المسند حذفه وفي المسند
تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركني الكلام واعظمه والاحتياج اليه
فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه
ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان
يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك

امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فعل الاساس الماوى في رحله اي منزله
وماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من
الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا
ان يكون غريب خبرا عنهما لافادة لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو
ان زيدا وعمرو منطلقان وفي لامتناع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم
ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرفع
بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تزيد
ههنا في عامل كما في قول المتنبي ان زيدا وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان
قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان
انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة
لان ثبوت الحكم اولا اقوى فتقديمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظن
ولان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد صدر عن العقلاء في استحقاق الاخبار عنه
بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا التوجيه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله
تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية اي والصابئون
كذلك مبتدأ والخبر محذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا عطفا
على الاسم فقدمه لان تقديره والصابئون كذلك للتنبيه على الخبر مع كونهم ابين المذكورين ضلالا
واشدهم غيا بانه يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم و
احتمالات لا تعلق لها بالمقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
هذا مثال لما المذكور حذف من الثاني وحذف الاول بحذوفه عكس البيت السابق
وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني
على ان بريا خبر والدي وخبر كنت محذوف وهو عطف المفرد وجهول

على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف فهو من عطف
قال المبرد في نحو قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير كان خبره والمعنى كان منه مترعا والبحر ايضا
مترع فيكون عطف الجملة على الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان
هذا المبتدأ في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام وقيل الخبر مقدر والمحذوف
من الثاني منصوبا اي وكان منه البر مترعا والبحر ايضا مترعا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا
مترعا فيكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا فالمحذوف بعد
زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك لما مر من الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام و
خرجت فاذا زيد اي موجود في زيد حاضر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل
على مطلق الوجود واذا زيد بمعنى حاضر او قائم او قاعد او كذلك لان
المعنى قد يدل المعنى على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان
خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء فيه فاذا قيل هي
للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج
وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت خروجي زيدا بالباب
والعامل في اذا هو فاجات فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها
هو الخبر المحذوف لانه لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا هذه مكان يجوز
ان يكون هو خبر المبتدأ اي ففي المكان زيد تقديمه عليه لما فيه من الظرفية
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا في المكان زيد
بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا
مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في
الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان في السفر الرفاق قد توغلوا في المضي
لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف
قطعا لما مر لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني

العقل مع اتباع الاستعمال الاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا
وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا ولذا قال عبد القاهر
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة
عنه وفيما اي وفي حذفه ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمهم تعنيهما اشارة الى ان
دون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال ومنه قوله ان محلا وان مرتحلا يعني ان هذا البيت
الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد لما فيه من ضيق المقام فانه شعر وقوله
قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي في تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون
الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال
لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسما وجملة والخبر
سنوال الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر
لم يحتج اليه والقاصيه اليه لكن لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل
لفعل المحذوف لا مبتدا ولا تاكيد ايضا بناء على ان يكون التقدير لو تملكون الا ان حذف الفعل
اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف المؤكد وابقاء التاكيد
قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح
المتابع وذلك لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر
يعني كان قولنا ما سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالمعنى [illegible] استبد بحمل الكلام على ان
قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس مبتدا بل تاكيد متقدم
وهذا الكلام صريح في ما قصد وهو حجة عليه لا له وقوله نحو فصبر جميل
يحتمل الامرين حذف المسند او يصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل في الحذف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين على ما مر ولو ذكر فاته كون
نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وترجيح حذف

المسند

المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له
والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر
المنصوبة اي صبر فصبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف
الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص
حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة
شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا على انه اذا اصر [illegible] الانشاء
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر جميل حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة
وايضا يرجح حذف المبتدا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر
جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة
اولى ولذلك كانت النكرة موصوفة وبان المقصود من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من
صبر جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وسبب الشكوى ومما يحتمل
الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا الهنا او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة
آلهة بحذف الخبر او الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي
في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة
فقيل هم ثلثة بحذف المبتدا وقال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند
على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام
عمرو ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وجب
ام وابهم جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقديره
على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قام ام هو قاعد وازيد
عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان
بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكونها فيهما وما بعدها بتقدير كلام واحد
فرضا انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد
احترازا عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام قعد او قام زيد

ام فعلا لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي مفصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
ان يكون منقطعة نحو قام زيد يأتم تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا
لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقيق ما فرض من الشرط والجزاء يكون
جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف هنا فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع اذ لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن تعلق به الفعل وصدر
عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على
ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها والظاهر ان
جملة اسمية لا فعلية لمن قيل الاول لانه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقدير المسؤل عنه اهم والجواب ان حمل
الكلام على جملة او حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف
جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو
قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع
اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع فان تعينه على نحو اللام الجار
والمجرور بيكيه راجحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان
ظهرا وملجأ للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى
وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح الذي يأتيه للمعروف من غير وسيلة من
الاطاحة من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
الطوائح جمع ملقح ويقال طوحته الطوائح واطاحته ولا يقال المطوحات ولا المطيحات
متعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي
المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وفضل على المقدر بمعنى الماضي

مما ادعت اليه استقضاء الخصومة ذلك الامر الهائل وفضله اي وفضل ليبك يزيد ضارع
وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يترك الفاعل ويرفع
بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب
يزيد مفعولا لتكرار الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا الى نفسه وذلك لانه اذا قيل
ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجهول فاذا قيل ضارع
اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل والاصل ان الاسناد مرتين اوكد واقوى ولان الاجمال
ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى الاسناد اجمالا الى السؤال المقدر في
من يبكيه لان السؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يعد ان يقال
قد اسند ذلك مرات ثلاث اجمالا وواحد التفصيل ووقوع نحو يزيد غير فضلة حيث
مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل بصور
نحو غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكر الفاعل ولما يعارض
نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل من خلاوته لسلامته من الحذف
والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث اللفظ لان نصب يزيد
وجعله فضلة توهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل المظهر وتقديمه
على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وان انقطاع اول
الكلام عن ذكر الفاعل مع تقدير المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واحلى
واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا
مقتضي للحذف نحو زيد قائم او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد
قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما
او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه
كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك

وحصول التعجب من المسند اليه بمعنا الذكر ممنوع لان المعرفة انما تقل على
المسند واما تعجب المتكلم والسامع فالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افاده اي
جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو
زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم
فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم
افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج [illegible]
بحرف ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا
ونحو ذلك او نقول تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا فانه لم يقصد به التقوي
بل هو ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي
لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت بقصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مفيد
لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كانه سعيت انا وقد عرفت انه ورد قوله غير سببي
موقع الفعلي في عبارة المفتاح عند البعض لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بان يكون
مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه [illegible]
ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد
حكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على
المسند السببي لانا نسلم ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق او زيد انطلق ابوه
وانطلق بالنسبة الى زيد بل الجملة التي وقعت خبر المبتدأ [illegible] لم يحكم بثبوت
منطلق او انطلق لزيد لكن هذا التفسير يخرج الجملة الواقعة خبرا [illegible]
اليه ضرورة ويقتضي الاسناد الخبري [illegible]
او بانتفائه عنه ضرورة ولا يحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت
له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب [illegible]

الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاسنادية واذا كان الحمل
مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم تقييد التقوي [illegible] وما ذكره
الفاضل في شرح المفتاح فيه ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه
منطلق [illegible] على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بناء على اسم الفاعل
مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق
[illegible] ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولا يلزم منه
ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والاولى ان المناسب ان يورد في الفعلي [illegible]
[illegible] منطلق ابوه [illegible]
انطلق ابوه [illegible] الذكر [illegible] التقسيم [illegible] المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي
ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه
مسندا سببيا لكنه لم يتعرض له في الجملة [illegible] صاحب المفتاح تعدد
المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من التميمي [illegible]
فيها وحصر على اقوى الاحتمالين واعترض عليه بان الظرف لما كان مقدرا
بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان الخالد مرفوع بالابتداء
لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء وان الفاضل في الشرح الجواب
بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني
على مذهب الاخفش والكوفيين حيث [illegible] الظرف [illegible] الاعتماد على
شيء [illegible] المثال الاخير [illegible] اذ تقديره استقر وحصل او لو قدر
مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك [illegible]
السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاح التفسير مفردا كان او جملة [illegible]
لافراد المسند هنا الا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور باقسامه
واغراضه فيكون التفصيل ههنا ضائعا [illegible] وينبه على ما ذكرنا

لانه بعد ما فرغ عن الامثلة فاز وتفسير تقوي الحكم بذكره في تقديم المسند فلو كان تفسير
افعال المثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه وقد وقع
في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا
مناسبا وهذا ظاهر لمن له ادنى معرفة بصناعة التراكيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو
زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية
ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون
ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وخرج نحو قولنا
هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد وخرج نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد
مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله
تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المسند
اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد انما هو من الضمير [illegible] فعلى هذا
المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبرا لمبتدا وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بالثبوت للذي بني عليه ذلك المسند
او يجعل خبرا عنه او مستغنى عنه مطلوبا بالتعليق بغير ما بني عليه وذلك ان المسند [illegible]
تعليق ثانيا [illegible] تعلق نوع ما او تعلق [illegible] نوع ما او يكون المسند مطلقا
مطلوبا [illegible] الاسناد الى ما بعده فمطلوب تعلق ذلك المسند [illegible] نوع اثبات
او نفي لكونه [illegible] لذلك المسند متعلقا بما قبله [illegible] فالاول نحو زيد ابوه منطلق
فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتداه اعني ابوه [illegible] زيد بالاثبات
له وزيد [illegible] منطلق [illegible] مبتداه او وقع منطلق مثلا [illegible]
فخرج من هذا التمثيل نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل
ليس [illegible] على ما عرفت [illegible] نحو عمرو ضرب [illegible]
فعل [illegible] وهو اخوه [illegible] وهو عمرو [illegible]

الاخ متعلقا به ومضافا اليه ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله يكون المسند فعلا
معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند سببيا ولا يخفى
انه تمحل والا كان المناسب ان يقول اذا كان قوله للمسند فعلا اذ لا وجه للعدول
الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب [illegible]
فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا نقل الفاضل [illegible] المفتاح ان المسند السببي في زيد
ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وهو ابوه وقد يكون مفردا
كما في [illegible] المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه منطلق وليس في كلامه
ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه
كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما
عرفت ان المسند السببي لا يكون الا جملة وقعت مسندا الى مبتدا ويمكن ان يقال
في قوله هو ان يكون [illegible] مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي
او قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند
كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او [illegible] يكون المسند السببي هو الماخوذ
من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد
مقيدا باحد الازمنة الثلثة اي الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل
وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو [illegible] اجزاء
اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال
ان بعض صلوته ماض وبعضها ات فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة
[illegible] واقعة في الحال على الحصر [illegible] الاسم [illegible] اذا افتقر
فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهوم الفعل
[illegible] افادة التجدد [illegible] من لوازم الزمان الذي
هو جزء من مفهوم الفعل [illegible] الجزء وحدوثه يقتضي [illegible] الكل وحدوثه
وظاهر ان الزمان غير قار الذات [illegible] لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله

او قوله طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتنا
شدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم
المدعو بذلك وشرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها ليحدث منه ذلك التوسم
شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان المخاطب كل قبيلة جناية فهي
وردوا عكاظ طلبني اي اقوام هم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد
المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت كقوله والدوام لاغراض تتعلق بذلك
كالمقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف
الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان
الانطلاق فانه ثابت له دائما من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الا
خبار هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض الاثبات اثباتا
زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت
الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من ثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو
يزجيه وفي قوله زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنيين
بل تغايرا والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز
والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان زيادة التقييد توجب زيادة
الخصوص وهو يوجب زيادة البعد الموجب لقوة الفائدة كما عرفت في المسند اليه
لما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به
ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر فكون الخبر
استثنائي الجواب مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا
لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان

دلالة

دلالة على زمان النسبة فهو قيد للمطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي ولم
وضع الناسخ لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر
ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر يعني انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الا
نحو كان زيد قائما اي انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي بالحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول
بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها الافعال الخبر حكم معناها فان
الغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق
كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلانه مانع من
من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء
الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او
ذلك الاغراض يتعلق بها او خوف ان يتصور المخاطب المتكلم مكثارا او قادرا على التكلم
فيتوقع منه مثل ذلك وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل الشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان
تكرمني اكرمك فلاعتبارات توجب التقييد به لا تعرف الا بمعرفة ما بين
ادواته يعني حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه
فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا
فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء
فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب
المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها
للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الفعلي واما نفس الشرط فهو
الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا
لا يتقدم عليه الخبر ولا يصح عمرو ان تضربه اضربه واما ما ذكره الشارح

العلامة من ان مراده ان الجزاء وحده جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر
الى ذاتها المجردة عن التقييد بالشرط الا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها
عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها انتهى
وتغليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية
مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق
الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود وعند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو
انا لا نفرد ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا على تقدير مجيئك او وقت
مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها
اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية
النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثابت
للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم ثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها و
عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم
بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها و
من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب الا انهما باعتبار الجملة
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب في الفهم الا ان ما فيه من ان لما
خبريا والشرطية خبرية وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر على
الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عند اهل
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود
في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين
المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس البحث ولكن من
ههنا لم يذكر فيه لاكثرة مباحثها الشريفة المهمة في علم النحو فان واذا الشرط

والاستقبال

في الاستقبال لكن الاصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط واعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام
الاعلى طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده
فان قلت لانه لا يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا لا يشترط فيه عدم الجزم بلا وقوع
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم يتعرض
له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بينهما وانما بعد اشتراكهما في كونهما للشرط
في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع
فمشترك بينهما فلذا لم يذكره المفتاح ان الاصل في ان الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
ان تكون ما يحتمل العلم المتكلم به لا قطعه في المثال الذي ذكره على ان الخلو عن
الجزم بلا وقوع وكذا قال اهل المعرفة وكذا ما يحتمل حتى يستعمل في
الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه
ايا له فلو لم يشترط الخلو عنه لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد يستعمل في
ههنا في غير الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والجاهل عالم به فلذلك ولانه
اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا
لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك غلب لفظ الماضي مع لفظ الماضي
في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع
للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية يقلب الى
المعنى المستقبل مثل انحو فاذا جاءتهم الحسنة اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء
قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء
يطيروا بموسى ومن معه اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب
الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به
ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس
يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه تحققه في كل
نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا كثرة كثرة جنسها ولهذا جوزان

دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله

بحسب وهو ان يحمل التنكير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين

واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد فلان القطع بحصول الجنس يوجب القطع

بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه والفرق بين عنوان

الحسنة تعريف وعنوان تصبهم حسنة غير واضح الا ان اريد به نوع مخصوص

والمصنف جزم بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث

جوز ان يكون تعريف العهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد

على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ولم يكن اللام

لاشارة اليها ولو جعل بحيث يكون المقصود حصة معينة من الجنس فلان المراد

الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وهو بين يظهر فساد قوله انه اقضى

للبلاغة لكونه ادل على تنزل الله تعالى وعنايته حيث الحسنة المعهودة التي جعلها

ان يتلذذ فوقوعها كثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير

الحصول فان تعريف العهد على تقسيمه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود

الحاضر في الذهن حتى يفيد صيغة لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيهم

التي لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى وهذا بعينه تعريف الجنس على

مذهبه وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة

اما معنى فلكونه ادل على انه سبحانه تعالى انعم عليهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد

صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة

ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العطايا من الحسنات ولا

الله عليها فهم افتح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف

الجنس اذ ليس فيه دلالة على حقارة القليل كما فيه دلالة على احتقار الكثير لانه قد

دون الثانية ولا يلزم التنكير على القليل كما لا يكون على الكثير فانه قد يعني الاول دون

الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيها

لنفي الارجحية بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعه من حيث هو جنس الى ان نقول التعريف

اذ ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بفضل الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا

ولزم من تركه التنكير على الجنس يكون على المعهود وغيره فيكون اسوء حالهم وانه وقوع

جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي نفسه فدخول اذا عليها يكون

لا مرجح او ان جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لو كان المراد مطلق الحسنة كما

هو المقرر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار

وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول

بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها المطلقة نعم يمكن الجمع

بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء

ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا

يظهر صحة ما ذكر من كونها اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها

جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى

المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها وان كانت قضاء استعمال الماضي مع اذا

في السيئة شكرا في قوله فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعترفا في قوله واذا مسه

الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فالنظر الى لفظ المس الذي هو بمعنى

والى تنكير الضر المفيد التقليل والى الانسان المستحق ان يحقه ادنى ضرر فيعتبر الحق وان

الفعل الاستفتح بلفظ اذا والماضي على ان قدر يسير من الضر لا حقه ان يكون

في حكم المقطوع به واما الثاني فلان التعريف مسند للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه

بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فتنبيه بلفظ اذا والماضي على ان

ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في

مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن

سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك تجاهلا خوفا من

السيد وكما اذا استطعت الا تعرف الذي يطلع الصبح ويقتضي الدليل الفجر كنا فيها

توبيخا وتعجيزا او نحو هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا

او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك

لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ

اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله

لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض بفرض صحته للتبكيت

والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهمل فنضرب عنكم القرآن

وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اعراضا او للاعراض ان كنتم

قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فكان الشرط وهو كونهم مسرفين امر مقطوع به لكن

جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام

يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كالغرض المحال لاشتمال المقام على الآيات

الدالة على ان الاسراف مما ينبغي ان لا يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال الذي في هذا

المقام لا يقال المستعمل في فرض المحال ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا

لكم بعض الاصنام دون ان لانه لعدم ... يشترط عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه

والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان

المحال في هذا المقام بمنزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد

التبكيت كانه ... لا يوجد ... طريقة التنزل على سبيل الفرض والتقدير اي

ما ... اولادنا آخر ... والمراد في الصحة والتسليم ... في قوله تعالى ان كان

هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا ... والمراد في

تعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان

للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان

القيام قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة الى الآخر فتقول للجميع ان قمتم

كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون لان المخاطبين من حصل لهم القيام قطعا وقوله

تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون

للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت الا على سبيل الفرض

لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله

وان يكون للتغليب غلب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق

وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم

ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب

في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب

في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان

ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي

مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل

وذلك لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد

من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وما

ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك

قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك

قبحها فلذا جعل الشرط ماضيا فلذلك ادخل ان وجعل ... هو المعنى

فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه

لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلا بد له من نكتة في استعمال ان في هذا المقام و

من التغليب شيء ولا يحصل بهذا الاشكال الا ان يقال غلب غير المرتابين قطعا

على المرتابين قطعا بمعنى انه لا قطع بارتيابهم فصير جميعهم لا قطع بارتيابهم ...

ويكون معنى الكلام او تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا

في المثال المذكور ... والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكر

على الانثى بان يجري على الذكور والاناث صيغة مشتركة المعنى بينهم على طريقة

اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من

القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ...

وكانت من القانتات ويحتمل أن لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم
القانتين لأنها من أعقاب هارون أخي موسى قال وهو الوجه لأن الغرض مدحها بأنها
صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على اللفظ نحو
قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس يجهلون بالياء لأن الضمير عائد إلى قوم
ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة ومنه أبوان ونحوه كالعمرين لأبي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر
والحسنين للحسن والحسين وما أشبه ذلك مما غلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على
الآخر بأن جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد إليهما جميعا
بأن يغلب الأخف إلا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فإنه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا
ملتفتا إلى أن قرانه من هذا القبيل إلا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين إذ ليس
أحدهما على الآخر بأن يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة أحد أنهم
خاصة بل بأن يجعل أحدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فإن قلت لا يكفي
في المثنى الاتفاق في اللفظ لا يعني الاتفاق في المعنى ولذا أولوا الزيدين بالمسمين
فلا يطلق القرآن إلا على الطهرين أو الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال
الأندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فيكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لأن
اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف
فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الأمثلة
السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور
فيما بينهم بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
فسجدوا إلا إبليس عد إبليس من الملائكة بكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الأكثر
على الأقل بأن ينسب إلى الجميع وصف مختص بالأكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا أدخل شعيب في لتعودن بحكم

التغليب في العود إلى ملتهم مع أنه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود إليها وإنما كان في ملتهم قومه
ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو أنا وأنت فعلنا وأنا وزيد ضربنا ومنه تغليب
المخاطب على الغائب نحو أنت وزيد تفعلان وأنت وهو تفعلان قال الله تعالى وما ربك بغافل
عما تعملون بتاء الخطاب والمعنى أنت يا محمد صلى الله عليه وسلم وجميع من سواك من
المكلفين من غيرهم ولا يجوز أن يعتبر خطابا من سواه من غير اعتبار التغليب لأنه لا يشترك في
خطاب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع فافهم وقال الله تعالى
منهم فإن جهنم جزاؤهم وجزاؤكم وقال يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين
من قبلكم لعلكم تتقون فإن الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه إليه الخطاب في اعبدوا
والذين من قبلهم الذين ذكروا بلفظ الغيبة لأن لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى
يختص بالناس المخاطبين إذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على
غيرهم بإطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما يقول خلق الله الناس والأنعام ورزقهم
فإن لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب الواحد على غيرهما المخاطب
على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام
أزواجا يذرؤكم فيه أي يخلقكم أيها الناس من أنفسكم لأن خلقكم ذكورا وإناثا وخلق
الأنعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناثا يكثركم أيها الناس والأنعام في هذا التدبير
والجعل المتضمن التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير
فقوله يذرؤكم فيه خطاب شامل للناس المخاطبين والأنعام المذكورة بلفظ
الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب وإلا لما صح ذكر الجميع أعني الناس والأنعام
بطريق الخطاب لأن الأنعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم وإلا لما صح خطاب الجميع
بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يذرؤكم
وإياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل أن يقول جعل الخطاب شاملا
للأنعام تكلف لا حاجة إليه لأن الغرض إظهار القدرة وبيان الألطاف في حق
المخاطبين فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم أيها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد

والناس او هيّأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام
خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعل لها ازواجا تبقى بها اكثركم ودوم بقولها
وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام من اقترانه
وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد
الشيء وبعضه منتظر الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون
بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال
تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليقا لقوله كان ان واذا
لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلق بغيره على معنى جعل الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في زمان المستقبل كان كل من جملتي كل
من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول
في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط
ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في الاستقبال ويمتنع
ان الجزاء عن ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه في معنى استقبالي ايلا
على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على حصول الشرط فانه مفروض الصدق
في الاستقبال فلا يكون طلبا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى
وتقادا بالحكم بحالته مقتضى الظاهر غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين
وان جعلتا كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى
ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه ان يكذبوك فاصبر
فقد كذبت رسل من قبلك قوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا

معناه ينصره من نصره حين لم يكن معه الا رجل واحد ... وتأويل الجزاء الطلبي
وهو لانه غير مفروض الصدق لا ينافي ما هو من مقتضيه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب ... وشك كما
وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر جزاء
نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كقول ابي
العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله
وان تغللت غما عن صدقها فقدا الهيف وجد ... حالي العطوات
المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة
في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ... على قوة الا
لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل
وكذا الجميع في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كا
من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او للتفاؤل او
الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام
هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة
يقتضي ابراز الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل اليه
الامر انه اي ذلك الامر حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي
على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان
اردن تحصنا حيث لفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن
فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول ان العمل ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند

انتفائه والاستبداد لا لبيان ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه
وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول
مضمون جملة او حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول
عن معناها اللغوي يقال اشرط عليه كذا اذا جعل علامة الاشراط قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه
بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان
التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز
ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى
احق بارادتها ولان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث
ان الاكراه هو المعنا تحريم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه بضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد
الفاعل نقيضه فعند عدم ارادة التحصن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع ان
الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالف لكن الاجماع القاطع
عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وعدم اشراكه مقطوع به
لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الذي هو غير حاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير
تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
ان يشتمني الامير اضربه ولا تكون لك نية الا التعريض بمن صدر عنه الاشراك
وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء
والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم [illegible]
التركيب في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله
وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم [illegible]

واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه ارجع ووجه
حسنه او حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين على
قوله لا يريد [illegible] كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبول الحق لكونه
اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى
هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه من المخاطب [illegible] انصفك المتكلم او لان المتكلم
قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار
والمحاورات [illegible] في قوله تعالى ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
لكم اعداء في السر العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم
وودوا لو تكفرون [illegible] ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال
قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي
والنكتة في ذلك [illegible] وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض
الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واشق المضار عندهم ان يرتد المؤمنين كفارا لعلمهم
بان الدين احب اليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما
وهو المذكور في المفتاح ان فرض ودادتهم ان ترتدوا كفارا [illegible] المصادفة فيهم [illegible]
بهم لاحتمال الشبهة باحتماله لزوم الاوليين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم
الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم كفر
المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للكافرين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة
وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدفع المصادفة بتذكر ما بينهم
من القرابة والمعارفة ومما [illegible] عليه من قوله [illegible] واما انتفاء ودادة

كفر هو ان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه بعيد واخفى فان قلت
اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المتعاطفين
بدون الآخر ويصح توقيف جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنته وخرجت وهذا في المعنى نحو
اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا نقله لا ثم الاعجاز فالآية ان كان من
الثاني يكون مجموع الجمل الثلث جزاء واحدا كما صرح في المفتاح وان كان من الضرب الاول
فيلزم تقييد ودادة الكفر بالشرط والآية لا تخلو حاصله ظفروا بهم او لم يظفروا فالا لا
ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحينئذ فانما عطف الشرطية
كما في الكلام مثل الآية تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
عطف الشرطية على قالوا مثلت الطائفة من الضرب الاول والمراد الظهار ودادة الكفر وان كان
مقتضيا تقدم الا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا اظهارها بحيث اعلم والا انه اذا
حاصله ظفروا او لم يظفروا الا انه لان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه
كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه وآله لقتالهم فقبل ظفر الشرك
بهم ظنوا بهم كفارا شاهدهم بلا عداوة ولا ودادة الرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدهم
مؤمنين تحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لا انا نقول
انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا به حاطب الكفر والنفاق والمذكور
في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم واخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وآله
من الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في
الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام
بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا الامتناع الاكرام بامتناع
مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه

امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل واحد
وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق ما امتناعه بامتناع
من المجيء واقول انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالعلية فكانه قال
انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق الحكم بالوصف امتناعه ولذا
اتم قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف تنحل به المناقشة في هذه العبارة ويعقل منه المعنى ان كلمة
فصيغتهم في تعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق للشرط بحسب الفرض
بالاستقبال والماضي واحد فيما لجملة هي امتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول
اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع
النفي اثبات وبالعكس فنحو لو لم تأتني لم اكرمك للامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب فيكون
انتفاء المسبب جواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الاول
ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد
لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض
المحققين انه يستعمل بالوجهين جميعا اما الاول فلان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم
سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو لو كان
نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فكلما يكون
جزاؤه معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع اللازم
وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني او لبيان انتفاء الجزاء على انتفاء
الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم

ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا لما ذكره جماعة من المحققين فتقلوا [illegible] المعقول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجيء اعني عدم الاكرام بسبب عدم المجيء واستدلوا لامتناع الاكرام [illegible] بعدم المجيء على ما [illegible] الاستدلال باستثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئاً على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلما اصل وارباب المعقول قد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما او ثبوتهما صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وكثيرا ممن تبعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم

وقد غلطوا فيه غلطاً صريحاً وكم من [illegible] قولاً صحيحاً فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والاكرم في لو لم يخف الله لم يعصه ولا في قولنا لو لم تكرمني لاثنيت عليك وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل لو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائماً سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم تخف الله لم تعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقولنا لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له وبوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل لهذا المعنى لولا ايضاً نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك اي الثناء على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو لم اذ دخلت على المثبت فان قيل هل يجوز ان يكون في هذه الامثلة على اصل معناه انتفاء الجزاء ومدلولها ان الجزاء هو عدم العصيان كالشرط لعدم الخوف مثلاً فيجوز ان يكون هنا منفياً وعدم العصيان المرتب على الخوف ثابتاً وكذا الثناء المرتب بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتب بالاكرام [illegible] الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما هو من خارج [illegible] ذكر الشرط والا لم [illegible] الشرط مذكوراً كما اذا قيل الرجل الذي اكرامه مرتبطاً بالمجيء وكم نعلم قطعاً ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء ولذلك انه [illegible] لزوم شيء لشيء وثبوته له يجب ان يكون ملاحظاً للعقل عند الحكم وقيداً للمثبت دون المنفي اذ لا لزوم للمثبت بخصوصه نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان تقييد الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقاً فلو قيد بخصوص المنفي لزم الاثبات وهنا انتفى وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون

المعنى لو اعطيتني لاثنيت عليك فثناؤه مرتبط بالاعطاء فليعتبر ذلك اللهم ايضا حتى يكون
معنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف وح يجوز ان يكون انتفاؤه
بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على الحال
يلزم العموم فيجب تقييده شيئا او وصفا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو
نعم قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لتولوا
وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب ايضا
بمنع ان كبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين
وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها
لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد
في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك
تركيب القياس الاقتراني النتيجة من الجواب ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو
اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود هكذا ذكروا والحق ان يكون
التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء
وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض
عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير فقد ذكر ان لا خير
فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا
من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا اليه ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو
كان يموت لقتل المسلمين لان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا
فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا اي في صورة الرجل فيحتمل ان

يكون

ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة الرجل
فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي
فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لان الثبوت ينافي التعليق والحصول
الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو في صحبت
في جملة النهار لم ترفق من [illegible] الا واقرب نحو الى اسمه [illegible]
بعلة وشوق [illegible] تحية والمعنى ان وصفت لكنه جاء هنا لو قصد الى
وضعه كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع منه
الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء هذا جواب على المضارع في نحو لو يطيعكم في
كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا لانه يجيء في افادة استمرار الفعل الماضي في افادة الاستمرار كما ان المضارع
دال على الاستمرار ومعنى عليه بالمضارع في كثير من المواضع كما في قوله تعالى الله
يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
قصدا الى استمرار حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء
هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
النكايات فيهم في المنافقين وبلاياه النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث
حالا فحالا فعلى الاول المعنى في قوله لو يطيعكم قصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا
المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا كما ذكر
في المفتاح هو ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم فان اراد
به امتناع الطاعة فيكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الاطاعة وهو خلاف
ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فيدخل عليه انما هو

امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع فان الاول هو الاول ولذلك ايضا وجه لانه كما ان
المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الدخول
عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام
والتاكيد بعد دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت في
نحو قوله تعالى وما هم بمؤمنين ردا لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه وآكده وان قولنا
ما انا ضربت وما زيدا ضربت يفيد اختصاص النفي لا نفي الاختصاص مع ان التقديم على
حرف النفي يفيد الاختصاص ونظائر ذلك كثيرة ودخول لو على المضارع في
نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف
اي لرايت امرا فظيعا وكذلك قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي
المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله تعالى يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل
الذي اخبر به بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل
لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي فهذا استعمل فيه لو واذ المختصان بالماضي
بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا
عجيبا هائلا كما تقول في تعظيم هذا المقام وان جعل الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله فلو
للتمني ولا تحتاج الى الجواب لان لو التمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين
فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح
ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع
منزلة الماضي على احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما
كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها ... واما جعل ما نكرة موصوفة بيود

والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يوده الذين كفروا والتحقيق ورب هذا لما
فيه من التعسف ورب ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة
فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون استعارة للتكثير
وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا دخلت على المضارع
من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة قوله لو كانوا مسلمين على انه
لو للتمني حكاية لودادتهم وانما جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما يقال حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا صحيحا ... واما في زعمهم ان لو اذا وقعت بعد يود
يفهم منه معنى التمني جرى مصدرية مفعول يود عند بعضهم فقوله لو كانوا مسلمين
او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين
على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين تلك المقالات كما قال
الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح
لاستحضار الصورة البديعية الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان
المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها
على المضارع للدلالة على ان الفعل مما يستمر ... بحيث يجب ان يعبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يستمر على الوقوع في الجملة كما تقول لعل ما اصابني حوادث لو ... الان
لما ... ولم يتعرض للمصنف لعدم الثبوت ان جعل الجملة اسمية
لقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على اثبات المثوبة
وكقوله تعالى ولو انهم اسنوا واتقوا واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى
فلا يقع الا فعلية المستند واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد

المقصودين من تعريفهم كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وبرجل فيه ما اذا قصد حكاية
عن المنكر كما اذا قال القائل جاءني رجل فتقول تصديقا له الذي جاءك رجل ولكن
تعلو انه نبي او التفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب
او التحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة
كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة مما لو قلنا
يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله
يكون مزاجها عسل وماء ومن باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم
جوزوا كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك
نكذا وما صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك
بان الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ
نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما
لاستلزام الحكم على الشيء به العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار
بالمعرفة فارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بكل من احكام
شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك المعلوم الحكم وجواز حكم العقل عليه
يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية
الفساد اما الفساد الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا
اذ النكرة المخصصة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به من وجه ما
ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سبق في تعريف المسند ولانه
بعد ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع
واما الثاني فلانه لا يلزم الا ان الحكم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا
يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به
ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم

مبحث تخصيص المسند بالاضافة

لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال
ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان
التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم
والحال تقييد والوصف يجري في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم
لانه ان اريد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاخبار
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اريد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يعرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان
قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضربت زيدا يحتمل ان
يكون من جهة الفن وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الارتكاب
الى جهة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند
بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية
الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له للسامع باحد طرق
التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة
اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله
اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثله في ان المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع
باحد طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلف نحو زيد
هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري فمتاول بجعل المضاف
باعتبار ما يلزمه شعري الذي يعرف فيما كان المعروف المشهور بالصفات
الكاملة وليس هذا اتحادا ... التحقيق لفظ المبتدأ والخبر على ما
توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا نبي يحاج في صحته نقاوم الا
فهو جزء واحد الضمير في صحته والاخر لزيد وهذا معنى قبيحا وقيل
او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم

باحد طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين
لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو
انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب
العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا
متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير معتبرا تعريفه بالعهد
او الجنس وفي هذا تنبيه على ما سيجيء من بحث القصر وعلى ما يرد على تعريف العهد وقوله
فرس فان تكونوا امر جنايته كان تعريف الجاني هو الجاني او بحو هو يعني ان
للجاني والجاني سيان على معنى لا تفاوت بينهما وذلك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة
الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الفاعل لي
المرتب على ... [illegible] ... حتى يصح له التكلم والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند اذا كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه و
المسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبعد ذلك يصرح في الايضاح
لكن قوله وكان امر معلوم باخر مثله يا في ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء
كان التعريف بالاضافة او غيرها وفي بيانه ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد لانه لا فرق بين غلام زيد وغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار
تلك النسبة لا للغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر
بعض المحققين من النحاة ان هذا الاصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاء غلام
زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير
في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال
لكن المعرف بالاضافة اذا كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك
زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا
وعكسهما اي وبعكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط

في التقدير انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وقد عرف السامع اتصافه
باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج
فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما
كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بان تحكم بثبوته للذات او انتفائه
عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك
واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك
زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يظهر في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح
رماحها الغاب ولهذا قيل في البيت السابق نخوض بحرا نقعه ماؤه ان
الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف
زيدا وعرف انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت تعيينه وان ذلك المنطلق
زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ونفي ... قلت المنطلق زيد ولا يصح
زيد المنطلق ويرد ان يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم
المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا قد تاب من اهل بلدك فاستخبرت من هو فقيل
زيد التائب ... نظر وفرع على ما ذكرنا بسائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع
نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه
لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال
وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو

ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك
لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لها لام الجنس
فامر قصره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل
كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا و
جنس الشجاعة متحدان في الخارج ضرورة ان الحمل يقتضي اتحاد الموضوع في الوجود
لظهور امتناع حمل العدد المتميز في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق
جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت
هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول
ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد
جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس بنفسه فلا
يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه
نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء
كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى لا غيرها والامير الشجاع
لا الجبان والامير هذا او زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتقوى
المراتب والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يصير ممتنعا واحدا
مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه
في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب
ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل
فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصر الخبر على الاتصاف بكونه
ثابتا لما امر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع
والموصول قد يصلح للجنس وهذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس
المقصود قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا

باعتبار

باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد
وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا
قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا الهبة مطلقا
بالقصد الا كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا
مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد ههنا الى جنس مخصوص من
الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا
نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك
الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا انت حبيب كما في انت الشجاع ولا انه
لا يحب احد اشد محبة من حبي ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا
انت المظلوم على معنى لم يصب احد من الظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كأن كل ظلم في جنبه
عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني
فهو مثل زيد المنطلق الذي كان منه الانطلاق المعهود الا انه ههنا نوع من المحبة
لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم نقصد الى محبة واحدة من محبات
ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك
او الذي من شأنه ان يسعى في حاجتك لم يتصور فيه معنى الجنسية ح مثله في
انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول
الخنساء في مرثية اخيها اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا
فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا ايجابا ولا ادعاء والا لما حسن الا
جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا
قبح البكاء على قتيل الا حسن الا البكاء عليك ولا يخفى على من له ادنى ذوق ومعرفة
باساليب الكلام لظهور ان الغرض اثبات الحسن وتخريجه عن حكم
نظائره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك

وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الجنس على زيد
بمعنى انه لا يتجاوزه الى فرد غيره لا انه لا يتجاوزه الى جنس آخر ومعنى التعريف هيهنا
ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا ينبغي ان ينكره ومثله قول حسان وان
سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اذ ان حسانا والهجو به
ثم جعلوا ظاهر الامر فيه معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام في لو لم يكن
للجنس فلا ينافي القول بكون استار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما هنا قد سبق ان اللام
التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي
اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان
القصر بقسميه انما يكون فيما يعتبر فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد اخوك
المطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا
انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا
كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل
الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية
تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به
اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا
بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا
القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم والصفة قد جعلت دالة
على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى
الوهم ان قولنا زيد صاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه بناء على انه يشترط في الخبر
ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه
انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده
اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة

هذا المعنى وانما من المنطقيين فهذا التاويل واجب لان الخبر الحقيقي لا يكون جملة
البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع شخصا مخصوصا واما كونه
اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون
انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا
للمبتدأ والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ
هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ
ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان
الاسناد عندهم اعم من الانشائي والاخباري الا ترى ان النحاة متفقون على ان زيد
في قولك هل زيد او متى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد
فاضربه ونحو ذلك من الاسناد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين
ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان الامر
لكونه خبرا سببيا مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون
لا لاشتغاله بما هو من سبب الموصوف لا يكون الا جملة وفي كلامه هذا سبب فلذاي متعلق
به مربوط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوسل به الى غيره وسبب التقوي على
ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم فاذا كان متضمنا لضميره المعتد
به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو
زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا

توطئة له وتمهيد للاعلام به واذا قلت قام زيد دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشفى
للغليل وانفى للشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به
بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل
فيه نحو زيد ضربته وزيد ضربت به وما اشبه ذلك فان قلت هل يعرض الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا سقيناه لكن كان ينبغي ان يتعرض
لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد
به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد
فانه قال التقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا ففيه التقوي ومثل التخصيص
حينئذ تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان علم
التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبار ما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
الا التخصيص كيف لا وقد ذكر وجه لما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فلما ماذكره العلامة في شرحه من ان التقوي انما يقصد التخصيص فيفاد دون التقوي
لانه لا يقصد التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم الفرق بين الامرين
الى التاكيد والبيان في الجملة فقد صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او
لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي
اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل هو الفعل واسم الفاعل
انما يعمل لشبهه به فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد تعين التقدير
بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فهنا الفرد الحاقا عليه اولى وقيل المقدر
اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصالة المفرد في الامر اسبقية ان الا
هو ان المفهوم من قولنا في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر وزيادة
الضمير في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة ولكن قد يعبر الجملة الى المفرد قصدا
الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف والمعنى مع الفعل فلم يكن المقدر فعلا

لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بالجملة انه يحصل في التقدير جملة لا مفردا وكلا منهما
لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها
افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح
لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف
مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند
اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على
ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوز
الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع
الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة وعلى الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور
على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني
مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على
الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم ان لا يكون
ديني مقصورا على الاتصاف بلي بل ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى
لكم دينكم ولا فيها غول وههنا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من
ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى

غيري بل على معنى ان المختص بكونه ديناً لا ديني والمختص بديني لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائماً
فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون وهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند
اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه على ثبوت الريب في سائر كتب الله
تعالى بحسب الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقران واثباته
في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكلمات لان الحصر ليس يجب ان يكون حقيقيا
بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو ما في كتب الله تعالى
كما ان المعتبر في مقابلة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف
على تخصيصا اي التقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت
اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا
نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتداء كقوله
اي قول حسان في مدح النبي عم له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من
الدهر فانه لو اخر الظرف عنى له على المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر
ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل
ليصلح المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف بحلوله هذا الحكم كالفاعل فانه
يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو
قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف
الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل
مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بتقديم
الحكم يكون الحكم على غير المخصص ورد بان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وفيه انه لو كان الحكم على غير مخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره

ابن الدهان

ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على ما ليس حصول الفائدة فاذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على
السطح وكوكب انقض الساعة والنحو سعدت بغرة وجهك الايام وتزينت
اي ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند
المتقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا
وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني الثلاثة هو المجرور في قوله
ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها و
قد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او
به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية
معتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف
زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهلها المحامد و
المنتهى امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية
ليست اعتبارا مستقلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم
وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي
مقتضيا التقديم كون المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد
وتركنا ذكره لانه كلام بعيد عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك
لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيحصل المسند
فعلا ويقدم ايضا على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى
احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى
ما بعده من الضمير مبتدأ ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا
اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الثانية
وكلامه في تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه

مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا
الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم
اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكون الحكم قوة وههنا
ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى
الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى
على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى في الحال
ان الفعل في كل منها متقدم على المسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا
الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسنادات
مرتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد و
استتباع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ثم وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستلزم
صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد
نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك
ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل اسند الى
زيد لتحقق المسند والمسند اليه ثم اذا تحقق الضمير ينعقد بينهما الحكم واما وجه
تقدم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير
المبتدا متقدم على الاسناد الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان
بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير متقدم على اسناده الى الضمير والى
المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين
لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاء القول بالاسانيد الثلثة لان
قوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى

الضمير

الضمير فقد تناقض لانه جعل ما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان ... الا
سنادين الاخرين ثلاثة و... الثاني بانه لما كان الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل
الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه فهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت
هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان
المسند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض
صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير يدل
على انه لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
انما يدل على ان ليس اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب ان ليس اسناده الى المبتدا
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما
اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا
في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح
ثم رجح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد
والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل
الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول
الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام
والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط
الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني
وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني
الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل فح لا تناقض هذا كلامه بعد
التنقيح والتوضيح ولا يخفى ان في هذا القول تحقق ثلاثة اسانيد وان اراد
بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه
ما ذكرناه وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل الى
الضمير فلا بد من بيان جهة كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به

قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير فمن فيذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه
منشا الاشكال وفيه ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القصد والاقتصار
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة اصلا ومن العجائب انه لم يقدح
في شي من كلام الشيخ ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود
الشيخ السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خياله ثم بالغ في التشنيع على
ملاقيها بما كان عند المناظرة ونفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ
الشريف نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية
في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان
نحو زيد منطلق يفيد الثبوت وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد
بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد
والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه مما الثاني ان قول صاحب
المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الى الكلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في
الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم
الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرف ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لا نا لا نم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد
قام ان الفعل مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة
عنه وانه كثيرا ما يؤتى للفعل مع ضمير المنفصل يفصل الرابع انه ان اراد بالاسناد
النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو ما عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة
القيام الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل النحاة اهل
العربية احد اللفظين مسندا والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير انما
هو الذي يقتضي الاسناد الى ذلك الذي اصطلاحا كما في نحو قولنا دخلت على زيد

فظلم

فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد التوصل او
بين الفاعل وعامله فلا بد فيهما من زيادة اعتبار الحاصر انه ان اراد بالاسناد
بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع
المتفق على تحققه ويجعل الاسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه من
الابتداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ
الاسناد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث
اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا
مما لم يقل به احد ولم تلتجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان المراد بالكل
بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح لا يخ
عن تعسف في ذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فان الشيخ في تصحيح كلام صاحب
المفتاح وفي تحقيق انه من نحو ما عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد
دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث
ذاته فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر والا
سنادا الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى ولا يتفاوت الا في
اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى
وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار
اسناده الى ضميره وكلا منهما صحيح وتقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلام في بحث
التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني من اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا
لان الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه وانما
كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا
وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون
بعد صيرورة الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير

مرة ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد ثم المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر
متضمنا للضمير يسند الخبر اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية فهذا الاسناد
كالمراد بقوله مرة وذلك الضمير ثانيا هو الاسناد الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمقدم عليه على اسناد الجملة هو الاسناد الاول منه وبه لم يلزم
كلام الشارح ولا يقتضي الاسنادات الثلاثة على الوجه المستبعد كما زعم في
اثناء الشارح هو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد
دون الثبوت يحصل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك
الفعل المسند على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد
هنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مسندا وقام
ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد
والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل
بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد
تقديم الفعل على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه
زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين
بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا
اشار بقوله انه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت
عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر
في هذا الباب يعني به باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير
مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم و
التأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتباره
فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها
والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل

فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه وككون غير المسند فعلا فانه
يصح ان يكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما
فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية وانما
ما قال مما اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع
ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل ما غاير البابين فضلا عن جريان كل منها فلا يكفي لعدم الا
ختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال
متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل
قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان
يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد غموض ومزيد دقة فوضع
هذا الباب لذلك الاحوال بعضها كالحذف للمفعول وتقديمه على الفعل و
تقديم بعض المعمولات على بعض غير ظانا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما يعرف الناس افادة تلبسه
به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من
جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هنا يعلم
ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان شاملا
المفاعيل بل لجميع المتعلقات كك فان الغرض من ذكرها مع
الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه او له ومعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو كان الغرض
ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة فيه ان يقال وقع

الترتيب او وجدا وثبتا ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
الا ترى انه اذا اريد تنبيه من وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه
واذا اريد تنبيه من وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند
واما اذا لم يذكر المفعول به وقع معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي
الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عمومه في الفعل بان يراد جميع افراده
او خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او
خصوصه نزل الفعل المتعدي ح منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان
المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فان السامع يتوهم منه ان الغرض
الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيخص غرض المتكلم
الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناول الا
عطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من نفى ان يعطي غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة
اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار
عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك
الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني
كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم
لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم
عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا
لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة و
تمام قسم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي
في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او

جمعا

جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما
ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون
للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي
الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في
افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان
المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون
الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان
المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد
اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او
نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد
دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي ح يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فيصير بهذا الفعل معرفة باللام الحقيقة فيجب ان نحمله هنا المقام الخطابي على
استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان
افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه
بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون
الشيء معتبرا في الغرض المقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو
اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في المفتاح
ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكر في بحث الاستغراق من ان نحو
الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل وجود غيرهم بمنزلة العدم لان معنى
قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهنا العرى
فوقه ما بينها مرة الا ان ما ذكره من الحصر بما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل
على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء

واما اذا لا يوجد غير الاعطاء فلا يسعه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المص و
تحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم
والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان
يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا
نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين
يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة
اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم
جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين
مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة و
الاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي
الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق
الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التفاضل
عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو سمع
وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على التعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم
يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او
عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات الغرض كما
اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين بمعنى يفعل الاعطاء ما من غير تعيين المفعول

وفلان يعطي حيث قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين
تعميم افراد الفعل وبين تعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود
فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ
بعد تعيين المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكن تعلقه به اي بتعلق فعل
المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده
فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي
ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه نحو ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة
الصبر اوسع [illegible] فان تعلق
فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس
السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري
فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء
على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب المفتاح من ان المراد
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فذكر
هذا الوجه وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء
التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان
يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده ويخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة
البكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت

ثم الحذف

لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نحن فيه [illegible]
التمهيد وقوله الند ... في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان
البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر اى
يحتمل ان يريد اني عشقت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث
اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب
التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما
لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري
يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد
والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيها الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على
ان لا يبقى فيه غير التفكر فحمل محض ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول
بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام فقام قال
الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق فهو مجاز عن تمكينهم و
اقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بدفع توهم كقوله اى قول البحتري وكم ذدت اى دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله
من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم
اهلكنا من قرية ومحل كم هنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها
وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر
اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم يعني قوله الى العظم ان الحز لم ينته
الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم لئلا يتوهم السامع هذا

هذا الوهم

هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا
العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل
على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل
على المفعول حتى كانه لا يرضى بان توقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى
البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا
فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب قولنا لم نجده الاتيان بضميره
اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ
المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو
الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه
اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف لارضيه ويجوز
ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح
بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما
يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما في هذا
الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد
كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم و
ان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار نحو
وعليه اى على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام
اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى
الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وقيل ان المثالين ان لا
يحملا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في
هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذا المقام مما يتعلق بقصد المتكلم

ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل بمنزلة
اللازم وللقصد إلى تعميم المفعول وإنما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول بقوله
تعالى وإياك نستعين أي على كل أمر يستعان فيه ويحتمل أن يراد على أداء العبادة
ليتلاءم الكلام وههنا بحث وهو أن ما جعل الحذف فيه للتعميم والإطلاق
إنما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن ولا شك أن دلالة القرينة
على أن المقدر يجب أن يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر أو حذف وإلا
فلا دلالة على التعميم فالظاهر أن التعميم للعموم فيما ذكرناه هو من دلالة القرينة
على أن المقدر عام والحذف إنما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله
وإما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة
لما سبق في قوله بحسب المقدر بحسب القرائن ولا حاجة إليه وما يقال إن المراد
المعنى عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن
هذا جار في سائر الأقسام فلا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو
أصغيت إليه أي أذني وعليه قوله تعالى أرني أنظر إليك أي ذاتك وقد
عرضت هذا البحث على بعضهم فقال إذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل أحد يكون
الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود
وإذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم إلا ما يجوزه العقل ولا يوهم
خلاف المقصود فيصح الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار
بخلاف لو ترك الاختصار لا يمكن أن يقال يؤلم كل أحد ممن يجوزه العقل والعرف بلا أمر
إياه فقلت ولا تقييد التعميم بالذكر لا يوهم خلاف المقصود إلا دلالة اللفظ الكنا
على وثانيا أن الحذف ح إنما يكون لدفع الإيهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر
ولو سلم فترك التعرض لما هو من زيادة الخصائص بالحذف أعني دفع الإيهام والتعرض
لما ليس كذلك أعني التعميم غير مناسب وثالثا أن هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى
والله يدعو إلى دار السلام مما يقصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة إذ الدعوة

خلاف الحق على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار
قوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن على أن الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى
إلى مفعولين أي سموه الله أو سموه الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى إذ لو كان
الدعاء بمعنى النداء المتعدي إلى مفعول واحد لزم الشرك إن كان مسمى الله
غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه إن كان عينه ومثل هذا العطف
وإن صح بالتأويل باعتبار الصفات كقوله إلى الملك القرم وابن الهمام وليث
الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح أيا ما تدعوا لأن أيا إنما يكون لواحد من الاثنين
أو جماعة وأما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون
ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
إلى أن حذف المفعول فيه للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أي
يصدر منهم السقي ومنهما الذود وأما أن المسقي والمذود إبل أو غنم فخارج عن المقصود
بل توهم خلافه إذ لو قيل وتذودان غنمهما لتوهم أن
الترحم عليهما ليس من جهة أنهما على الذود والناس على السقي بل من جهة أن
مذودهما غنم ومسقيهم إبل ألا ترى أنك إذا قلت ما لك تمنع أخاك كنت منكرا المنع
من حيث هو منع بل من حيث أنه أخ وذهب صاحب المفتاح إلى أنه لمجرد الا
ختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الأفعال المذكورة في
هذه الآية وهذا أقرب إلى التحقيق لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود
عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم
حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا
لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام
الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما وإما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى أي ما قلاك فحذف
الكاف لأن فواصل الآي على الألف ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد

عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هيهنا انه اختصار لفظي
لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لا
يتعلق بذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اي من النبي ولا راى
مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه
حاجة او تعينه او ادعاء تعينه ونحو ذلك فى لانه تعالى لينذر باسا شديدا
اي لينذر الذين كفروا لظهور تعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله
اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك
عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في
تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره
وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
زيدا وعمرا وغيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره
لكان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر
بانواعه الثلث وكذا نحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار
رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول
مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد
غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه عنه نعم اذا قامت
قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما اذكر في
ما انا قلت هذا ولا غيري كذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
خلافا لما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فرده
الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى
الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف

المفسر الفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل التخصيص ومحتمل التاكيد
لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو المفيد للاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس التخصيص
التخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى ازديادا لتاكيد لا سيما اذا كرر هذا معنى قول
صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد
في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على
المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويجوز المغايرة بان يكون المعطوف
عليه الاختصاص دون المعطوف او بالعكس فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير
الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي
فاعبدون والفاء فيه على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي
في ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة
الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط نافع
بناء على تفسيره الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو واما الفاء الثانية
فاولهما هي التي كانت في الشرط المحذوف بقيت بينهما على هيئته ما قبله
اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة
تكرير لها وهذا كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم
فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد
فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام
زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دام

الثنيا فانه يقع فيها شئ موقع الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكون من
شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن بان
ما بعدها لازم لما قبلها لتحصيل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد
والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التحقيق واقام الملزوم
فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام
جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز الشرط حقه
ينبغى ان يشغل بشئ اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها
ان لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول او الظرف وغير ذلك من المعمولات ما يقصد لزوم ما بعد الفاء له
ولا يتكلف اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع فى غير هذا الموضع لان
التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة مجوز لتخطيها الفاء المانع وبظهر
للمتفطن هنا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس
الغرض اهدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير
بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى
انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته
واما عمرا فاهنته وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل
الاكرام والاهانة وكذا اى مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت
وفى المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا اى
ان التخصيص لا ينفك فى غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعنى انه لازم للتقديم
لزوما جزئيا اكثريا كما يقال الخراج الغالب لازم للصنع غالبا اى بخلاف
الشارح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام
او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام المخاطب او ضرورة الشعر او رعاية السجع او

او الفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه وقال ان علينا للحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال واما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك
من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير
فى المثل السائر حتى ذكر ان التقديم فى اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم
السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشرى واشار اليه
المصنف بقوله ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره
ائمة التفسير فى هذا لان احدهما المفعول بلا واسطة والاخر الى معرفت وان
بواسطة مثل مررت مع ان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا يسقط ما ذكره ابن
الحاجب من ان التقديم نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام وكلا دليل على كونه
للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام لا ينافى الاختصاص لانه
لا يتنافى الاختصاص والاهتمام بقوله ويفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى
اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شأنه اهم وهم ببيانه اعنى فى التنبيه
ثم لا يجوز ان يجعلهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام ولكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد
كثر الناس ان يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم ولتخيلهم ذلك قد صغر امر التقديم والتأخير فى
نفوسهم وهونوا الخطب فيه حتى انك لترى اكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف
ولم تر ظنا ازرى على صاحبه من هذا وشبهه ولهذا قال العلامة ابن ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى عن هذا
كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل
كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم

ويقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام
وأورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان للتقديم حينئذ للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
يجب رعايته وأجيب بأن الأهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان
الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وثانيهما ان باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي
مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى
مقروء كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا
في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول
الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام
والأحسن ان اقرأ الأول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل
القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء
للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك ومتبركا ومبتدئا به ولا بعد
على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ
الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات
الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي
للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم
على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغني عنه فيها العمدة احق
بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الأول
في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم
المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب
ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم

النعت ثم التأكيد ثم البدل والبيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم
أهم ثم جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه
شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا
موافق لما ذكره في المسند اليه فمراده بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل
الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من
شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر على ان يقتل احدا فالغرض
الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التأخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل
فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك
الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف وقد ينبغي
تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف والثاني فيه تقديم على
الثالث لانه لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية
الفاصلة في نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور و
المفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم مطلقا الذي هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الاول
الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى
غير ذلك وثانيهما ان يكون قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي
تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على
انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك لا تنفك
عن خاطرك او يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه
منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل

لاشتماله لما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية للرسل فكان المقام ان ينتظر
السامع الى تمام حديث بذكر القرية هل فيها منكب خير ام كلهم كذلك فهذا العارض
جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى اذ لم يوجد ذلك العارض وكما اذا عرضت في التاخير ما يخل
الاخلال بالفهم في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء
الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف
اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وكما لاخلال الا بالفاصلة في قوله
تعالى آمنا برب هرون وموسى مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه بوجوه
احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق
جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا انكار ان يكون جعل متعلقا به
وكذا تعلقه بشركاء انما منكر باعتبار تعلقه به فلا فرق بين تقديم لله و
تاخيره وفيه ان هذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما
الا باعتبار تعلقه بالآخر فاذا قدم احدهما على الآخر لم يصح ان يقال تقديم للعناية
والجواب انه لا يلزم في كلام ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بلله من غير اعتبار تعلقه
بشركاء بل الكلام ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية باعتبار ايراده في الذكر اهم
في نفس المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل
التقديم للاحتراز عن الاخلال بالفهم او لرعاية الفاصلة من اقسام التالف وليس
وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض وجب لما تقدم ان يكون نصب
العين وثالثها انه لو جعل من قومه الدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من
جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى
اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة انعمناهم في الحيوة التي دنت من قومه فلم يلزم
الاخلال وجوابه بعيد لان يراد دنت من قوم نوح اذ كانت قريبة بحيوتهم شبيهة

مبحث القصر

بها وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل
تقديم وجه الحبيب على تمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك
وجعله مما نحن فيه الا انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل
على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع المبحث لتقديم المعمولات بعضها على
بعض لكنه عمم الحكم تكثيرا للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض
المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع لا بعد تقديمه على العامل فانه منها
تقديم المفعول على الفاعل وانما جاز التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع
تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر وهو في
اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرس اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا و
هو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك وهو غير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين
آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى
انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى
لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بنفسه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي
وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون
ثان او بوصف مكان آخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما
يصدق عليه انه ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له
اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان ...

وعمروا وبكرا وخالدا شعراء قلت امثال هذا نادرا توهم اختصاص القصر بغير الحقيقي نعم
انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا القصر غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع و
احتمال عدم تحقق الكذب في كلام من امثلته فهو ظاهر في الحقيقي مثل زيد شاعر
لا غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تأملت وجدته
يشير الى التقسيم ايضا حيث قال متى دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما
شاعر فقد وجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا
شاعرا وفي قبيلة كذا شاعر وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فينا ول
النفي نحو قيل كذلك فمتى قلت الا زيدا فاد القصر في كل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي
نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف
في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر وفي
الثاني يمتنع ذلك لا يشاركه لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف
وكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد
الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل
على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن
وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة
المعنوية التي نحن بصددها باعتبار معنى هو المقسم عموم من وجه لتصادقهما
في نحو اعجبني زيد العالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا
جاء هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى الاول
الاول نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير
ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فانه قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور
على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل قال والاول اي قصر الموصوف على الصفة

من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو
لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل نقول
ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو
من الصفات فاذا نفيت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت
ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا
بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة
على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار
مقصور على زيد فيجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب
والتعيين لا تجري في الحقيقي كما اشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في
الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم فيكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا
غير حقيقي لفوات القيد فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني
الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على
عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي مبالغة وادعاء و
دقيق فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر
بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون
امر اخر او مكانه وقوله دون اخرى معناه
متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه
باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال
هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى

فعلى حاله فكذا وللقائل ان يقول ان قوله دون اخرى في دون آخر ان كان المراد به
دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنهما اذا اعتقد
المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو
قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر
الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد
به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير
لان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر
الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع
الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم
قطعا او احتمالا لا هذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا
الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار ويمكن
ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي
لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري
في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصافه بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك
صفة بين جميع الامور فكل منهما اي كل من هذا الكلام من قصر الافراد وفيه
ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من
ضربي كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس كذا
على من اعتقد ان جميع الناس
في الدار

من يعتقد

من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى
يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا
ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر
قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المذكورة والثاني اي المخاطب بالثاني من
ضربي كل واحد وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان
آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح عمرو دون
زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب وتينا وما عداه الظاهر انه
على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة
واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في
قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او
قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما
زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو
غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد و
تخصيص شيء بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا
عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب فتعيين المتكلم
احدهما يكون تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى
لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى ينفي المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى
انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود
على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام

مكان القعود لان المخاطب يعتقد اتصافه بالقعود حتى لو قطع القيام مكانه
وكذا الكلام في قصر الصفة وههنا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر التعيين وبالاخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب و
كذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة
ثابتة والاخرى ما اذا اريد بالاخرى احد الصفتين فهي صادقة على الصفة
المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم
التعيين لان تحققهما مع بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين
وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان
اخرى بل تخصيصه بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا
يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي
فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما
جوز ان يكون الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان يكون الصفة الثابتة هي
القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان
الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر
الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون
قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في
مكانه ثابت عنده كما مع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع
فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين
القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا يدفع لمنع
يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون

المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده
غاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا وتقديره
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد
العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب من تساوى الامران
عنده سواء كان دون اخرى ومكان اخرى قصر تعيين ولكني لبعد على متانة
كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يقتضي له هذه التكلفات ولعله
هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على
الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف
حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير
الشاعر بل المفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء
غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لان المراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان
يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فضاده واضح لان هذا
لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد
والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد
به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا
بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب
فيكون قصر قلب ففاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل
ان يصرح المخاطب ويقول ما زيد الا قاعد وانه يخرج حينئذ قولنا ما زيد
الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر
والكتابة على ان لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح وقد
احتج بعدم اشتراط هذا الشرط واما ما يتوهم من ان هذا شرط حسن قصر القلب فلا

من التلفظ بالباء لفظ الايضاح ولو قيل فلا دليل عليه لان الاتم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا او كاتبا وشاعرا المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه
المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب
معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم
اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير
متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب
تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق المذكور ههنا اربعة
وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور
على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل
وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند
اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان جريا
لكنهما يجريان في غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان ذو قول المص
منها ادون ان يقول الاول والثاني بناء على الاهم منها العطف كقولك في قصره
اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل
مثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف و
الثاني العكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر وانه لم
يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد

ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن ليعلم منه كون
المخاطب معتقدا للعكس فالطريق العطف دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد
الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو
بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة
على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم
الخبر على الاسم اذا اهمل وكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة
الحجازية وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف
على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي
في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمهم افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان
بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما صالحا
لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء
كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي
قصرها افرادا او قلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا
وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ان المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني
ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انك ليس
معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه
عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل معناه ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم
ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جاءا جميعا وهذا المعنى قائم بعينه في انما فانك اذا
قلت انما جاءني زيد لم تكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي
اثبته لزيد عن عمرو فيكون كلاما مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا

جاءني فإن زعمت أن المعنى إنما جاءني من بين القوم زيد وحده فإنه تكلف والكلام هو لا
وبالاعتبار إذا أطلق ولم يطابق بقيد نحو وحده لأنه السابق إلى الفهم انتهى كلامه وإنما كان إنما
مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما وإلا وفي هذا الكلام إشارة إلى أن ما في إنما ليست نافية
على ما توهمه بعض الأصوليين حيث استدلوا على إفادته القصر بأن إن للإثبات وما للنفي
فلا يجوز أن يكون لنفي ما بعده بل يجب أن يكون لإثبات ما بعده ونفي
ما سواه أو على العكس والثاني باطل بالإجماع فتعين الأول وهو معنى القصر وذلك
لأن إن لا يدخل إلا على الاسم وما النافية لا ينفي إلا ما دخلت عليه بإجماع النحاة وإشارة بلفظ
التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان إذ فرق بين أن يكون في
الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه
إنما كما يجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما وإلا بثلاثة أوجه وأشار إلى الأول بقوله
لقول المفسرين إنما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة وهو أي
هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع أي رفع الميتة وتقريره هذا أن في القراءة المشهورة نصب
الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل أيضا وقرئ برفعها
وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
يأتي إنما كافة قطعا إذ لو كانت موصولة لبقي إن بلا خبر والموصول بلا عائد ولم
يبق للكلام معنى صلا فإذا فسر وا قراءة النصب بما حرم عليكم إلا الميتة ثبت
أن إنما يتضمن معنى ما وإلا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لأن ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر إن تقديره أن الذي حرمه الله تعالى عليكم الميتة
وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسندين نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر
الانطلاق على زيد فإن قلت هل جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت أما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر
أنها ليست بكافة لأن حرم مسند إلى ضمير الله تعالى فلا وجه لرفع الميتة إلا على تأويل إنما
حرم الله شيئا هو الميتة وهو ظاهر وهذا الوجه الصحيح هو أن يجعل ما موصولة والعائد

محذوف والميتة خبر إن والتقدير إن الذي حرمه الله تعالى عليكم الميتة لا غير لا يمكن
هذا التأويل وأما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل أن يكون كافة وأن يكون موصولة
ونقل أبو علي عن الزجاج أنه اختار أن يكون ما كافة وحرم مسندا إلى الميتة لكنا
نقول لو جعلها موصولة اسم إن والميتة خبرها أولى ليبقى إن عاملا كما هو الأصل
وأشار بقوله إلى الثاني ولقول النحاة إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه أي سوى
ما يذكر بعده أما في القصر الموصوف نحو إنما زيد قائم فهو لإثبات قيام زيد ونفي
ما سواه من القعود ونحوه وأما في قصر الصفة نحو إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه
ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من
القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفي كل حكم سواه وقد يتوهم أن المراد إثبات الجزء
الأخير مما بعده أعني الموصوف والإثبات على صفته مع نفي ما سواه وهو تكلف
وأشار إلى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه أي مع إنما كقولك إنما يقوم
أنا كما تقول ما يقوم إلا أنا إذ قد تقرر في علم النحو أنه لا يصح الانفصال إلا لتعذر
الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما
لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى أن يقدر الفصل
لغرض وذلك بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال
ببيت الفحل ومرح باسمه لما فيه ... إلا أنه من الأبيات التي يستشهد بها لإثبات القواعد
إذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق أنا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد وفي الأساس هو الحامي الحمى إذا حمي ... لهم وعنف ...
وحرمه وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم
لا عن أحساب غيرهم كما إذا قيل لا أدافع إلا عن أحسابهم وليس ذلك معناه وإنما معناه
أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة لأنه كان
يصح أن يقول وإنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن أنا تأكيد ولا يجوز أن يكون ما موصولة

اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قولك انا الذائد الحامي يدل على ان
الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يحسن ان يقال
انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظه من الى ما وهو الظاهر
في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل
غائب لان علم غيبته الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو
ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى
منه العام وهو غائب وقد ينبه على تضمنه معنى ما والا باعمال الصفة
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك
وقد نقل في تضمنه معنى ما والا انه عن علي بن عيسى الربعي انه لما كانت
كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء
وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا
نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على
تاكيد قلت لما كان الثاني نفي الاثبات فهو في تاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا
بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت فلذكره يحصل ان يعلم ان هذه مناسبة
ذكرت لصحة انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه
تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين
لان هذا المثال لا يصلح الا للتعيين لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح للقصر
الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك
مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصافه في احدهما
به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل ما صح تقديمه وهذه الطرق الاربعة

بعد اشتراكهما في ان المخاطب بهما يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء
وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه واما في قصر الافراد فالصواب البعض وهو ما يثبته المتكلم
وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا ما ينفيه واما في قصر التعيين فالصواب
ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة
الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم
في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي
والاستثناء وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف
ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة
فان في المعطوف عليه المثبت وهو المعطوف هو المنفي في لا او العكس في بل فلا يترك النص
عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما
في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما
في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبني هو على الضم تشبيها بالغايات وتحقيقه في الايضاح والمطول وفي كلام بعض
النحاة ان لا في هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل ليس الا
وليس غير وما اشبه ذلك وقد سبق في المفتاح في هذا المقام نحو ليس غير وليس
الا واعترض عليه ان هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد
يعلم النحو ليس ما يعلمه الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على
المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخر يشار
به ويكون العطف على حاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا
ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا ولا يبقى العطف فلينا

فانه دقيق فالاصل في العطف المتوقف عليها وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط
دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني
القعود والمنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة
لا يجامع النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق
العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا
يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تركيب
المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على
ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها
من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها
النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد
الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد
ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها ما هو منفي قبلها بما
النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن
القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها
فان قلت فما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة
الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة
الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او بعلم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال
الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف ونحو ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع
في ذلك فكان الاحسن ان يصرح لهم ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكره بعض الاعلام
فهو ينفع بان المراد نحو قولنا يا ابن الرجل الكريم انه لا يؤذي غيره فان المعنى منه ان لا يؤذي
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان المعنى لا يدل على التخصيص فقوله بغيرها اي بغير
لا العاطفة التي نفي بها اذ ان المنفي معلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن
ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هنا الوهم مذهبا وزعموا

انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان
يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون
بدلا او يجامع الثاني اي العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي
لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والمثال نحو زيدا ضربت لا عمروا والحكم لان النفي فيهما اي
في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به
لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلابد ان يكونا
صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لما دل على المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله و
ما احد الا هو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا هو يقول ذلك لان
من لا تزاد الا في النفي وكذا احد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وفيها ايضا كما يقال امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو ولا نحو وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح
ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء
زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها والتشبيه
بقولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من
جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في قولنا انما انا تميمي لا قيسي لا
لانه لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامه
يشعر بجواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام
لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء يشعر بان
النفي الضمني في حكم الصريح اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة
فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين
يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة
الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه

بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن العامة المذكورة في الوصف المخصص كما يحسن في غيره
وهذا أقرب إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكر هذا
الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا لكان دلالته على القصر أضعف من ثمة
عبد القاهر أن النفي بما يجيء في النفي يقدم عبارة نحو ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو
ويا أخرى نحو إنما جاءني زيد لا عمرو وكما إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ويجب
لأن الكلام في النفي بلا العاطفة ولا إفادة دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لكن
لا عمرو وما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد ومنه التنزيل وما أنت بمسمع من في القبور
إن أنت إلا نذير وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف
الثالث أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل الثالث أي إنما أن يكون الحكم
الذي استعمل هو له من الأحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها غالبا فإنما فإن الحكم
فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الإيضاح
قد نقله عن دلائل الإعجاز حيث قال إن موضع إنما أن يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا
ينكره أو لما ينزل هذه المنزلة وما وإلا لما ينكره أو في حكمه وفيه إشكال لأن المخاطب
إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم فكأن مراد الشيخ أنه يجيء من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى
إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لأنه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح
هو أن طريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه أو يجب عليه أن لا
يصر ثم إنه قد يترك كل من الأصلين إخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار
إلى أمثلة الأصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما
هو إلا زيد إذا اعتقده غيره أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على
هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له أي
لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء إفرادا أي حال كونه قصر إفراد نحو وما محمد
إلا رسول أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك فالمخاطبون

يعدونها

وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك
لكنهم لما كانوا يعدّون هلاكه أمرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه أي
الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر في
نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه الصلاة والسلام بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه
بالبال أو قلبا عطف على قوله إفرادا أي ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو إن أنتم
إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فإن
المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرا مع إصرار
المخاطبين على دعوى الرسالة لأن الكفار القائلين هذا القول أعني إن أنتم إلا بشر
كانوا يعتقدون أن البشرية تنافي الرسالة في نفس الأمر وإن كان هذا الاعتقاد خطأ
منهم والرسل المخاطبون كانوا يدّعون أحد الوصفين أعني الرسالة فنزلهم الكفار
منزلة المنكرين للوصف الآخر أعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين
فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا أي أنتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن
القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وأن المخاطبين مقصورون على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا إن نحن
إلا بشر مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى الجواب بقوله وقولهم أي قول
الرسل المخاطبين إن نحن إلا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم للتأتي معه وإرخاء العنان
إليه والمتاركة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لأجل العثور وهو
الاطلاع حيث يراد تبكيته أي إسكات الخصم وإلزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل
كأنهم قالوا إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله
تعالى قد منّ علينا بالرسالة ولهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم وأما إثباتها
بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال

بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين
لا ينكرون ذلك بل يدعونه الاول وقع جوابا لمن قبلهم فيما اشتمل على تنزيل
المعلوم منزلة المجهول في قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى
عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فحصر
فقوله تعالى ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل
يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح
على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار لا يرى
المخاطبين [illegible] على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل بل
غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند
السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين ولقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك
يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه
والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه
التشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه مع [illegible] على ذلك وقد ينزل
المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما
نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب وينكره
ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية
الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر [illegible] وتوسيط
ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون
الكلام مما له خطر والعناية به مهمة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على
التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون [illegible] بين الطرق كما [illegible]
[illegible] والثلاثة الاول لانها تدل على القصر بالوضع والثالث

المخففة فانه لا ينص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط ونيابة
كلمتين اذا الاخيرتين [illegible] مع لا العاطفة ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه
معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على
العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه
الوهم الى عدم القصر قبل الادراك في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما
التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم
فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم [illegible] اذا
استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق بالقلب كان لا يراد بالكلام بعد [illegible]
نفس معناه ولكن التعريض [illegible] فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى
انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار
وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين
الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا
عمروا وما ضرب عمروا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت
درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا
زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتأديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك
وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل
وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في
التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا
وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما

بعاملها اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه مع اداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بعاملهما وهو ان يكون الاداة مقدمة الاستثناء على المقصور عليه والمقصور عليه ما نحو ما ضرب الا عمروا زيد في قصر الفعل الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب عمروا الا زيد ومنه قول الشاعر ولا اشتهى قوما الا كادها باب الامير وكادفاع الحاجب وقوله كان لم يثبت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قال ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب الواقع على عمرو فلا يقال الا من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني فيلزم تمام الصفة وتمامها مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاكثر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب عمروا الا زيد بتقديمها الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمروا الا زيد ما ضرب الا زيد عمروا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو الشايع او متقدما عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود التقدير فيما ضرب الا عمروا زيد ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمروا ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذا لاصل فيها الا وهو حرف لا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يحصل الاستثناء متعددا او يجعل المنصوب في الثانية مفعولا ويجعل عامل ما قبل الا فيما بعد المستثنى المقصور

بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المفعول نحو ابتلك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول لابت والعامل في الموت لم يبق وتفصيل ذلك في كتبهم وقد تاولوا نحو قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى بتقدير اتبعوك في بادى الراى وكذا بابك الامير في البيت الاول اى اشتهى باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اى قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هنا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الامن زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اى ضرب زيد عمروا فالقصر فيه على الاقتضاء في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب بها بنسبتها الخ جميع من يقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم تتم الجواب حتى تاتي بالجميع فلهذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الامن زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد تنبه على بعضهم هذا البيان فنقول الاقتضاء فالمراد ان الفصل المضمر فيه اداة القصر في ان يلزم في المفعول نعم يمكن ان تؤول على اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا وتمتنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اى التسبع في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي يترك فيه المستثنى منه يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج يحتاج الى مخرج منه عاما لتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب الصحاح ولذلك تذكر على نحو تقول ما ايضا الضيعة كانت في قراءة ابن جعفر كانت الا صيحة بالرفع وفي بيت ذي الرمة ويرى صيغة المفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم

وما بقيت الا الضلوع الجرشع لظهوره فاعل اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شئ
من الاشياء وقد اشكل [illegible] انه اذا فرغ العامل لما بعد الا فان كان حذف المستثنى منه
فلا نهر في الفعل ام الاحسن ان يقال ما بقيت الضلوع كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر
الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي
الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو
ليس بمذكور في اللفظ ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان الاسم ضمير عائد الى
ملابس فيه وكقوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى
حاسب لامتناع حذف الفاعل فيلزم هنا ان يكون مثله لا ما قام الا هند [illegible]
الفعل [illegible] الى حد لكن التزم ههنا القسم الابدال وجوز البعض اسقاط المستثنى منه
اللفظ الحقيقة لا [illegible] الى ما بعد الا [illegible] واعطوا الفاعل الى المستثنى
[illegible] المستثنى هو في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة
لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من
الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد مكانا من الاماكن وعلى هذا القياس ولا يجوز [illegible]
في المثال بكون المستثنى [illegible] بحيث يصح اطلاقه على المنفي وليس المقدر [illegible] كونه الا جبة
[illegible] صح اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل الاخص من ذلك وفي صفته يعني
فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك فاذا كان [illegible] المقدر
العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب [illegible] المقدر منفيا
[illegible] القصر [illegible] مما بعد ذلك [illegible] وليعلم انه قد يقع بعد الا في
المفرغ الجملة [illegible] الا [illegible] يقوم [illegible]
بعدها [illegible] الحال [illegible]
[illegible] في الحديث ما من الشيطان من بني ادم الا [illegible] قبل [illegible] وذلك لانه
[illegible] مضمون ما بعد الا لما قبلها [illegible] وهذا الحال [illegible]
[illegible] مضمون [illegible] الا [illegible] الشيطان من بني ادم [illegible]

بالنظر الى اللفظ ... حكم فاعل الفعل

النساء الا [illegible] على انه من قبيل [illegible] كقولهم خرج الامير معه [illegible] بناء على جعل المعروم
على المجزوم [illegible] كالواقع الحاصل [illegible] انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا [illegible]
الاخير [illegible] بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه على غيره
للالتباس لانه انما جاز في النفي والاستثناء على [illegible] لعدم الالتباس بناء على ان
المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس [illegible] مذكور
بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد [illegible] المعنى
بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر لانه [illegible] تقديم المقصور عليه [illegible] اذا كان
[illegible] التقديم [illegible] الحصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب
[illegible] معرفة وانما [illegible] ذكرناها [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] وهذا ليس [illegible] اي قصر الصفة على
[illegible] الصفة [illegible] قصر [illegible]
[illegible] امتناع مجامعة لا العاطفة
لا يقال ما زيد الا شاعر لا منجم [illegible] عمرو [illegible] الكلام منفيا
غيرها من كلمات [illegible] الباب [illegible] الا [illegible] على الكلام الذي ليس [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible] الكلام [illegible] الاخبار
والمراد ههنا هو الثاني [illegible] ونقسمها الى التمني والاستفهام وغيرها
[illegible] الكلام [illegible] اللفظ الموضوع [illegible]
وكذا [illegible] الكلام الذي [illegible] التمني وكذا [illegible]
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون الاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير
كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم [illegible] ولعل
[illegible] ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا [illegible] الاختصاصه [illegible]
[illegible] الانشاءات [illegible] في الاصل [illegible] نقلت الى معنى الانشاء

في تقديم المقصور عليه

البحث عن احوال [illegible] كان المقصود
[illegible] الا انشاء [illegible] طلب

وطباقا لصاحب المفتاح ان الشائع في الاعتبار هو الخبر والطلب فلانه ان كان
طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان
جميع انواع الطلب يستدعي مطلوبا اذ المعنى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على
ها الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على
ما ذكروا لعدم انحصاره خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان
يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول
امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان
ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فالنداء والا فهو
الامر منها التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت
زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان
لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى و
لما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل
نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفائه فهنا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان
وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني كما يفرض انه
الواقع كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه قيل انها لو التي تجيء بعد
فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها
عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال
السكاكي لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض
وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من

بحث التمني
وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى

هل ولو التي للتمني لكونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله
مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته
متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعل هل ولو متضمنين
معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني
بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا
اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام
وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى
حثه على القيام ومع هذا لا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله
المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى
التمني مفعول الثاني فهذا وان لم يصرح به في لفظ المفتاح لكن حاصل معناه
منتقل او كانها مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الالتزام جعل
معنى التمني فيهما ليشعر ان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما على لفظ المفعول ليس على ما
ينبغي كذا قوله ليتولد مفعول له كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا
فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من لو الامر
لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى البيان فان هل
ولو قد يستعملان للتمني فيتولد التمني بانسب التنديم وما يستعمل السؤال والتحضيض في
انما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يا با
كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو
لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من ان طلب المحال او الممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي
فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه

مبحث الاستفهام

نحو لعل الموت لساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار الهمزة متقدمة على الجميع فقال الهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهو معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكون في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول فهو في الصورتين اعني ازيد قام واعمرا عرفت واما في نحو زيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لاحتماله الابتداء على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه يختص بطلب التصديق كما يجيء والمسؤول عنه بها اي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر عن المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بان احدهما قد تعلق فهذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام شعرا سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل مع صحيح العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته واراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يوضح ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان يقول من قال هذا الشعر ومن هدم هذه الدار ومما يمكن ان ينص فيه على معين واما قول الشعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسال عن عين فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل انما تكون لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا اريد اكرام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق سابق على التصور وكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل

محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل
لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم بمجرد الاهتمام لا للتخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ للقبح سوى
ان الغالب في التقديم هو الاختصاص فهنا يوجب القبح وجه الحمل على قصد الاهتمام
دون الاختصاص وقال بعد دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر
قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته وهذا البحث لان الاصل التقديم العامل على المعمول فلا
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسب وذكر بعض المحققين
من النحاة ان هل اذا كان وجود الفعل في الكلام لا تتخطاه الى الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره
الظاهر فلا يجوز هل زيدا ضربته الا في ضرورة لا تتخطاه الا لفظا وجعل السكاكي قبح هل
رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار
التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير
في قولهم واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يجعله اي امتناع لاحتمال ان يكون تقديم
المظهر المعرف للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح اتفاقا
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح لوجه القبح البعيد
لانه شايع حسن وفيه نظر وهو ان الامر لو كان كذلك لجاز ان يكون فيه العلة الاخرى لما
انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على
ما ذكره السكاكي قبح هل رجل عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان اصل هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل
عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام
الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت
هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد
والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا
رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم
ترض بافتراق الاسمية بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وحلي

هل

هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا
وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل
الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله
وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن
وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال لنا ان يكون الضرب واقعا
في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل
الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او
حالية كما في قولنا اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك وانت السلطان
فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا يظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة
ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لانا لو لم نوجب مقارنة الحال بوقوع
الفعل وانتفاءها فيهما ام لا ترى الى صحة قولنا جئت زيدا راكبا وساضرب زيدا وهو
بين يدي الامير [illegible]
[illegible] والعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه
يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال [illegible]
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح نحو هل تضرب
بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما
لا ينبغي ان يشتغل بها لكن ما نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تأمل ويأخذوه
ولاختصاص هل التصديق بها اي بكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها
لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر اصالة وكونه مبتدأ خبره
اظهر زمانا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من

مفهوم بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل العروضية لو اتا قتضا التخ
اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فقط اذ المضارع انما يكون فعلا واما
الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت والانتفاء
والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا
الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات دوات بها معنى وفي
الحال فيها انفعل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادخل في طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم
فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله
من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لكونها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم
تشكرون لكونها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر
اي فهل تشكرون انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار
كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل
على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي لان هل ادعى للفعل من الهمزة
لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز
ما سيتجدد في معرض الثابت بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد
فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي
يطلب بها وجود شيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي
يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى
شيء واحد فقط فلذا كانت مركبة بالنسبة الى الاولى فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة
رابطة والباقية من الالفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من
جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا
ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر

مرادف له من اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي
ما حقيقة الحركة فيجاب بايراد ذاتياتها من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة
في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا
يعرف مفهوم اللفظ استحال ان يطلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال
ان يطلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون
الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية
التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على
الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب
الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود
الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى
ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما
هي حدود بحسب الاسم ثم اذا اثبت وجودها او برهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب
الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فظهر ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا
بحسب الاسم وبحسب الذات بالاعتبارين ويطلب بمن العارض المشخص لذي
العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد
تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه و
اما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك
فانما يصح من جهة ان المخاطب يعلم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج
وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس
تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن
الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع

والاسم اي احد من الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ومن للسؤال عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي بشر هو ام ملك ام جني فيقال ملك ام لكونه السؤال عن الجنس فان قيل فجواب من جبريل ان يقال جوابه الملك بان يقال الرسول ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه وانما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني فساده ظاهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا وبای للسؤال عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلى فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلى الله عليه وآله اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عما عند غيرك من الثياب وقيل انه اذا اضيف الى ما اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كل فجوابه كل مميز لا عين على الجملة هو طالب التميز وبكم للسؤال عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة اي كم آية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غيرها لك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام تقريري اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من فلو اوقع الفصل بينه وبين مميزه فعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس المفعول كما مر في الخبرية وقد ذكر بعض المحققين من النحاة ان تمييز كم الاستفهامية لا يجر بمن وانما لم يدل على جوازه كتاب من كتب النحو وقوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة من الخبرية وبكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وبأنى تستعمل تارة

بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال واي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى بمعنى كيف بحرف جر واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله استعمال بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وقد ذكر بعض المحققين من النحاة ان انى بمعنى اين لانه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين فقالوا انه يحتمل بمعنى من اين هما كان ذلك من جهة اضمار من وبدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق نحو هل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق ومن خواصها اي الاستفهام وطعنا بجواز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كما في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وهذا يحتمل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المتساويين والآخر الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام فلا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها منقطعة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن والتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يتيسر احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبينت لنفظ الوحم قوله تعالى قفا نبك والشاعر في قوله مثل ان يكون لنا

او ان والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير فقد يقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه وهو الذى قصد المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة
ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة
تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وأانت ضربت فى تقريره بالفاعل
وازيدا ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا جئت وغير ذلك
وما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل كقوله تعالى حكاية أانت فعلت هذا بآلهتنا يا
ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على
الاقرار بانه منه كيف وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم أانت فعلت هذا و
قال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل
فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين
بان ابراهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام قلت يدل عليه
ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان
تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فظاهره انهم علموا ذلك من حلفه ومن ذكره الاصنام وقد
روى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه احد فلما انكروا ... قالوا ... على
ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانما يلى المقرر به الفعل
والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف سائر الادوات فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو
الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يليها نحو آلقيناهم ايهم منهم وماذا
... ومن ذا الذى فعلته ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله تدعون بايلاء المنكر الهمزة
يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجرى فيه هذا
التفصيل وهو مثل قولك ماذا ابطأك لو فعلت كذا ومن فعل كذا ولا تدعون كيف ...

ابالله ومن يبتدعها الهمزة من الزيد وما اشبه ذلك واما الهمزة فى الانكار بما يليها كما فى الفعل
فى قوله أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ... وان ذكر مما يكون مختصا من الفعل او كان الانكار للفاعل
وان ليس من يقصد ... للفعل عليها ... الى الوصف ... وكالفاعل فى قوله
اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر هو ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول فى
قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى
اصلاتك تأمرك فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولى الفعل الهمزة كما فى قوله اذا
تجعل ... وكذا غيره ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول
وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول
تقدير المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس
الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم
لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل
تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبى صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه فى
ذلك الاكراه ... وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام
لفرط شفقته بايمانهم وتمام الحرص على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك ولا يقال همزة
الانكار بمنزلة حرف النفى وقد مر ان ما يلى حرف النفى يفيد التخصيص قطعا فكيف جعله
السكاكى لم يفرق بين ما يلى حرف النفى وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص
ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان كان معرفا وقد اشار
ههنا الى ... هذا التفصيل ثم قال ولا يجعل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم لئلا يكون المراد
ان الاذن يكون من الله دون غيره ولكن حمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهى
توهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى
وهذا خلاف مذهب ... ان ... ولا يحتمل اعتبار التقديم وكانه بنى هذا على
مذهبه ومنه اى من مجىء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفى
نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار

بما دخل على النفي وهو ان الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك
صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها
للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك
فافهم وقوله والانكار كذلك [illegible] ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة
فلما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما متوهما ان يعتقد تعلقه
بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به
وعليه قوله تعالى ءالذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان المراد
انكار التحريم عن اصله وكذا اذا [illegible] الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب
بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام
المسجد لمن يردد ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر
الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع [illegible] الاستفهام [illegible]
وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله [illegible] فانه للتقرير
مع [illegible] من الانكار باعتبار ان الفاعل [illegible] من ذلك او لا ينبغي ان يكون [illegible]
ونحو [illegible] وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان
تحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي
لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة
اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا
الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر [illegible]
ليوم اذا اخر البخيل الطعام لعام وقد يكون الاستفهام للانكار الذي بمعنى النفي
للتوبيخ [illegible] كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله واليوم الآخر يعني [illegible]

في الاتيان وترد القتال وهنا اللوم والتوبيخ والا فكل مصطفية [illegible] عطف على للوم
الاستبطاء نحو [illegible] يا مرزان [illegible] او للتعجب نحو [illegible] والتهويل
كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد
جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع
حملها على الحقيقة تولد منها بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا يحصر المتولدات فيما ذكره
المصنف ولا ينحصر شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف
واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير
كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي ويقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق
طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وقيد الفعل لانه يخرج عنه
نحو الكف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب
فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقد
هو مشترك بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك
الثلاث وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب لما ثبت من الدلائل المفيدة
للقطع بشيء من ذلك [illegible] وانما ذكر ما هو [illegible] فقال
والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا
وهذا الثالث اسم فعل اقسام صيغة الامر لان الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالغائب
غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان
استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا
استعمال في حقيقة الامر وفي غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم
واما الثالث فلما كان اسما لا يسمونه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل

اى حال كون الطلب استعلائيا سواء كان عاليا فى نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها
اى سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات
الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر
ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يمنع كونها حقيقة
فى الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر فى قولهم صيغة الامر
مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر فى عرفهم حقيقة فى قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة
والمثال اليه اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يسمون ذلك صيغة الماضى
المضارع ومثالهما ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون
ان يسموه اباحة مثلا يفيد ذلك فى الجملة وان لم يصلح دليلا وقد تستعمل صيغة الامر
اى لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل
اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول كالاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والتهديد اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفى الصحاح
هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله
والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن فى التسخير يحصل الفعل
وهو صيرورتهم قردة نصيحة لانه على ... فكونهم قردة انهم مسخرون لها
وفى الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم
والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب فى الاباحة كانه
توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح له الفعل مع عدم الحرج فى الترك
وفى التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع
ذلك وسوى بينهما والتمنى نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الا
صباح منك بامثل اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ... الانجلاء بصبح
ثم قال وما الاصباح بافضل منك عندى لانى ارى فيه ما ارى فى الليل او لان

فارى نظرا فى حينى لازدحام الهموم على قلبى فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر
على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق
واستطالة تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فى ذلك فلهذا
حمل على التمنى دون الترجى والثانى اعنى ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الا
ستعلاء والدعاء ... نحو رب اغفر لى فانه لطلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء ثم دون التضرع ايضا هذا ولكن
الالتماس فى العرف انما يقال للطلب على سبيل التضرع لا الى جهة الدعاء ثم الامر قال
السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما فى الاستفهام والنداء
ولتبادر الفهم عند الامر بشىء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون
الجمع بين الامرين وارادة التراخى فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال قبل ان
يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم
يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو
المقام عن القراين لان مفهوم الامر ليس الا طلب الفعل استعلاء والفور والتراخى مفوض الى القرينة
كالتكرار وعدمه فلا دلالة للامر على شىء منهما ومنها اى ومن انواع الطلب النهى
وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو لا تفعل وفى عرف
النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا اى معنى يستعمل كما يسمى افعل امرا وهو
كالامر فى الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر فى عدم الفور وعدم التكرار
اذ الحق ان النهى يقتضى الفور والتكرار وفى المفتاح ان كلا من الطلب بالامر والنهى
راجعا الى قطع الواقع كقولك للمتحرك لا تتحرك والا فبمنزلة ... فان كان راجعا
الى اتصال الواقع كقولك له تحرك ... اى فى الاستقبال وفى النهى للمتحرك لا
تسكن فالاول للاستمرار وقد يتعلق بنفسه طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض
او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا فى ان مقتضى النهى كف النفس عن
الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان

ستقلالا بان تقول الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او
الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد
طلب الكف عن الامتثال او يستعمل لطلب الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على
سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تخيبني او على سبيل التلطف فيكون التماسا
كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ قد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات
على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله
غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي
يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك
في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان
تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم
يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان
هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه وهو وجود ذلك
السبب الحامل المترتب عن ذلك المطلوب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة
للعلة الفاعلية وان كانت باعتبار ماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان
العلة الغائية متقدمة في الذهن على المعلول ومتأخرة في الخارج عنه وهذا معنى قولهم
اول الفكر آخر العمل فلما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن المطلوب
مفهوما من ذكر الطلب وقد ذكر بعده ما يصلح سببا حاملا عليه استغنت هذه الاربعة
عن ذكر حرف الشرط والسببية ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية الاولى اي ان يجري
السبب الحامل المتصدر بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم
عليه اما على الكلام الخبري فافادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم
لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى
الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون ذلك

المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن في
معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهر هنا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة
مما يصلح ان يكون جزاء مقصودا بها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في
السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي
في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا
لم تقصد السببية بين المضارع على قطعه نحو ذرهم في خوضهم يلعبون اي حال كونهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك واسيا فاني حربا عن ... تتضمنه فيما قبله نحو
... واما العرض فلم يعد من هذه الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه
المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي
هو ليس بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي فلا الاستفهام
على النفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه
وهذه في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح
تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان
يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل
النار اما على ان تدخل النار بمعنى ان تكفر او ان لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز
تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع بقرينة نحو ام اتخذوا
من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان
يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت
لا شك ان الانكار توبيخ معناه لا ينبغي ان يتخذ من دونه اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله
فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق
للعبادة قلت ليس كلامنا فيه ... الشيء حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن

مبحث النداء

قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف قولنا أتضرب زيدا وهو اخوك استفهام انكار
فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لم
يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرض
لبعض مباحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا كيا وايا وهيا للبعيد وقد ينزل
غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادي
له يعني بلغ من غفلته ان الحيثان للمخاطب بغفلته عما هو حقه من التيقظ فيه وان بالغ
وسعيه واستفراغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فهي حقيقة في القريب والبعيد فلهذا
قيل انها مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب لاستقصار الداعي نفسه
واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله وانما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه
وان المخاطب مع فهمه كالغافل عن الاعتناء كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ
ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه مر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادة
وانه بعيد من الفهم نحو يا ايها الغافل واما للاعتناء بانه مقصود له عن الحاضر نحو يا
هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في
قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه وحثه
على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان
قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر
نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال اكرم الضيف واما في معرض التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل ذلك صورته صورة النداء

لان ايا وما جعل وصفا له ليس بمخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق
فلا يجوز فيها حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكيف التصريح
بأداته فقولهم ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعهما في محل
النصب على الحال ولهذا قال المصنف وتفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد يكون بغير
اي منصوب اما معرفا باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء
وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف غير منقول عن
النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ولا نحو ايها الرجل فنقول منصوب لفظا واضمار فعل
امر بين النحاة فيكون منصوبا بمقدر وكونه مثل المرفوع فيكون منصوبا تقديرا اعني او
اخص في الكلام المرزوقي في قوله انا ... عجز لا ... الفرق بين ان ... يختص فعل
على الاختصاص من بين ان يرتفع على الخبرية ... لو جعل خبر الكان قصده الى تعريف
عند المخاطب فكان فعل الغفلة ... وجعل من المخاطب بانهم واذا اقصى
من ذلك فقال ... انا الامير ... انه لا يفعل كذا وكذا ومما ينقل فيه صيغة النداء
الاستغاثة نحو يا لله ومن الغرق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته
يدعوه ويحضره ليتعجب منه ومنها التوجع والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا
ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله ايا قبر معن كيف واريت جوده
صرف ... وقد كان منه البر والبحر مترعا ... التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين ... كل صباح ومنها ... الندبة كقولك يا
كانك تدعوه وتقول له ها انا ذا وليك واشار ... كثيرة في الكلام فتامل
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على
انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى
او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء
يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك
والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما بالنسبة

البليغ فهو داخل في هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى
ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب
الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني لحمله بالطف
وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها
ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان
المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى تفاؤل المخاطب بتحصيل المطلوب وفيها التنبيه
على كون المطلوب قريب الوقوع لوقوعه او لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك
من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال
الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي
يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الكلام
الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف وهو مقدم
او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط
او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه
اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في كل ذلك جارية في الخبر ولا يخفى عليك
اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله الموفق الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة
وهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما وجه تقديم الفصل في قوله الفصل
فلانه الاصل والوصل طار اي عارض حاصل بزيادة حرف وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على
كلام ليشمل الجملة التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة
مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا

لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس
اسنادا اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة
وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان
يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها
خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو
ذلك يجب عطفه عليه والجملة تكون لها محل من الاعراب لانها واقعة موقع المفرد فيكون
حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا
بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب
ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد و
كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب و
شاعر بخلاف زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه اشارة الى ان حكم الواو من حروف العطف الدالة
على التشريك كالفاء وثم وحتى هنا فاشكال لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء
وثم وحتى معنى غير الجمعية والتشريك اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف
والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء
بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس لها هذا المعنى فلا بد من جامع ولهذا عيب على ابي تمام
قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة
النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد
كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم لان وجود الجامع شرط
فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت
هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب

فهو اي للقصر وجواب القسم ليثبتا الذي بعده وهو قوله ما زلت عن نيات الوداد وكقد
نفى التعب سواء الحرم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت
الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من
مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب لانه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ
بهم عليها لزم كونه مفعول قالوا فهذا باطل لانه ليس بمقول قول المنافقين
وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني
اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب فان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو عطفت اي عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من
غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى
الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني مفصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا
العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو واما وام وقد تفيد في عطف الجمل مثلها في عطف
المفردات وليت او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون للعطف
اعني مثل ذلك من الحروف الاضرابية على ما لكن قد عرفت فيما سبق ان الجمل مثلها في
الا الفاء فانه يكون لذلك القصد لا بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر مما ليس الا وله
قصد اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها
عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل
وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فان مدح الشيء وذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون وقد يفيد التفصيل بعد الاجمال وايضا قد يكون فيها
معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم كالفاء للترتيب بلا مهلة لانها

لونا ثم بعد المرتبة فما يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله
تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب
نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب
مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم
مناسبته له بمعنى انه لا ينبغي ان يحصل عقيبه نحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك
بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة
الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد
بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل كثير وقد
يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم
الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين واذا عرفت هذا فنقول اذا عطف بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة وهي حصول معانيها الا حكم اعرابي وعند انتفائه
ثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول الا ترى
اذا قلت يضر زيد وينفع عمرو واحتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر او
ابطالا له فكان له ذلك الاعتبار هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المركبة
في مجرد الحصول غير متناهية فيحسن فيها العطف بما لا يحسن بالواو قبل العربيات ولا
اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم
لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا
خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم
المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان
خذلهم ويخليهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال
خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية
بل شرطية وبعد تسليم الظرفية اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد

الاختصاص بل هو لمجرد تصدير الشرط كما لا اختصاص فيها ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب
تقييد المعطوف بذلك الشيء [illegible] فليتأمل
وبعضها الاخر باستعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القران يفيد معنى
لا اقرأ القران الا اذا خلوت سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم [illegible] اذا كان مقيدا للمعطوف عليه [illegible] لا يفيد الاختصاص القيد
اذا كان مقيدا للمعطوف عليه لا يقيد المعطوف بكقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا
وقولنا ان جئتني اعطك واكرمك نعم [illegible] في الفهم في الخطابيات
فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يتصل كل بالجزائية
نحو ان تأتني اعطك واكرمك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه
يكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولنا اذا رجع الامير استأذنت و
اي اذا رجع استأذنت فخرجت فلا يجوز ان يكون عطف [illegible] على هذا
القبيل قلت لا يصح هذا المعنى اذ لو اريد [illegible] وهذا غير مستقيم لان
معنى [illegible] على [illegible] عن انفسهم
مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والشر عن [illegible] لم يكن عليهم [illegible]
كذلك [illegible] الا عطف فلو كان للاولى حكم اي فان لم يكن للاولى حكم
اي لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم
الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال
الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او
احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع المطلق و
الجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة فلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل ان حال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع

الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم
الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما الاول والثالث فلمناسبة واما الثاني
والرابع فلعدم المغايرة المفتقر الى الربط بالعاطف فاحتيج الى تحقيق المقامات الستة
وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان تكون احدى الجملتين خبرا
لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري
بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ ارسوا اي اقيموا من ارسيت
السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها والضمير للحرب يقول قال الرائد للقوم
[illegible] اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بقدر الله وقدره لا الجبن ينجيه
ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرناه ولما كان ارسوا
انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل نزاولها جوابا
للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اي يصير الارساء
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت منع الاقسام كلها على تقدير الثاني وفي
[illegible] الجملة الاولى محل من الاعراب لانها مفعول القول فهو قوله [illegible] محل
النصب على انه مفعول قال فكيف يصح ما ذكرناه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او غيرهما اشار الى تحقيق هذه المقام من غير
نظر الى كونها من الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب ولا يكون هذا مثال
كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد
والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو
هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب فالمثال الجيد نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزءون
مما له محل من الاعراب على انه او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون
معنى احدهما خبرا والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين لفظا نحو مات فلان رحمه
الله اي اللهم ارحمه [illegible] معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه لا جامع بينهما
والضمير للشأن ان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح نحو زيد طويل وعمرو نائم [illegible]

ووجه زيد قبيح وأما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للأولى او بدلا عنها او بيانا
لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه
والبيان بالعكس وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل الثانية من الاولى منزلة التأكيد
المعنوي المختص بالمنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط
وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة
التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب
فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف
المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار
وفيها وجوه أخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب
والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي بان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في
الكمال وبقوله بولغ يتعلق الخ قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك
لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعد
ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله
الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كأن ما عداه من
الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستأهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كأنهم ليسوا بالنسبة اليه برجال جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون
صادرا عن روية وتبصر فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب
فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي اتبعه لا ريب فيه نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان
لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ونحو هدى للمتقين اي هو هدى للمتقين فان معناه انه
الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكيره من الكمال والتعظيم
وكذا التقرير في هداية حتى كأنه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل والمراد هاد للمتقين

وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية
بحسبها اي بحسب الهداية يقال اليكون عمك بحسب الحياة اي على قدره وعدده وتقدير الجار
المجرور للجزء بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب
بحسب غرابة النظم والاعجاز كالقرآن فانه فاق على سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا ايضا
للهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان
زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله
لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي وهذا ولكن
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا
عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا
من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها
وافية لانه مغير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لان الغرض من
الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد ويكون غير الوافية بخلاف الثانية وهذا انما يكون
فيما يقتضي الاعتناء لنكتة اي لكونه شيئا كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا
او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا
يعطف عليها والمراد بدل البعض والاشتمال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد
الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وان المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى لا
يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة
بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه
على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته اي الثاني عليها
اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان
وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين

والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله
لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لانه لا تقيمن على المراد وهو كمال
اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا
انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن
لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن حاله
لانهم عند عدم الفرض حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا
تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على
ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته
ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة
قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة
اقامته بسبب مخالفة سره لعلانيته وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد با
لتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد
قصد في ضمن ذلك اي في ضمنه عن الاقامة اظهار الكراهة لها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لا
ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان
الامر الذي يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيم عندنا وهو
كراهة اقامته على الصريح كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها
في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تاكيدا له ولا بدل
كل لعدم دخوله في مسمى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع
ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل

حضوره الحل نحو قوله كما تزلنا سوا انزلها وقوله كلا انا ابن اعني الاية والبيت
اذ الثاني في تادية المراد بل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها غير وافية
اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في الثانية على تمام المراد من تصوره
او بيانا لها عطف على قوله موكدة اي الفصل لكونه لكمال الاتصال او لكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف
لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان
قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه وزان قوله يا ادم وزان
عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان
كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص وانما جوزنا ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل
لانا نجعله اذ قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس
فليتامل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها لنكتة على استقلالها ومغايرتها للاولى
كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو
فرجح الواو وجعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب حيث اشبها جعل الذبح لانه اي الذبح على
العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة الثانية قبلها لكونها بيانا
وتفسير المفرد من مفرداتها كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان لعذاب اليوم
الكبير ان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم
وقد نزع عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان تبين شبهيهما فقال واما كونها اي
كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية
على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الانقطاع
يشتمل على مانع من العطف ويوهمها خلاف المراد كما ان المتكلمين انما خبرا او
المتضمنين للنكتة لا مانع بينهما يشتملان على مانع لكن ... ان المانع في هذا
وربما يمكن دفعه بنصب قرينة وبترك العطف للانقطاع ... ونظيره قوله تعالى
عليه لا اراها في ضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى

وتنزيل اراها منابة ... لاتحادهما في المسند لا زعم اراها الفهها والمسند اليه
الاول نحو وكذا الثانية محكمة لم يعطف اراها على نظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله
ابوي وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى لذلك وعمل الاتباف كانه
قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل
قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد لا
نظهران تقطعا عن الجملتين كما في هذا المثال الوجه كما زعم السكاكي لانه لا يتبين
عطفه على الجملة الشرطية لا يقال ان ترك العطف وامتناع عطفه على الجملة الشرطية وظهور
لا جامع بينهما لانا نقول لا نسلم فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام
مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني اظهور المناسبة بين المسندين اعني يستهزئ الله بهم
وقالوا معكم باعتبار المقابلات في ذوات الجملتين والاتحاد بها في الغيبة وكذا بين المسند
اليهما لكونهما متقابلين يتميز كل منهما بالآخر بل الوجه انما قطع لانه يستهزئ بهم عن
جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا لعدم الجامع بينهما فليتهم وامّا كونها اي الثانية
كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل
الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها
اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي
النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال
فتنزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا
له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه
الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او ان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء اي مثل
ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه
او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك

ذلك فيفهم من كلام السكاكي لا على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف
المصنف فان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال كما ذكره انما الفصل
انما يكون على تقدير تنبيه الاولى على السؤال وتنزيلها منزلته فلما فعل ذلك لان كون الجملة
الاولى مثل السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما ان المطلب
الكفاية حيث قال وانما قطع صفة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها
لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من
صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف
بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين
يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام
اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ
عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين
وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه قال الطيبي الفصل لاجل
اي كون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى
استئنافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة
الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن
علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه
قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن
مطلق السبب الخاص فعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك فانا عدم عن سبب خاص ههنا
الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل
نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق
السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب
ان كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء

على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب
السؤال عن السبب الخاص لحصول العبادة حقه واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لما
تعلق السبب فصل لما مر من عدم صحة الوصل فاذا قلت العبادة حق له فهو وصل بمعنى
تقدير في الاستيناف جواب السؤال عن مطلق السبب اي لم امر بالعبادة له وهذا بالغ الى
واقوى فتتفاوت هذه الثلثة بتفاوت المقامات فالمقام غيرها اي غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل
قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على
الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم
وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة اي امراة عاذلة
بدليل صدقوا ولما كان هذه الغمرة ان يرتفع الغمرة تماما كشف كما هو شان اكثر الغمرات
والشدائد استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا
جوابا للسؤال عن غير السبب اذ يكون كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل
صدقوا ومثل هذا اي لان السؤال عن غير السبب اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال
الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان السؤال حاصل عن تعيين الصدق
والكذب فانا السؤال عن تعيين ... واضح مكان المخاطب قائم منه هذا الشيء
للاستيناف ويأتي منه ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستيناف بحذف
المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق
بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة المبني ما استؤنف عنه دون اسمه
الى الجملة الاستينافية من صفات ... الحديث عنه بمعنى صفة تصلح للترتب
للحديث عليه وهذه العبادة اخص ... باعادة صفة تعلق ذكره الا التي
بصفة ... نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك المقدرة لانه
اخبر او ... حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استؤنف عنه
ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب لتقديم الصداقة في المثال المذكور ...

من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له ولذا اذا عقبت استئنافا عنه في الكلام بالاوصاف
ثم ذكر في الاستئناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم انا فاعل ذلك حقيق
بالاحسان فالاول منه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فانه
ان كان استيناف ... فترتيب الجواب ... على بيانه ... سواء كان باعادة اسم
عنه وصفه على صفته وان كان غرضه ... فلا معنى ... في قوله تعالى قالوا
سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل ... سواء كان باعادة الاسم والصفة فما وجه
قلت وجهه ان ... لشيء حكم ثم ... سؤال عن سببه ... ان يجاب ... انه حقيق
لهذا الحكم واهل ... فهذا الجواب يكون تارة باعادة صفة فيه ... خفا فيه
لهذا الحكم هو هذا الوصف فليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل وقد يحذف صدر
الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل
رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص
مبتدأ محذوف الخبر اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم ... وقد يحذف
الاستيناف كله ... مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف
بلا ... وليس لكم الاف ...
وليس لكم الاف ...
... فهذا الزعم كذبا فقيل ...
كله واقيم ... مقامه ...
جواب السؤال ... الجواب المحذوف ...
... فيكون ... الاصلح ...
لهم الف ...
مقام السبب قلت ...
وبيانا له او بدون ذلك ... نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ...

مقابها ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الاثنين المقتضيين للوصل فقال واما
الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام السابق كما اذا قيل هل الامر كذلك
فيقال لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما
كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه [illegible] الدعاء عليه [illegible]
الجملة [illegible] لدفع هذا الوهم [illegible] بالواو والعاطفة للانشائية او الخبرية على الخبرية
المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت [illegible]
واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم
بعضهم [illegible] وقد علم ان الوصل اما لدفع الايهام
واما للتوسط بين كمال الانقطاع والاتصال فيتعين ان الوصل لدفع الايهام فكذلك واما الوصل
للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما [illegible] ان
يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور يتحقق اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او
انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا فقط او يكون
الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى
كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
لفظا ومعنى [illegible] وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين
والاتفاق معنى فقط [illegible] الا انه يمكن تطبيقه على قسم من [illegible]
[illegible] الاتفاق معنى [illegible] واذ اخذنا ميثاق
بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا
للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون [illegible] وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان
لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر
وهو ابلغ من صريح الامر والنهي كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من
فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب [illegible] المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا او
عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيين معنى فقط بان تكون كلتاهما

خبريين

خبريين لفظا او تقديرا من [illegible] او احسنوا بالوالدين احسانا وقيل
قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف
نظرا الى ان المخاطب [illegible] المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله [illegible]
وان كان المناسب [illegible] المخاطب [illegible]
نحو [illegible] تؤمنون بيان لما قبله يا ايها الذين امنوا [illegible]
او على تجدون [illegible] وبشر [illegible] يعني
والثانية انشائية معنى والاخبار قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي
وبالعكس قوله تعالى [illegible] عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه
لانه [illegible] فان قلت قد [illegible] الكشاف عطف [illegible] على الاخبار من غير ان يجعل الخبر
انشاء او على العكس بل يوجد عطف الحاصل من مضمون جملتين على الحاصل من مضمون
الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا [illegible] وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة
ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد
والارهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرطه اتفاق الجملة
خبرا وانشاء [illegible] ما ذكره من المثال [illegible] وبشر الذين امنوا عطف
محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا [illegible] لصاحب المفتاح ان عطف
[illegible] يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي [illegible]
الكلام [illegible] فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا [illegible] كما تقول [illegible]
[illegible] الجامع بينهما
بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في
الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية
نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما [illegible]

للمناسبة

ويعطف على منع التضاد الإعطاء والمنع ههنا عندي اعتبار المسند إليهما وأما عند تغايرهما فلا بد أن
يكون بينهما جامع كما أشار إليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما أي بشرط أن يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو
ذلك وعلى الجملة يجب أن يكون أحدهما مناسبا للآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو
كاتب بدونها أي بدون مناسبة بين زيد وعمرو فإنه لا يصح وإن اتحد المسندان أو كان المسندان
متناسبين بل وإن كانا متضادين نحو ضعفا من التماثل كامتناع العطف في نحو خفي ضيق و
خاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة
أو لم تكن فإنه لا يصح لعدم المناسبة بين الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل
الإعجاز اعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث
عنه في الأخرى كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض
للخبر عن الأول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي
الجامع بين الشيئين وقد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا
منه إلى إصلاح ليعرف فنشرح أولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي
ثم ننبه على ما في كلام المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة
العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس كإدراك العداوة
والصداقة من زيد مثلا وكإدراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة
تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى
إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي كالخزانة بين المحسوسات
الظاهرة كالمكرر فيها الأصغر وهو هنا الخيال ونعني بالصورة ما يمكن إدراكه بإحدى
الحواس الظاهرة وبالمعنى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التركيب والتفصيل
بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي أنها لا
تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها أن يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها بواسطة

أي نظام تريد فإن استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وإن استعملتها بواسطة القوة العاقلة
وحدها أو مع القوة الوهمية فهي المفكرة وإذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي أن الجامع
يكون بين الجملتين باعتبار اجتماعهما في القوة جمعا من جهة العقل أو من جهة الوهم أو من جهة
الخيال فالجامع بين الجملتين إما عقلي بأن يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع
العقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو أن يكون بين
الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما مثل
الوصف والحال أو الظرف ونحو ذلك والظاهر أنه أراد بالتصور الأمر المتصور إذ كثيرا ما يطلق
التصورات والتصديقات على المعلومات المتصورة والمصدق بها أو تماثل هناك أي في صور
من تصوراتهما ثم أشار إلى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله
فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لأن العقل لا يدرك
بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى
الكلي فيدركه فالمثلان إذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور أحدهما
في المفكرة حضورا للآخر وإنما قال عن التشخص في الخارج لأن كل ما هو حاصل في العقل
فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة أنه متميز عن سائر المعلومات وإنما قلنا إنه لا يدرك الجزئي بذاته
لأنه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية ثم يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد
إنسان فإن الحاكم بين زيد بكليهما معا الكل إذ الإدراك للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا
حكمنا بأن هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فإن قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج
لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز أن يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل أن
يعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل قلت إذا كانت الأوصاف
كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وإن
كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو أن التماثل إذا كان جامعا
لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الأخوة
والصداقة ونحو ذلك لأنهما متماثلان لاشتراكهما في الإنسانية وقد صرح بطلانه في الجواب

ان المراد بالتماثل الاشتراك في صفة نفسية او نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او
تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر
فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما
بين العلة والمعلول فان كلا منهما يرصد لعنوان امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام
الغير اليه فهو علة والآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر
والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر و
الآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور
المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان
التضايف انما هو بين مفهومي العلية والمعلولية ومفهومي الاقلية والاكثرية لا بين الذاتين
الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس و
كذا تعقل جسم من الجبال ليس بالقياس الى تعقل ... وبالعكس فالمفهومات معقولة
لا محسوسة وان اراد ذاتيهما فقد بطل في الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا او يكون معقولا
وكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسات وان اراد ان العلية والمعلولية
معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد ب
الجامع الوهمي ما بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني الوهم يحتال ان ذلك
بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم
انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان
داخلان تحت جنس وهو اللون فكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولاجل ان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض المثلين
ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها

على ان ذلك في التحقيق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين الامرين الوجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان
والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان
له من غير انفات ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار باللسان والكفر
عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من
ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض فلا انهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف
يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو الجسم ذو السواد او شبهه فيتضاد كالسماء والارض في
الخصوصيات فانهما ليسا بمتضادين باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع و
الآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الا
فلا يكونان متضادين فالاول والثاني بتعلقهما بالمحسوسات والمعقولات فان الاول هو
الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فانه شبيه بالمتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا
بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل
الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل
نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار قلت الفرق
قائم فان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف
نحو السماء والارض فانهما لا يدلان عليهما واما الاول والثاني فان كانت الاولية و
الثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العلم
ايضا من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم بين شبيه
المتضاد وشبهه جامعا وهميا لقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي المتضاد وشبهه منزلة

التناقض فانه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد
اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا فانه قد يخطر بالبال السواد
الا ويخطر معه البياض وكذا التشابه والاظهر عندي ان ذلك مبني على حكم الوهم الا ان العقل متعقل
كل منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث
الذات غير مقتض له وصورة ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على
العطف لاسباب مؤدية الى ذلك اسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا
في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا فكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر لا تقع قط ولصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا
سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور
في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر [illegible] امثلة وحكايات ذكرها في المفتاح
وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون
مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من
المحسوسات حتى يدركهما الوهم وكذا التقارن في الخيال [illegible] بل جميع ذلك
معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان [illegible] السواد والبياض
محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهمي واجاب بان الجامع كون كل منهما [illegible]
الآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لان الامر في تضاد السواد
والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي [illegible]
وتضاده معهم معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع
وهو التقارن في الخيال [illegible] لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال بل هو من المعاني و
جميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت مخالف لكلام صاحب

المفتاح

المفتاح سيما انه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد في الخبر عن [illegible] زيد بن [illegible] وعمرو [illegible] واضح القطع بامتناع العطف في
[illegible] الامير [illegible] يوم الجمعة [illegible] التشاكل [illegible] معترف بامتناع نحو [illegible]
[illegible] قلت [illegible]
الكلام لا يبان الجامع بين الجملتين وانما انشاء هذا الجامع هل يكون [illegible] العطف
ام لا فموكول الى ما في هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيها بامتناع العطف فيما لا [illegible]
بين الجملتين [illegible] الخبران [illegible] الجامع يجب ان يكون باعتبارها
جميعا [illegible] لما [illegible] يكون [illegible] الجامع [illegible]
[illegible] الجملتين [illegible] الاتحاد في التصور [illegible] اتحاد [illegible]
الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما [illegible] الوهم [illegible] يكون
بين تصوريهما تقارن [illegible] مثلا انما هو [illegible]
[illegible] يكون [illegible] الجملتين [illegible]
[illegible] الواقع في الجملة [illegible] فهو غلط لانه [illegible] هذا الكلام على
[illegible] على ان هذا المعنى [illegible]
على لفظه [illegible] الكلام [illegible]
وهذا المقام [illegible] على ما ذكرت [illegible] هذا [illegible] والله الموفق ومن محسنات
الوصل بعد تحقق المصححات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين
او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما يشاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا
اذا اردت مجرد الاخبار من غير ان تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى
ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد [illegible] المفتاح فكذا زيد
وعمرو [illegible] وزعم الشارح العلامة [illegible] بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان
يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد
وعمرو فاعلين لقام وقعد [illegible] عليهما يعني يجب ان يعتقد [illegible] اما اسميتين او فعليتين

لا ان يقصد باحديهما الاسمية وبالاخرى الفعلية فيجري الكلام في غاية السقوط لما تقرر
ان يقصد مثل هذا بل ربما يفضل الفصل لان الجزء في كل منهما جملة فعلية وفي الاشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية
ذلك في الثانية ايضا لاتصال المناسبة بان تؤتى بالثانية فعلية نحو زيد قام
وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره ومن تبعه ان نحو زيد قام وعمرو اكرمته
من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي
عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف وفي اكرمت عمرا عنده
او في داره فانما ترك سيبويه في المثال المذكور ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة
اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم
السامع والذي يشعر به كلام المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام
لانها ذات وجهين فالرفع والنصب بالنظر الى صدرها وعجزها والمعطوف عليه في الوجهين واحد
واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهب عن فهم كثير من العلماء الا لمانع مثل ان يراد في احديهما
التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي
الاخرى المضارع مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت
زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر تذنيب ثم عقب باب الفصل والوصل بتكميل البحث عن الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء وكان
هذا شبيه بباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة ومنتقلة فخص
الجملة المنتقلة بالذكر لاشتراطها الآتية على ان مضمون الجملة على راي والحق
ان الحال التي ليست مؤكدة تارة وترد الاخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية
لان شرط الحال المؤكدة كونها بعد جملة اسمية خلا عن اسما آخر غير المؤكدة و

والمنتقلة وشبهها ثابتة فالحال الغير المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير
واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء جيء به للدلالة على المعاني الطارئة
عليها بسبب تركيبها مع العوامل على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا
عن تكلف تعلق آخر كالواو ولتعد لها معها اعتبار على الخبر والنعت النعت
فكما انها اي الحال وان كانت فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم
على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت
بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك
زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء
اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا
او وصف له اي ولان الحال في المعنى وصف كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد
في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية
وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير
نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز نحو الاسود والابيض والطويل و
القصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان
من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذا الحال فان قلت الخبر والنعت قد
يكونان مع الواو ايضا اما الخبر ففي باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
وغيره الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت ففي الجملة الواقعة
صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتاكيد لصوق الموصوف والدلالة على ان اتصافه
بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
وعود الى قلت هذا ان ثبت ذلك فهو وارد على خلاف الاصل فشبهها بالحال على ان مذهب صاحب
المفتاح ان نحو ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فدخول الحال كما يكون
معرفة يكون نكرة مخصوصة ودخولها على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف فتعين ان
الحال ان يكون بغير الواو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها من حيث انها جملة

جملة لان تضمين عامل الحال القيد لعاملها وصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هى جملة مستقلة بالافادة من غير ان
يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هى حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق
بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبته او لا حكما
ثم توصله بالحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا
بسبب كونها مستقلة من حيث هى جملة الى ما يربطها بصاحبها الذى جعلت حالا عنه وكل
من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة والخبر و
النعت ومعنى كونها تامة لا يحتاج الى الواو ولم يكن حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو
اشد فى الربط لانها الموضوعة له والحال لكونها بعد تمام الكلام احوج الى الربط ذكره
الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو والتى اصلها الجمع ابدا انما
اولى الامر فيها لا يتوقع على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف
الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى
فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فى الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزأ
للكلام بدونها فظهران ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
بالضمير وتحقيق المقام فنقول الجملة التى تقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او لا
يكون فالجملة التى تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذى تقع حالا عنه وجب الواو
لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند
ظهور الملابسة ولما بين ان اى جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع
حالا بالواو واى جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى الاسم الذى
يجوز ان ينتصب عنه حالا وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا
لا مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله هو قوله
يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب عنه حالا بالواو اى اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وانما لم يشترط الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه فصح اطلاق صاحب الحال

على الا مجازا وانما لم يقل عن ضميرها يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة
الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة فصح ان يكون قوله كل
جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير
المذكورة فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم
عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتى من ان ربط مثله
يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ متناول للجملة الانشائية وهى لا تصح
ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة
على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا
لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام
لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما
اريد الحال عنه نحو جاءنى زيد وهو ان تسأله يعطك فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا يكاد ترتبط
بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما فى الخبر والنعت فان
المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يجرى الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك
وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتداد والاتحاد المعنوى حتى كانهما شئ
واحد بخلاف الحال فانها فاصلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرطية
المدلول على جوابه بما قبلها من الكلام وذلك اذا كان حذف الشرط المذكور او كلما
للزوم لذلك الكلام اياه والذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان يشتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل
فيها ما تقدمه من الكلام وعند الجمهور وفى الجنس هى للعطف على محذوف هو ضده
الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمنى وان يشتمنى واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان

وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين
اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت كقوله
فالوى الطلاق البتة ... وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله
صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر ولا عطف على قوله ارحلت اى فان اصل
الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا وبعض
هذه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدها
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت
امتنع دخولها اى دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اى لا تعط
حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في
وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اى المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة
التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان
الكلام في الحال المنتقلة مقارن وذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا
معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة واما الحصول اى
اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعل يدل على التجدد
وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا
والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال الا انه لا على ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وفيهما نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول
المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي
واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع
مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فالمضارعة

فيكون ماضيا

لا دخل لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض
وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من
نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اى قول عبد الله بن همام السلولي فلما
خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اى وانا اصك وانا ارهنهم
فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
نحو وانتم قد تعلمون وقيل الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثاني اى نجوت وارهنهم ضرورة
وقال عبد القاهر هي اى الواو فيهما اى في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال اذ ليس
المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت
ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان
يفرض ان يكون في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا
مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من
غير ترجيح اما مجيئه بالواو فنحو قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى
بتخفيف النون فانه لا يصح للنهي لان النهي يثبت النون التي هي علامة الرفع فيكون حالا
فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان
بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو
فكما في قوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله اى اى شيء ثبت لنا والمعنى انتفى كوننا
مؤمنين بالله وحقيقته سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته
على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي
انما يدل على عدم الحصول وهذا وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل
المنفي لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا لا وما ولن لانها حرف
استقبال ... تحقيقا ولا لفظا ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها

عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحوها وذلك لان [illegible] الحال والحال
التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا جاءني زيد غدا يركب
حال بهذا المعنى وليس حالا بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استقبحوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض
النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال
فكيف اذا انضم اليه ما يدل ظاهرا على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على
الحصول جوزه لدخول الواو قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع [illegible]
وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كانت تامة فالجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال وان
وجدت غير [illegible] بالوعيد وغيرها [illegible] فلا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا
يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الحالية ماضيا
لفظا او معنى كقوله تعالى انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فانهما
مما قلب معنى المضارع الى الماضي فاشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام
ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه [illegible]
يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه [illegible] الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا
بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول اعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا
دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال فلهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال
يرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول
مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا مقترنين
كما اذا كانا مضارعين [illegible] انما تقرب الماضي من الحال المقابل للاستقبال وهو
زمان التكلم فربما يكون قد [illegible] الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا

جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان
التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا يجيء الامير غدا [illegible]
الجند [illegible] لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما
يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي ان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد
انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استحسنوا لفظ الماضي والحالية
لتنافي الماضي [illegible] والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية وقالوا جاءني زيد
في السنة الماضية وقد ركب كما صرح في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع
في زمان التكلم الماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد [illegible]
الاستبعاد كقول ابي العلاء المعري [illegible] وقد امرت [illegible] بعد ايام
الشيخ والجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في
الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا ظهر بطلان ما قال [illegible]
من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة
قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه
لم يتم [illegible] فلو انقضى جزء منها لحق الماضي [illegible] ودل عليها [illegible] ان يكون
لفظ الماضي حالا الا [illegible] الحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء
المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا [illegible] تحقق المقارنة فيه الى [illegible]
بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة
دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي امتداد النفي
من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل
بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار
ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم [illegible] المثبت فانه وضع
على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع

المقيد بجزء من أجزاء الماضي فإذا قلت ما ضرب فاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي
وذلك لا يتم إلا وأن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض
فلو جعلوا النفي كالإثبات مقيدا بجزء من الأجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين
فاكتفوا في الإثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق والاستمرار الفعل
اصطلاحا من استعمال [illegible] ولهذا كان النفي موجبا للتكرار دون الأمر وكان نفي النفي
إثباتا نادرا مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه ما في تحقيق هذا الكلام وإن الأصل
في النفي الاستمرار بخلاف الإثبات فاستمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود لأنه وجود عقيب وجود
والحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فإنه عدم فلا يحتاج إلى
وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والأصل في الحوادث العدم فالمراد أن استمرار
العدم لا يفتقر إلى سبب موجود يؤثر فيه وإلا فهو مفتقر إلى انتفاء علة الوجود وهذا المراد
من قولهم إن العدم لا يعلل وأنه أولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الأصل في النفي
الاستمرار حصلت من إطلاقها الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه وأما الثالث
أي عدم دلالتها على الحصول فلكون منفيا هنا إذا كانت الجملة فعلية وإن كانت الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها أي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت أي لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبوت
نحو كلمته فوه إلى فيّ ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء أي رجوعه على
بدئه على أن البدء مصدر بمعنى المفعول وأن دخولها أي والمشهور أيضا أن دخول الواو
أولى من تركها لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
حتى ذهب كثير من النحاة إلى أن تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر إن كان
المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع
أو اسما نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لأن الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل

وتضم إليه في الإثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات [illegible]
لها الإثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لأنك إذا أعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا
إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا يكون حتى يقصد
استئناف الخبر عنه بأنه يسرع وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى
مجرى أن تقول جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
إثباتا وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو وما جاء بدونه
فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لأن معنى
إلى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه رجع ذاهبا في طريقه الذي جاء منه وقولنا إذا أتيته
[illegible] وجدته حاضراه الجود والكرم فلا تسبب تقديم الخبر في المعنى من قولك
وجدته حاضراه أي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد هذا كلامه في
دلائل الإعجاز والذي يلوح منه أن وجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع أو مسرع
وجاء زيد وعمرو يسرع أمامه أو مسرع أمامه ونحو جاء زيد يسرع أو مسرع وفي إلحاقه
موضع الحال إذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه وخرج الناس عليه كان كأنما [illegible]
لأنها وقع في الأحوال لأنه بمنزلة قولك جاء زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس الديباج
في أن المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات وإنك إنما أردت جاءني كذلك ولكن جاءني
وهو كذلك فظهر منه أن الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو ولا تعرض من الثاني
والتشبيه بالمفرد وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا أو هم قائلون
أن الجملة الاسمية إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف
لأن واو الحال هي الواو العاطفة استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا أو هو فارس
كلام فصيح وأما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو أنه
في موضع الحال أي متعادين يعاديهما إبليس ويعاديانه فأقله ونزله منزلة المفرد وهنا

جز

خلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبر
والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة
جاء مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه سرعة وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا
واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت
خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية
بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا
تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة الفاء
في انها اجتلبت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع
الجزاء المغني عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع
او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان
يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال
تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي
سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا
للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله
على سواد اي بقية من الليل حال تركت فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم
في مثله فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا ابتداء وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا
ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعل ماض مع قد
وقال المص لعل اختياره تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو الافراد ولهذا
كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله [illegible]
[illegible] الارض [illegible] وانما لم يجوز التقدير بالمضارع
لانه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال
الافراد وكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على

الخصوص دون الخبر والنعت ولا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو
لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه يجوز تقديره بالمفرد ومع
هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد ايضا يمتنع الواو كالمضارع والحق انه يجوز ان يكون الاسم مرتفعا
بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما في نحو في الدار [illegible]
زيد ويحتمل ان يكون جملة فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير
اسم الفاعل والاظهر انه مما يجوز فيه ترك الواو والاظهر انه مما يمتنع فيه الواو ومن اجل
هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواجب
ترك الواو لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل على كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية
تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جراد اذا اخضع فقوله
بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن
الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله
اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحال الاولى ليست بجملة وبيانا انه يجوز ان يكون من الاحوال
المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة لصاحب واحد كالكاف في يبقيك ههنا او
يجوز ان يكون من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة [illegible]
مشتملا على الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقد
بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما بعد الجملة
سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في او مطلقا نحو كلمته فوه الى في او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود
والكرم فلا يحكم بضعف مجرد من الواو لكن الواو في الجملة وههنا [illegible] من هذا
القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله [illegible]

الباب الخامس الإيجاز والإطناب والمساواة قال السكاكي أما الإيجاز والإطناب
فلكونهما نسبيين أي من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر فإن
الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالقياس إلى
كلام أنقص منه لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق أي الإتيان بأن هذا المقدار من الكلام
إيجاز وذلك المقدار إطناب إذ رب كلام موجز بالنسبة إلى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة
إلى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ادعاء التحقيق والتحديد بأن هذا إيجاز و
ذاك المطنب إطناب والبناء على أمر عرفي والإتيان والبناء على أمر عرفي وهو متعارف
الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة أي كلامهم في مجرى
عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو أي هذا الكلام لا يحمد من الأوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الأحوال ولا يذم أيضا منهم لأن غرضهم تأدية أصل المعنى
بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق في الأصوات
أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والإطناب أداؤه بأكثر منها ثم قال الاختصار
لكونه نسبيا يرجع تارة إلى ما سبق أي إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه ويرجع تارة أخرى
إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر أي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف
الأوساط على ما سبق إلى بعض الأوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه أقل من عبارة
المتعارف وقد يوصف به لكونه أقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى المقام كقوله
رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف وهو
قولنا يا رب شخت لكنه إيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام لأنه مقام بيان انقراض الشباب و
إلمام المشيب فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبالغ في ذلك مبالغة يمكن حصول أن لا
معينا أن أحدهما كون الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما إذا
قيل يا رب شخت بحذف حرف النداء ويصدق الأول بدون الثاني كما في قوله
إذا قال الخبير نعم بحذف المبتدأ فإنه أقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس بأقل
من مقتضى المقام لأن المقام لضيقه يقتضي حذف المسند إليه كما مر وصدق الثاني بدون الأول

كما في قوله رب إني وهن العظم مني فيمكن اجتماع هذين المعنيين في الإطناب أيضا لكنه
تركه لأنه لا يتبادر الذهن إليه مما ذكره الإيجاز والنسبة بين الإطنابين بهذين المعنيين عموم من وجه و
كذا بين الإيجاز بالمعنى الثاني وبين الإطناب قلت أمثل ما فهم من كلام السكاكي أن
الفرق بين الإيجاز والاختصار هو أن الإيجاز ما يكون بالنسبة إلى المتعارف والاختصار
ما يكون بالنسبة إلى مقتضى المقام وهو وهم لأن السكاكي قد صرح بإطلاق الاختصار على كونه
أقل من المتعارف نعم لو قيل الإيجاز أخص باصطلاحه لأنه لم يطلقه على ما هو بالنسبة
إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق
معناه إذ كثير من الأمور النسبية قد حققت معانيها وعرفت تعريفا
يليق بها كالأبوة والبنوة ونحوهما والجواب أن المراد بعسر التحقيق أنه لا يمكن أن
يحقق ويبين أن هذا القدر من الكلام إيجاز وذاك إطناب على ما مر وهذا ظاهر
وليس المراد أنه لا يمكن أن يبين معناهما أصلا لأن ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء
على المتعارف والبسط الموصوف بأن يقال الكلام قد يكون لكونه أقل من
المتعارف وقد يكون المقام خليقا بكلام أبسط منه من الكلام المذكور رد إلى الجهالة
لأنه لا يعرف كمية متعارف الأوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل
مقام أي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بأن المذكور أقل منه أو أكثر وجوابه
أن الألفاظ قوالب المعاني والأوساط الذين لا يقدرون على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر
والعرف وفي المناسبة للمقامات إنما هم من رتب البلاغة وأما المتوسطون بين الجهال
والبلغاء فلهم في تأدية المعاني عبارة معلومة من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات اليومية
بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح النسبة إليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو بالنسبة إلى البلغاء
فقط وهم يعرفون أن أي مقام يقتضي البسط وأن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط
على ما مر تفصيل ذلك في الأبواب السابقة فلا جهالة والأقرب إلى الصواب
أو أن الفهم أن يقال التعبير عن المقصود إما أن يكون بلفظ مساو له أو لا الثاني إما أن يكون

قوله والنسبة بين الإطنابين عموم من وجه
لأن الإطناب بالمعنى الأول والثاني يوجد
في قوله تعالى رب إني وهن العظم مني واشتعل
الرأس شيبا وبالمعنى الثاني دون الأول
فيما إذا قيل في مقام ذكر المسند إليه [illegible]
خفي مع ضيق المقام ويوجد بالمعنى الأول
زيد قائم [illegible]
[illegible] قوله وكذا بين
الإيجاز بالمعنى الثاني وبين الإطناب بالمعنى
الأول عموم من وجه لوجودهما في قوله تعالى رب
إني وهن العظم مني واشتعل الرأس
شيبا ووجود الإطناب بالمعنى الأول دون
الإيجاز بالمعنى الثاني فيما إذا [illegible]
[illegible]
يا رب شخت [illegible]
بالمعنى الثاني عموم من وجه

ناقصا عنه وافيا او لا والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله اي قول الحارث والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي من ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد شاع في العرف ان العيش المطلق اعني الناعم انما هو عيش الجهالة الحمقى دون العقلاء المتفكرين في عواقب الامور فحمل طلق العيش في ظلال النوك كناية عن عيش الغفلاء المتحيرين في امورهم والباطل وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الناعم لا يكون الا عيش الغافل حتى لو ذكر الناعم في ظلال العقل كان كالتكرار ومستغنى عنه لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي قول عدي بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد ولا فائدة في الجمع بينهما قددت اي قطعت والراهشان العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء واحترز بفائدة عن الحشو وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان لان الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اي المنية ... حسنها للخلود والمعنى انه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والعطاء لولا الموت

المساوات

على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون الندى فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العوض هان عليه الصبر على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بخلاف الباذل فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فيهون عليه بذله ولهذا قيل في ... فلا المراد ... وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى فانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لعدم التحرز عن الامور التي من شأنها الاهلاك ... والاوسط ما ذكره الامام ابن جني وهو ان الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء مما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي فلا يعد مثل هذا من الحشو ... في التنزيل نحو قوله تعالى ما كتبت بيدي قلت انما يقال في مقام يقتضي التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه بيده لقد كتبته بيمينك هذه وما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا تدل على معنى فان القول الدال على معنى لفظ يقول بالقلب لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ... الا بها الا الاصل ... ونحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع اي البعد عنك واسع ... شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب ... الارض ... الاطناب ... الالفاظ ... الا بين غير ... فلا يتين

حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا ان
ذلك لامر لفظي رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان
اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة لا نسلم ان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد
على انه قد صرح كثير من الفقهاء بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز
ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير
المراد ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع
بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم
ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت نعم متعلق الظرف
محذوف وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا
او ليس فيه حذف شيء مما يؤدي اصل المراد وتقدير الفعل انما هو رعاية لما تقرر في
علم النحو لا بد ان يتعلق بفعل او شبهه وفضله اي رجحان قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة
على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله تعالى ولكم
في القصاص حيوة وما يناظره منه هو قوله في القصاص حيوة لان قوله ولكم زائد على
معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة مع التنوين احد
عشر اعني التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر اعني الحروف
الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب اعني
هو الحيوة بخلاف قولهم لا يشترط التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه
اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل لهم في هذا الجنس
من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص
نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع
عن القتل او نوع من الحيوة لمكان العلم بالاقتصاص ...
... اي يكون ... ولكم في القصاص حيوة ...

لا الا اقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون
على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله
تعالى ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث التكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما خلا عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من
هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي كون الخالي
عن التكرار ... لا يوجب الا التكرار بان يكون كل من
الطرفين بمعنى آخر واستغنائه عن تقدير محذوف ولكم في القصاص حيوة من تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي باشتماله
على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة وفي ... بما فيه من الغرابة وهو ان
القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة ... الاسباب
المفيدة التي ... الكلام بخلاف قولهم فان فيه حرفين متحركين ساكنين
في موضع واحد ... عما يشتمل عليه قولهم من ... وهو ان النفي
نفي شيء ... وفيه نظر لان ذلك ... تقديم الخبر على المبتدأ الا اختصاص
مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص
وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء
جملة يعني الجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ... يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان
او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول
الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي انا ابن رجل جلا اي
انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة
لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في كقوله تعالى
ومنهم دون ذلك كقولهم اي القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لم يصلح
غير الظرف ... الجملة ... وحذف التنوين ... قوله ... خوات ...

بريد قل هلمّ الى ... لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل لتحقق ذلك لان
الفعل المنقول الى العلم اذا اعتبر معه فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي ولا يعطى
حكم المفرد في الاعراب وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا
اي كل سفينة صحيحة ونحوها كالمآ [illegible] غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو
قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا يأخذ الا الصحيحة دون المعيبة
او شرط كما مر في آخر باب لا ان شاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم
اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من
آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة [illegible] على قوله [illegible] الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف وليذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتقيد بمطلوب او مكروه الا وهو يجوز ان يكون الامر
اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين [illegible] الا ترى ان المولى اذا قال
لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا
يتراكم لو نص على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الجريح [illegible]
[illegible] وسكت [illegible] الافكار [illegible] الجواب [illegible] اي مثال الحذف
للدلالة على انه لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله
ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله
حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها او غيره ان يعطف على فعل جواب الشرط الى المحذوف [illegible]
ذلك كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو [illegible]
[illegible] والمستثنى نحو [illegible] لا او المضاف [illegible] الاسد [illegible]
[illegible] اللام وجواب القسم [illegible] وجواب [illegible] وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل
بعده بدليل قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وجملة عطف على

ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم

الجزاء [illegible] بحسب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول
ابي الطيب في الزمان [illegible] على [illegible] او سبب لمذكور
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث
الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر
فضرب بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط [illegible] فانه هو
الولي اي ان ارادوا وليا [illegible] مثل قوله فانفجرت [illegible] فصيحة وظاهر كلام الكشاف
ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح
على العكس وقيل انها فصيحة [illegible] على التقديرين والمشهور في مثالها قوله [illegible]
[illegible] القول [illegible] اي غير السبب والسبب نحو نعم
الماهدون على ما مر في بحث الاسباب من انه على حذف المبتدا والخبر في قول
من جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف ولما [illegible] والمحذوف اما اكثر من
جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
فارسلوه فاتاه وقال له يا يوسف [illegible]
[illegible]
[illegible] الحذف [illegible]
ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل
وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل يدل على ان الاحكام الشرعية
انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر يدل على
ان المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول
اولى من تقدير الاكل ليتناول شرب البانها فانه ايضا حرام ومنها ان يدل العقل عليهما اي
[illegible] لان [illegible] الدلالة [illegible] من الحروف ومنها

على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فالعقل يدل على امتناع
المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس
المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه
والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى تراود
فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني
اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب
المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له و
تعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف
الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه
واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد من فعل يتعلق هو به
على ما تقرر في القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
في القيام والقعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والرفاء هو الالتئام والاتفاق
من رفأت الثوب رفاء اذا اصلحته ... والاطناب اما
بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة
وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما جبلت النفوس عليه من ان الشيء اذا
ذكر مبهما ثم بين كان اوقع عندها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى لان الالم
لذة الحرمان عنه مع الشعور المجهول بوجه ما الم والمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا لذة ولا الم
واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها الى

واذا حصل لها الشعور بوجه ما العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم بالمعلوم
بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكأنها لذتان لذة الخلاص عن الالم ...
... وما يتخذ لذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل
من الغمام فانه جعل العذاب نائيا من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر
اذا جاء من حيث لا يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من
حيث يتوقع الغيث ... نحو رب اشرح لي صدري فان
اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء
وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون
ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه
اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا
زيد كان المبتدأ مبهما فاعلا اولا وضميرا ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار يشعر بان الاختصار
قد يطلق على ما يشمل الاطناب في بعض الايجاز وهذا موافق لاصطلاح السكاكي
ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في
معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه
حذف المبتدأ الذي هو مصدر الاستئناف وايهام الجمع بين المتنافيين ان يصدق على
واحد وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي
من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما
معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل و
الاختصار ان يقال ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وسمي هذا
توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكأنه جعل التعبير عن المعنى الواحد المثنى المفسر
باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح

بعد الإبهام ويعني بذكره بعده أن يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والإبدال
فلا يرد أن وإما بعطف الخاص على العام لكان أوضح وذلك للتنبيه على فضله أي مزية الخاص
حتى كأنه ليس من جنسه أي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه
شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص
عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى
أي الوسطى من الصلاة أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط وهي صلاة العصر على قول الأكثرين
ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون
في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا وما ترى الآن المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا
لشدته وصعوبته وإما بالتكرير لنكتة ليكون إطنابا لا تطويلا كتأكيد الإنذار في كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله تعالى كلا ردع وتنبيه على أنه لا ينبغي للناظر
لنفسه أن يكون الدنيا جميع همه وأن لا يهتم بدينه وسوف تعلمون إنذار ليخافوا وينتبهوا
عن غفلتهم أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من
هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار وفي ثم دلالة على
أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد كما يقول المنصوح أقول لك ثم أقول لك لا
تفعل فذلك لا للأصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج في
درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج وأن الثاني بعد الأول في
الزمان وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو والله ثم والله فكقوله تعالى وما أدراك ما يوم
الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والإيقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن
يا قوم اتبعون أهدكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع ومنها زيادة
التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن أنت أول حفرة من الأرض خطت للسماحة موضعا

ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول
الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قوله لقد
علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد أني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعد عهده بالمفعول
الثاني وإما بالإيغال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم
البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء في مرثية أخيها
صخر وإن صخرا لتأتم أي تقتدي الهداة به كأنه علم أي جبل مرتفع في رأسه نار فقولها
كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهها بما هو معروف بالهداية لكنها أتت بقولها
في رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق أي وكتحقيق التشبيه في قوله أي قول امرئ
القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خيامنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه
عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض في تحقيقه عيون الوحش وأتى
بقوله لم يثقب إيغالا تحقيقا للتشبيه لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين قال
الأصمعي الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فإذا ماتا بدا بياضها وإنما
شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت
العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبهذا يظهر بطلان ما قيل إن المراد أنه قد
صار بينهم المعاونة حتى ألفت الوحوش حول خيامهم وأخبيتهم ولكنه غير المقصود كما في
الشعر قسما بكل من فيه وقيل ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كما سبقا
غيرها من الشعر كان كالإيغال التام في كل حسن ختم حتى كأنه يتعلق به ذلك
بأن وقعها في البيت ختم وهو أخص لا يختص بالشعر وقيل لا يختص بالشعر
بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فإن قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه

لان الرسول مهتدين لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو
تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي على معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة
ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج
المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل
نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يراد وهل نجازي ذلك الجزاء لان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في
معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله تعالى جزيناهم
بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب الا
الكفور فعلى هذا يكون من الضرب الثاني المستقل بافادة المراد وضرب خرج مخرج
المثل بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في
الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد
اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افائن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة
الموت فقوله افائن مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت
من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو اي التذييل ايضا ينقسم قسمين
آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الاشارة بعض
ما يقتضيه التنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون
لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد
مفهوم كقوله اي قول النابغة ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث اي الرجال المهذب
نفي الحال او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا لانه
نكرة لا تقيد على استقامة حال كونك غير لام له على شعث اي تفرق حال وذميم خصال
اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل
من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال

واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكره بين لان ما يدفع الايهام قد
يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك
غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى وهو صوب الربيع
نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل ولما كان نزول المطر قد يكون سببا
لخراب الديار وفسادها دفع ذلك بقوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى
فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم
فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان
ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل
عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان تكون التعدية بعلى للدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن
هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين
العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم ان ذلك من عجز فازال هذا
الوهم بان حلمه انما هو وقت تزين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة ولا
يكون زينا واما المصراع الثاني فزعم انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم
زين اهله وهو ان غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما
حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد
المفهوم ولا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يبالى به
والذي يخطر بالبال ان معنى البيت لطف ودقة تشعر بكلام المعترض وان المصراع الثاني
تكميل وذلك لان كونه حليما في حال الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا

لما من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فتقوى الدال على
حواسع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم الذي يحمل فيها الحلم يخشاه
العدو ولا يتمكن من مهابته في ضميره مكنه في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يوقع
في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على
حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج
اليه واذا جعل الضمير لله تعالى اي يطعمونه على حبه تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه
لتأدية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا فانه
ان الاسرى لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانما اسري في بعض الليل واما
بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل
لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام والمراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط
او مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان
يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون لله
البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت
في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة
فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي في قول عوف
بن محلم الشيباني ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
يقال ترجم كلامه اذا فسره بكلام آخر فقوله وبلغتها معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وقد يشعر به ما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب
عن الاصل انها والحالية جملة فاما فيها تاكيد ...
عطفا على الجملة قبلها ... والله اعلم بما وضعت
كذا ما يلبس الحال ... ذكره في قوله تعالى ...

العجل من بعده وانتم ظالمون اي بعبادة العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها
او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي كالتنبيه في قول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله ان سوف يأتي
كل ما قدرا ومنها اي ومن الاعتراض الذي وقع
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا قوله
تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض اكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى والثاني بيان للاول فان قوله نساؤكم حرث
لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث
فان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى
منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا
للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف
في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم
والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس
راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين
سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير
ما ذكر مما سوى دفع الايهام لم يجوزوا ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود
ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع
الايهام افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوعه اي الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة
متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او

اوبليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في
جواز ان يليها كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها
فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا
التفسير التذييل وبعض صور التتميم والتكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها
من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث
كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل للاول لانه وصف قومه بشمول القتل اياهم فتوهم
ان ذلك لضعفهم وقلتهم فازال ذلك الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم
وكلام منها دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الا
عراب وهذا مما لا يتم بغير تغيير لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب
بجملة اخرى تشتمل على معناها مسوقة باعرابها لا منها او تاكيدا ويكون الغرض
منها تاكيد الاولى لكلام الا ان يقال انه اعتنى هنا الاشتراط على الاول
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد
لها من الاعراب وبعضهم كونه اي جوز الفرقة الثانية من القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة
فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم و
بعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر وانا على ما ذكره في الايضاح حيث قال
وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكنها لا تشترط ان لا يكون او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا
في احد الموقعين اي في اثناء كلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل

ما كان واقعا في احدى الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او
اكثر منه اطلاق لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل
من الاعراب ولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد
في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة والفضلة
لا بد لها من الاعراب فان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب وايضا
قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر ضعيف لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان
يكون له اعراب فنفي الجملة كلام لا يخرج عن ضبط واما بغير ذلك اي الاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام وما يليه وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين
يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به اولوا الترك الايمان
وانما صرح بتحمل العرش ومن حوله ترغيبا فيما في الايمان وكون هذا الا...
غير داخل فيما سبق كما هو ظاهر لنا ان فيها ومن الامثلة التي اوردها المص في هذا
المقام قولهم بكلمة تعني في قوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان
هذا اطناب التتميم فيما فيه بفضيلة لنكتة لانه لتاكيد والا لم يعلم ان هذا
قوله جرى على التتميم من غير ان يكون تعبيرا عن عاد في القلب كقولهم ...
كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك ... لئلا يتوهم لا
ناسخة فان الواو تجيء للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين الاترى انه
لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب
التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم
انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وهو

نظر لانه ايضا من قبيل التكميل واما الاعتراض عند من يجوز كونه لنكتة غير
دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه
ناقصا عن متساوى اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اى لذلك
الكلام فى اصل المعنى كقوله اى قول ابى تمام يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر
سودد اى سيادة ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر
والناهد المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع وقوله اى قول الشاعر الاخر ولست بنظار الى
جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى المال اعنى الراحة
وبالفقر التعب يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة
بدونها يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه و
مثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة
وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا
القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسى وننكر ان
شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغير ما نريد تغييره
من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا اعتمادا لعزتنا وقدرة
بحيث يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس الى ارائهم
فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل
والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال
ايضا فافهم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب تم المعانى
بعون الله وحسن توفيقه فنحمده على جزيل نواله
ونصلى على محمد واله ونسأل التوفيق فى اتمام الفنين
الاخيرين بمنه وجوده ** تمت الفن الاول

الفن الثانى علم البيان

الفن الثانى علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلا
غة واحتياج البديع فحصل بالبلاغة وانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية
او نفس الاصول والقواعد المعلومة علما حقيقيا فى تعريف علم المعانى قيد الاقتدار
بالتتبع ادراكاتها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد ما ذكره القوم
يدل عليه الكلام الذى يدرك فيه المطابقة لمقتضى الحال والقيد احترز فيه اى فى المعنى الواحد
الجمع واراد بالطرق التراكيب بالدلالة العقلية كما سيجىء والمعنى ان علم البيان ملكة
او اصول وقواعد يعرف بها ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم وارادته مراتب يكون بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف شخص له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى
مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معانى
بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان
فى شىء وتقييد الاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد
فى طرق مختلفة فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى التقييد بقيد وضوح الدلالة وخفائها
لان واضح هو خفى بالنسبة الى ما هو اوضح منه فتقييد الاختلاف بالوضوح يعنى بعضها اوضح
الدلالة من بعضها وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور المعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
الليث والحارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية
كما سيأتى فلا يحتاج الى تعريف علم البيان ما ذكرهنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد
المعنى كما فى المفتاح ودلالة اللفظ يعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن
كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها
فالدلالة هى كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء اخر والاول الدال والثانى
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط

والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار واضاف الدلالة
الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل
فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل
فيها او لا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن و
الالتزام والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح اح على الوجع
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا تكون وهي الدلالة العقلية
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود ههنا
هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف
الطبائع والافهام والمصنف ترك القيد لوضوحه وكون مورد القسمة مشعرا به في بيان التقسيم
بعد ان عرف الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع والمراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج
عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني
للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى فلما كان لا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة
اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ
كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه صفة مركبة لا يمكن اشتقاق صفة منه الا بانضمام رابطة مثل
ان يقال اللفظ يفهم منه المعنى الا على الحقيقة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه
كالمتصف بانفهام المعنى منه بالدلالة وهذا مثل ما قيل في العلم انه حصول صورة الشيء
في العقل اذا عرفت هذا فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام
ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان

او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له
وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة
الى الوضع وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول
الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع
مدخلا فيها ويخصصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وخصت الاولى
بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له
والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين
الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق
انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ
بين اللازم والملزوم واذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق
انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث
انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا
الالتزام فح ينتقض تعريف الدلالات حتى بالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم
على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه و
فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام
الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء له والالتزام
دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة
الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ا
على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال
عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو يراد
به ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد

الاحد المعنيين فاللفظ اما لا يدل الا على معنى واحد وهو المعنى الواحد ان كان تمام الموضوع له
فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي
ان يكون تابعة للارادة من الوضع ولذا نقول بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع
معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة
على الارادة [illegible] التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن [illegible]
الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كان من
المجاز [illegible] الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل
يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد
صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة [illegible]
هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن [illegible] تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم
واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني
بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في [illegible]
حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن [illegible] الموضوع له
كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره [illegible]
المخاطب عرفيا او غيره ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت باعتقاد المخاطب [illegible]
عام لانه المفهوم من اطلاق العرف [illegible] واصطلاحات ارباب [illegible]
ذلك مما جرى [illegible] وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر [illegible]
اللزوم الذهني ووجه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك [illegible]
الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما
او بغيره من قرائن الاحوال فالظاهر ان مراده باللزوم الذهني [illegible] الدلالة
[illegible] لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل
اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا [illegible]

دلالة

دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اعني ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها دالا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان
كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى
بطريق المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا
مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات [illegible]
اياها [illegible] من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها
لم يفهم [illegible] المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا
دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ
انه عالم بوضع كل منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل
واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها
دالا او يكون عالما بوضع بعضها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
لا يكون كل واحد منها دالا [illegible]
فيها الوضوح فان قلت لم يتوقف فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة متوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ [illegible]
مما قيل ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم
المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق [illegible]
لم يكن بعضها اوضح من بعض [illegible] بعض الالفاظ المخزونة في الخيال
حاضرا معانيها في العقل [illegible] لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد
بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول [illegible]

في اسقاط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر وتحقق
تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر الالفاظ على الحس فالمعاني على العقل والجواب ان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها
من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا
عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني
في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع وبطوئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص
والاوقات ويتأتى بالعقلية اي الايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف
مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون للشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
لقلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بها بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان الشيء واحد ملزومات
لبعضها اوضح لزوما لبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه
في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارجي بحيث
يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط
متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا
زيد جواد يمكن تاديته بلوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما
في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الآخر الذي ذلك المعنى
من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على
التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل بل الامر بالعكس لان فهم الجزء
سابق على فهم الكل والمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا

الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه
من الموضوع له فالمعتبر سواء ذلك ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم معنى الكل
وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس قد
يخطر بالبال ولا يخطر النوع بالبال وقد يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد
بالمعنى الواحد ما يريده المتكلم من الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا
لما ذكرت ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية فلا تعيين
المعنى الواحد بما ذكرتم الاحد عليه اللفظ ولا اساعده كلام صاحب الايضاح لان المجاز
المفرد بابه وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكنايات انما هو في المعاني
الافرادية كذا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان يكون الكلام اوضح دلالة
على معناه التركيبي يجوز ان يكون بحسب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو
جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا معنى تركيبيا تراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة
على ما هو المعنى التركيبي بطريقتها داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد
التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لنا من الكلام في هذا المقام وهو
بعين موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له مع جواز ارادته معه
سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على
ارادته او ارادة ما وضع له فمجاز والا فان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له
فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من
اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والا
انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان المعتبر
في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من قرينة
على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها الخ المراد

فإن المجاز هو اللازم مع قيام قرينة على عدم إرادة الملزوم بخلاف الكناية فإنه يجوز أن يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع أو يحتاج إليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع أيضا ليوافق الوضع الطبع (ثم منه) أي من المجاز (ما يبتنى على التشبيه) وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه فذكر المشبه وأريد به المشبه صار استعارة (فتعين التعرض له) أي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة لابتنائها عليه (فانحصر) المقصود من علم البيان (في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية) فإن قلت إذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون أن يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لأنه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع من أن يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق أن يجعل أصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وأنت خبير بما فيه من الاضطراب ... علم البيان ... من التشبيه الاصطلاحي والمجاز والكناية ... تحصيل هذه المباحث في غير المقامات التي أوردها فلو قصد هنا إلى التشبيه ... بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الأول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو أخص من مطلق التشبيه أعني التشبيه بالمعنى اللغوي أشار أولا إلى تفسيره فقال (التشبيه) أي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه تبتنى عليه الاستعارة أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود إلى المذكور الخصوص واللام في التشبيه الأول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت فهي عين الأول فليس على إطلاقه يعني أن التشبيه (الدلالة) هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا إذا هديته له (على مشاركة أمر لأمر في معنى) فالأمر الأول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو ... (والمراد) ههنا (بالتشبيه) المصطلح عليه في علم البيان (هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت أسدا في الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أظفارها (و) لا على وجه (التجريد)

نحو لقيت بزيد أسدا ولقيني منه أسد على ما سيجيء في علم البديع فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه فالتشبيه والاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فيدخل فيه نحو قولنا زيد أسد ... الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لأن الاستعارة التخييلية هي إثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة أمر لآخر عند المصنف لأن المراد بالأظفار عنده معناه الحقيقي على ما سنحقق إن شاء الله تعالى (فدخل فيه) أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو زيد كالأسد أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه فالأول نحو قولنا زيد أسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي أي هم ثم قال المحقق على أنه يسمى تشبيها لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام ويجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر التشبيه إن شاء الله تعالى (والنظر ههنا في أركانه) أي أركان التشبيه فهذا المقصد إنما هو في أركان التشبيه المصطلح (وهي) أربعة (طرفاه) أعني المشبه والمشبه به (ووجهه وأداته وفي الغرض منه وفي أقسامه) وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه أعني الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه وإما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو زيد كالأسد في الشجاعة (طرفاه) أي المشبه والمشبه به قدم البحث على طرفيه لأصالتهما لأن وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والأداة آلة لبيان التشبيه ولأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والأداة فالطرفان (إما حسيان) أي المشبه والمشبه به مدركان ... بإحدى الحواس كالخد

مطلب التشبيه

التقسيم باعتبار الطرفين

والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذي لا يسمع الا من قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء
الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم
والحرير في الملموسات وهذا كله ثمانية انواع يتبع الاول الصوت الضعيف والهمس والنكهة
لان المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه
قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان
عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على
ما يجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول
كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق
وهي كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول
غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون
جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول محاول المبالغة في
وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان
في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان
يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ
فلما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة كالقوة العاقلة مثل
الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار و
تسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل
ضبطا فاشار الى تعميم الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس
الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قوله

او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما
كما في المشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان
وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حماها ... فيها ذلك
اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان كلا من الاعلام والياقوت المنشورة على الرماح الزبرجدية
حتى يدركه الحس انما هو مدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة
مخصوصة به لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل
منها محسوسة بالبصر والعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا
باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي اي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير
متنزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولكنه لو ادرك لم يدرك الا بها اي باحدى الحواس
المذكورة فبالقيد الاول يتميز عن الحسي وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله ايقتلني
والمشبه في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال
يقول الشاعر ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني وحسبي في القتل والحال ان مضاجعي وملازمي
سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال صافية مجلوة
ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما
لم يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في
هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق
الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث
الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تتادى الى الخيال من طرق الحواس
اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ونحوها ليست من المعاني
الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل لو وجدت
لم تدرك الا بها ... تحقيقه ... ومن البحث في
في هذا المقام ان من قول الادباء ... مخيلة ومفكرة ...

الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان
أو انسان له رأسان وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس تستعملها
على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة العاقلة
وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت
بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس
كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان
أي ومن العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والألم الحسيين فإن
المفهوم من اللذة والألم عند الاطلاق العقليان فإنهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات
كالعلم والحياة وتحقيق ذلك أن اللذة إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك
والألم إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي أما الحسي
فكإدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها أو كإدراك الذائقة الحلو واللامسة
والباصرة بالملاحة والسامعة صوتا حسنا والشامة رائحة طيبة والمتوهمة صورة شيء
ترجوه وكذا البواقي فهذه مستندة إلى الحس وأما العقلي فلأن القوة العاقلة لا تدرك
المدركات الحسية ... فهذا الإدراك ونحوه وهو العقلية وقد ظهر بهذا أن الأولين أعني اللذة
ليسا من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الأخيرين وهذا ظاهر وأما اللذة والألم الحسيان
فلا اشتباه في أن الإدراك فيهما ... ليس مما يستند للحواس الظاهرة دخلا بالعرض
فيما هو المدرك بإحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم
والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه أي وجه التشبيه هو المعنى الذي
يشترك الطرفان فيه تحقيقا أو تخييلا وإلا فزيد والأسد في قولنا زيد كالأسد مشتركان في الوجود
والجسمية والحيوانية وغيرها من المعاني مع أن شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي
له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه
الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة

في الأسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل أن لا يوجد في أحد الطرفين أو كليهما إلا على سبيل
التخييل والتأويل نحو ما في قوله أي وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين
دجاها أي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي أو للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فإن وجه
الشبه فيه أي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة
بيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي أي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به أعني السنن بين
وذلك أي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل أنه أي الضمير للشأن لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن أن ينال
شبهت أي البدعة وكل ما هو جهل بها أي بالظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق
العكس إذا أريد التشبيه أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لأن السنة والعلم يقابل البدعة
كما أن الجهل النور يقابل الظلمة وشاع ذلك أي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم
كالنور حتى تخيل أن الثاني أي السنة وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق نحو أتيتكم بالحنيفية
البيضاء والأول على خلاف ذلك أي تخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام
نحو شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار أي بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق
والأول مما له سواد وإظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها أي
تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب أي أبيضه في أسوده فيما شاهده
متحقق أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى
يحسب أسود فقط ظهر اشتمال النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع على كون كل منهما
شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا
قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكأن النكتة
فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هي التي لاح بينها ... ووجوب الاشتراك
بين المشبه والمشبه به فسد جعله أي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام
كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لأن هذا المعنى مما لا يشترك فيه
النحو لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة لأنه إذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول

مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه واتقى الفساد عنه وصار مستفادا منه

المراد منه فان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لو قوعه

عبثا او بجهوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة

بان يجعل في الطعام القدر المصلح له فيصلح او اقل او اكثر فالحيوان وجه التشبيه فيه كون استعمال

مصلحا واهماله مفسدا لان المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على

المرادات الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة

المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح فاما ما يتخيل وجه التشبيه كون القليل مصلحا و

الكثير مفسدا فلا يناسب لان كثرة النحو استعمال وجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو

مما يفسد به الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين

وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى

او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب آخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال

هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن واما خارج عن حقيقة الطرفين ولا

يكون معنى قائما بهما او لهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات

متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة

بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان

فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة بالجسم حدا واحدا كالدائرة او حدان

كشكل نصف الدائرة او ثلثه او حدود كالمثلث والمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار

كم متصل قار الذات ... لذاته واحترز بالاتصال عن ان يكون لاجزائه حد

مشترك فيه احترز عن العدد وبكونه قار الذات عن ان يكون اجزاءه المفروضة ثابتة

فيه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان

قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين

حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وعند الحكماء

تختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج

جعل المقادير والحركات من الكيفيات خطأ لان المقادير من مقولة الكم وهي التي تقتضي القسمة لذاتها

والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي القسمة لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد

بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والمتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء و

بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي

هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة و

والاغماد والتحريك والنقر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر

السمع قوة مودعة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات

الضعيفة والقوية والتي بين بين من الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل

من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة

المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف بحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا

الاختلاف في صلابة المقروع وملاسته كما في ... او في المنفذ

الضيقة او سعتها كما في المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة

في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرارة والمرارة والملوحة

والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة

في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها

الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها

كرائحة المسك او الى ما يقاربها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله

يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل

الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات

فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية

من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة

كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك

والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة

قوله كالبلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف
مقابلها [illegible]
[illegible] الى الجسم الثقيل [illegible] والقصود
امثال هذه المباحث [illegible]
[illegible]

وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن و
يكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا لسهولة [illegible] قبول الغمز الى الباطن
من الرطوبة ويتاشكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه
عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما
الحقيقة سبب مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا امسكه في
الهواء فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه تحت
الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف
واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية
عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة
الانفس من الذكاء او حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء و[illegible]
سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج [illegible] بواسطة كثرة مزاولة المقدمات
المنتجة والعلم وهو عند [illegible] حصول صورة من الشيء عند العقل و[illegible]
[illegible] وعلى الملكة التي يقتدر بها على استعمال موضوعات
لغرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة
للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا
تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وغريزتها انها ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية وبعض يسميها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية [illegible]
مختلفا في الخلق دون الغريزة وذلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلها [illegible]
ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حسية والحقيقية لا يطلق على ما يقابل الاضافي [illegible]
لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس
فانه هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب [illegible]
الاعتبار معنى لا يتحقق مفهومه الا بعد تعقل [illegible] الصورة الوهمية الشبيهة [illegible]

او انتساب للخيبة والحكم بها اشار صاحب المفتاح حيث قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي
كالكيفيات النفسانية وبين اضافي [illegible] ككون الشيء مطلوب الوجود او العدم
عند النفس او كونه [illegible] واعلم ان هذه التشبيهات التي
على اقسامها احكام متفاوتة قبولا ورد [illegible] احتاج من السبك الى اطلاعه على
[illegible] الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب [illegible]
البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق
اللطائف المودعة فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا
من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور
او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور [illegible]
وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي واما
متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غير واحد اما بمنزلة الواحد او
واما متعدد بان يعتبر امور متعددة ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ولهذا
خالف المركب الذي بمنزلة الواحد لانه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور بل في
الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذا المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف بان يكون
بعضه حسيا وبعضه عقليا والمتعدد الحسي [illegible] ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما
حسي او عقلي او مختلف كيف ما كان وجه التشبيه هو الجمع المركب دون كل واحد منها
ويلزم الحكم في المتشبه [illegible] حسيا [illegible] وجه الشبه سواء كان تمامه
حسيا او متعددا [illegible] ان يكون المشبه والمشبه به حسيين فلا يجوز ان يكون كلاهما
عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء فان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين
موجود فيهما [illegible] بالعقل لا بالحس الخيالات
المدركة بالحس لا يكون الا جسمانيا [illegible] يجوز ان يكون طرفاه
عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل
من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف [illegible]

حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن
كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس قيل هو
أي وجه الشبه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي قطعا لأن كل وجه الشبه
مشترك فيه لاختلاف الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لأن الجزئي يمنع نفس تصوره من
وقوع الشركة فيه وكل وجه شبه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لأن كل حسي فهو موجود
في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هو كذلك فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه الشبه
بحسي قلنا المراد بالحسي المذكور في وجه الشبه أن أفراده أو جزئياته مدركة بالحس
أي بشبيه الوجه الحسي أن أفراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر لكن
الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدركه إلا العقل واعلم أن هذا الجواب [illegible]
المفتاح وهو أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي لأن المصنف قد [illegible]
[illegible] الواحد الحسي [illegible] في تعداد أمثلة الأقسام المذكورة ووجه ضبطها
أن وجه الشبه إما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الأولين إما حسي أو عقلي والأخير إما
حسي أو عقلي أو مختلف فصارت سبعة أقسام وكل منها طرفاه إما حسيان أو عقليان أو
حسي والمشبه عقلي أو بالعكس [illegible] في التلخيص [illegible]
[illegible] فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء يعني خفاء الصوت
[illegible] المسموعات [illegible] وطيب الرائحة [illegible]
وتلك [illegible] في تشبيه [illegible]
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء
عن الفائدة والجرأة [illegible]
[illegible] الأنفس [illegible]
صادرة [illegible] الأسد فيه [illegible] الجرأة [illegible]
الموصلة إلى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه [illegible]
فإن الوجود والعدم من الأمور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة أو غير [illegible]

حقيقة ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك
وحكما من أحكامه كإثباتك للرجل شجاعة الأسد وللحجة حكم النور في أنك تفصل بها بين
الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الأشياء فإذا قلت للرجل العاري عن الفائدة هو معدوم أو هو
والمعدوم سواء [illegible] في وجوده كما إذا قلت ليس هو بشيء
هذا الأسمى تشبيها [illegible] كالمعدوم [illegible]
[illegible] بالعدم [illegible] هذا الظاهر فلا مضايقة فيه
وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد فطرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيهما المشبه عقلي
والمشبه به حسي فبالعلم يوصل إلى المطلوب ويفرق بينه وبين الباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب
ويفصل بين الأشياء وتشبيه العطر بخلق كريم فيهما المشبه محسوس والمشبه
معقول ففي الكلام لف ونشر وهو ظاهر [illegible] هذه الأمثلة [illegible] ما فيه
شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والإيضاح
من أمثلة العقلي [illegible] تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي إدراك الإدراكات
أن المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراك [illegible] والحياة شرط الإدراك
والحس [illegible] الشرط [illegible] كونهما طريقا إلى الإدراك [illegible] لأن المراد
بالعلم هو العقلي [illegible] وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كان وجه
الشبه بين الجهل والموت [illegible] الانتفاع [illegible] والمركب من وجه الشبه لا
باعتبار حسية الطرفين [illegible] الحسي [illegible] لا يكون طرفاه إلا
حسيين [illegible] باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر
مركب فإن قلت ما معنى الإفراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه
المركب دون وجه الشبه الواحد قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به
أن يكون حقيقته مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة أن الطرفين في قولنا زيد كالأسد
مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة أن وجه الشبه في قولنا زيد
كعمرو في الإنسانية واحد لا بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب أن يقصد

اشياء مختلفة او الى صفة او صفات الشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به

او وجه تشبيه ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه

والمشبه به هيئة منتزعة [illegible] ولا يخفى عليك ان وجه الشبه اولى

بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لا مدخل في حقيقته لتركيب

طرفاه بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى عدة

وتنتزع منها هيئة [illegible] تجعلها مشبها او مشبها به انما يكون اذا كان

وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما

امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة

واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد [illegible] نظر

الحسي فيها اي في حقيقة التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه في قوله قيل

المفتاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحية

عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كذا في هذا البيت حين نورا [illegible]

كذا في اسرار البلاغة [illegible] من الهيئة بيان لما

الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا

في الواقع على الكيفية اي حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص من الطول

والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة

الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما في العنقود

في رأي العين بين تلك الانجم وهذا المعنى الذي ذكرنا في تفسير الكيفية هو كلام الشيخ

عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص [illegible] والقرب والبعد وشرح صاحب

المفتاح بالكيفية والمقدار وجمع بينهما فكانه اراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا في

اعني ما لها من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص

الشيخ من الكيفيات [illegible] بالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب والتباعد على

ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها

انما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين

نوره فيجوز ان المفرد قد يكون معناه مقيدا وانه لا يقتضي التركيب [illegible]

في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع

فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل

تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جهة [illegible] الظاهر [illegible]

من اللطائف التي قصدها الشاعر [illegible] عليه [illegible] وقوله من الهيئة

بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة

متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه لا حققه

الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه

لا تشبيه النقع بالليل من جانب والسيوف بالكواكب من جانب فلذلك وجب الحكم

باسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق فانه لو قلنا كان مثار النقع

بل وكان السيوف كواكب [illegible] الاسياف [illegible] الواو فيها بمعنى

مع [illegible]

ولو [illegible]

صفة [illegible] الكواكب [illegible]

[illegible]

السيوف [illegible]

التشبيه [illegible] من جهة واحدة [illegible]

في حال احتدام الحرب [illegible] وحركات

سريعة في جهات مختلفة واحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة

والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم

بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه الدقائق كلها في نفسه

وفي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها في تهاويها

تقطيع [illegible] ولا يستطيل [illegible] ما اذا [illegible] صورة
الاستدارة عن كلامه وقوله [illegible] وحكم الصلة لقصد [illegible] ليس عطفا [illegible]
وهو مما يظن [illegible] مع [illegible] العطف [illegible]
[illegible] وحكم الصلة [illegible] المراد [illegible] يعني [illegible]
والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان [illegible] مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد [illegible] الهيئة الحاصلة من [illegible] اجرام [illegible] مبسوطة على [illegible]
خضر مستطيلة [illegible] فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه [illegible]
نهار مشمس [illegible] بهذه الزيادة تحقيق [illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] المشبه الذي [illegible] في الهيئات التي تقع عليها
[illegible] الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما [illegible]
فيها التركيب [illegible] وجه الشبه [illegible] الحركة [illegible]
من اوصاف الجسم كالشكل واللون [illegible] البلاغة [illegible]
[illegible] الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة [illegible]
في التشبيه من وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف [illegible] الحركة
حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي وجه الشبه [illegible] في قول ابن المعتز
والشمس كالمرآة في كف الاشل [illegible] الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان
ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له [illegible]
[illegible] الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا
احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا
كانت في كف الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد
من اختلاط [illegible] في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف [illegible] في الثاني
من اختلاط [illegible] حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه

الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان
[illegible] مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم [illegible] لا تركيب فيها لاتحاد
[illegible] ومن حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار
اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى [illegible]
تركيب لان المصحف يتحرك [illegible] حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين [illegible]
حالة الى جهة واحدة قال الشيخ [illegible] هيئة من هيئات الجسم في حركاته [illegible] واحدة
[illegible] الشيخ [illegible] وكلما كان التفاوت [illegible] الجهات التي تتحرك
ابعاض الجسم اليها كان التركيب في هيئة المتحرك [illegible]
[illegible]
[illegible] وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله [illegible]
[illegible]
جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل [illegible]
[illegible] والمصطلي [illegible] الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه [illegible] اقعائه
فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من
المواقع وكذلك صورة جلوس [illegible] المصطلي بالنار الموقدة على الارض ومن
ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل
او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل
مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل [illegible] الجهات الثلاثة [illegible]
[illegible] والتشبيه بالمتمطي [illegible]
[illegible]
[illegible] في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
[illegible]
[illegible]

وان الماء هاهنا كما فيها وكذا في جانب المشبه والمراد [illegible] وجه الشبه من متعدد فيقع

الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا

غمامة يقال ابرقت لقوم اذا اصابهم ببرق [illegible] او المويه والمعنى [illegible]

[illegible] الوجه [illegible] اذا [illegible] من [illegible] الاسى [illegible]

لذلك [illegible] الغمامة لقوم اي تعرضت لهم [illegible] واوصل

فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت

قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي

الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور غمامة لقوم عطاش [illegible]

بالقصد الى [illegible] باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود [illegible]

اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان [illegible] في ان يظهر للمضطر الى الشيء

اليه امارة وجوده [illegible] شرح [illegible] في قوله [illegible]

هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى [illegible] الطرفين [illegible]

[illegible] في تعدد التشبيه [illegible]

يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد [illegible]

الاختصار [illegible] الغرض من الكلام [illegible]

[illegible] بين الصفتين [illegible] في البيت [illegible]

[illegible] ومؤيس [illegible] الاخر [illegible]

[illegible] من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخر [illegible]

[illegible] بالماء في الصفاء [illegible]

[illegible] قولنا زيد [illegible] لافادة [illegible]

[illegible]

[illegible] الاستعارة بالكناية [illegible]

التشبيهات المجتمعة [illegible] التشبيه المركب [illegible]

ترتيب الثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا

قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات ترتيب مخصوص بل لو قدم

التشبيه بالبحر او السيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه

واعلم وقد عرفت ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد وكلما فرع من

الثلاثة اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة

في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي

النزو على الانثى [illegible] في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد

المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة [illegible]

اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه الانسان بالشمس واعلم انه قد

ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه [illegible]

وعند التحقيق المراد هيهنا بالشبه التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين

فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة

تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة [illegible] او تهكم

واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون

للتمليح والتهكم وانما الفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة

من غير قصد الى الاستهزاء والسخرية فتمليح والا فتهكم وما يقع في شرح المفتاح من ان التمليح

ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر فانما هو [illegible] التمليح

للتهكم والاستهزاء [illegible] تقديم اللام على الميم كما سيجيء

[illegible] هو اشارة الى [illegible] قصة حاتم [illegible]

[illegible] الابيات [illegible]

[illegible] والتمليح [illegible] لاشتراك الضدين فيه [illegible] وجه الشبه

[illegible] والاسد [illegible] وكذا بين البخيل وحاتم

[illegible] التمليح ولا التهكم [illegible] الجبان كالشجاع في التضاد اي [illegible] كل واحد منهما

مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون

لما اخبر بكون هذا من الملاحة والتهكم ثم تفرع كما جاء في قوله تنزيل منزلة التناسب لم
له الصلا قلت التحقيق على ما ذكرنا ان قولنا الجبان هو اسد والبخيل هو حاتم قد تصريح بوجه الشبه
ونبه تمثالا ان تنزل التضاد في صلب التصدية ان قولنا هو اسد في الجرأة و
في الجود ومعلوم ان الماسك في التشبيه هو شبه الجرأة والجود في الجبن والبخل منزلة
الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لا غير كما في الصدية لا يخفى في الاكاذيب المضحكة
وجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح والتهكم هذا
يفهم من هذا المقام (واداته) اي ادات التشبيه (الكاف) وكأن قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر
نحو كان زيدا اسد وعند الاكثر مشتقا نحو كأنك قائم لانه ليس في قولنا التشبيه هو الشيء
بنفسه وقيل ان كأن للتشبيه مطلقا والتقدير كأنك شخص قائم
تجعل الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم
لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قمت وكأنك قائم عند الظن بثبوت الخبر من غير
قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا
كثير في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) مما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
وما يؤدي معناها (والاصل في نحو الكاف) اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ
نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه (ان يليه المشبه به) اما لفظا نحو زيد
كالاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه هو مثل المستوقد
او حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات
ورعد وبرق فلا بد من التقدير اي كمثل ذوي صيب ودلالة قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف
مثل لقيام قرينة اخرى عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا (وقد يليه) اي نحو
الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لما ذكر
في الكشف والايضاح فيما يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء
اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره فعلى انما ذاك

او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين

المشبه به مفردا مقيدا لم يكن من قبيل ما يلي المشبه حرف التشبيه وقد صرح المصنف بان
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من
انصاري الى الله ليس من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لان المقدر كون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى بن مريم من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان
مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي وقت خفوقه والمشبه به وهو كون الحواريين
انصار الله مقدر يلي الكاف كما في قوله او كصيب على تقدير ما اقيم مقامه اذ لا يخفى ان
ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال
صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فهو هم
من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به
فنقول بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصار الله
كون المؤمنين والشارح العلامة قد زاد على هذا البعض بان الآية لا تكون من قبيل او
كصيب من السماء فيه ظلمات وان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه فيه وهذا
منه لا المراد هنا ان قوله اوقع التشبيه انما التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره
وقت قول عيسى كما هو صريح في الكشاف والمشبه به محذوف مضاف
اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نحو ما ذكره الشارح في توجيه لفظ
كلامه رد هذا القول ... وقع التشبيه او تشبيه كون المؤمنين
انصار الله على ان الآية للعهد ... الى كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا
ويستلزم ... قول عيسى ... ما هو صريح معنى ان المشبه كون المؤمنين
انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا او يحتمل
ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كون قول
عيسى ... وجعل المراد ... قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون

لانهر جوار بيت النبي صلى الله عليه وآله او جوار في الجنة وعطف نهوا شاه و قد يليه
غيره اي غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال
عليه كما قلنا ان ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال
والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط
به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك
بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كأن لم يكن
فان قلت ههنا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله
او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه بل ينبغي ان لا يعرج اليه بخلاف قوله او كصيب فان
الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان هذه الكيفية
المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما
مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل تقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة
زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها
بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وتركها خالية هذا كلامه فان قيل ههنا ايضا طلب
الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه
ليس ذوات ذوي الصيب بل هيئة صفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل ولا
على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما
في قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية بل الجواب انه لما عطف باستعطاف والتقدير فيكون
مثلا ذوي صيب او لم [illegible] من الاقتصار على تقدير ذوي [illegible] على المقصود

مقصور عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا اقتباسا وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال
ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه
محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا
ان قرب التشبيه وادعيت انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد
لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد لم يبلغ
يتحقق بانه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع
بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على
حقيقة وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد
اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه
اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني
بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تتناهى بعض
احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منه فاحتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه
لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت
اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا
لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم
الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها لما له شبيه بحال المسك ولم يشبهها
ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على
اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد اذا علم لون المشبه

به دون المشبه والاول يكون في بيان الحال الاجانبية او مقدارها او بيان امكانه او حال
المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود
بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل
بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها
الا ان قلت لا فائدة يحسن بوصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كان لا آخر له
فلا تجد له من الانس ما تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطفاق المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكساعة لا تشعر
فيه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم
بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت في السرعة اذا هو كالبرق ونحو ذلك او مثل ذا في ذكر الدلالة
على معنى او عرضه ولم تذكر عنه شيئا يسمع لحياد في فيهم من الانشقة بانه ادلة
من الشاد قوله اذا هو التقى من خشية عرضه وبكيت من ذكر الصواقع حابسا وهذه
الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي ان يكون المشبه
به بوجه الشبه اشهر واتم هذا ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة تقتضي ذلك وليس
الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه
عليه ويجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا
الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان العرض
مجرد الاخبار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون
المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على
ما هو عليه ولعل قائلا قالوا لان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان
كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الانس
الاخير اميل في التشبيه به مرباد في التقرير والتقوية اقدر وان قلت لم خصص هذه

الاربعة بنا قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية
لصحة تشبيه وجه الحبشي بالسواد بمقلة الظبي في التزيين مع ان السواد فيها
ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه
المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف
بل كلما كان المشبه به ابعد واخفى كان التشبيه بمقتضى هذه الاغراض اوفق وقد
اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي فانه قال لا يخفى ان المشبه ان يكون اقوى
جهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها فلا يصح ان يكون المشبه
لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لاجراء في معرض
والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس به التقرير الى
او في معرض الاستطراف كما في تشبيه الجمر فيه ببحر من المسك موجه الذهب
لامتناع وقوع المشبه به وهو الجمر الموصوف على الواقع في الخبر المذكور للمستطرف
المشبه اعني رؤية الفحم فما جعته اياه او لوجه الاخر اي نقلا للمبتدء معرفة
حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه لما مار
في استطراف المولد كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم
صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف
خاليا عن التعليل وقيل معناه مثل ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول وعطف
صيانتك لا مدوبا والملة فدليله لا يطابق دعواه الا ان يقال وجه كون
به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا يجب كونه زيادة في التقرير الا في معرض التزيين
او التشويه او الاستطراف كون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او
الندرة ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا
وح لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه
اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه

في بيان مقداره

او بيان مقداره فكر يجب ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم شيء في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة
تقريره عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض
بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه
مرفوع معطوف على بيان امكانه او تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود
بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او
استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة
وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به
نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور
المشبه كما في قوله ولازوردية تزهو بزرقتها
بين الرياض على حمر اليواقيت يعني الازهار والشقائق الحمر شبه التشبيه
باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه
الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق
بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وفيه وجه آخر انه اي المشبه
يريك ... وكل شيء ...
الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف
به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام
انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص
في وجه التشبيه مشبها به قصدا الى ادعاء انه اكمل كقوله وبدا الصباح كأن غرته
وبدا الصباح كأن غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم قيل لغرة الشيء

لاكرمه وغرة الصبح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة
على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء
اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع
المدح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر
في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود
الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به
بالزائد في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما قصد
فيه الحاق الناقص في وجه الشبه على ما قرر فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا
سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجدا فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين
في وجه الشبه كقوله تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي
فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ثم قال
اسيل الدمع والمطر اذا هطل وسيلت الشيء فالباء في قوله بالخمر للتعدية او
من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر
ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه
وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير
في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد ذلك

من ذلك لو جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لا يتم المراد في ذلك فان قلت
ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر
مشبها به لغرض من الاغراض وبسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان
لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني
في الاغلب على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه التشبيه او في الغرض منه
واما النظر في اقسامه فيكون له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه
وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق
واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة
اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس بلا خرق في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس
لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه في الاعتناق كاللباس او لان كل واحد
منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان
قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه
لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على
طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه
على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه
هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم
التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالاضافة وقد يكون
بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به
وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل
بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب

في بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجيء تشبيه
المركب بالمركب بان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما
صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب
تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية
حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى صارت شيئا واحدا باخرى
مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد
طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن
على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط حسن لكن
اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من
طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية
وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله في صفة البرق والمشترك فيه في شامخ الرفعة
مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا فانه لو قيل البرق كمصحف
من القوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يتعين لكل جزء من اجزاء
احد الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الاصح ان هذا التشبيه من
التشبيهات المركبة التي لا تتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به
وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتها من المفرقة فلا بد من تكلف
وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان
بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد
بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة
اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو

الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر
مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجر باغصان والفرق بين المركب والمفرد
المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه في قولنا هو كالراقم على الماء هو الراقم
بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب
من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة
الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس
من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها
ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ
من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكلام ما ذكره المصنف
اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وبين تشبيه الشاة الجبلي بانه قصد
في الاول الى هيئة لا يتخلل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني تعسف وامر
تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا
اقصى نظريكما واجتهدا في النظر فان تقصيته او بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا
وجوه الارض كيف تصور اي تتصور حذف منه التاء يقال صورته فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر
الربى خصها لانها انضر واشد خضرة لكنها اكثر في ذلك النهار المشمس فكانما هو اي ذلك
النهار المشمس الذي خالطه ازهار الربوات فنقصت باخضرارها
من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد مقمر فالمشبه مركب والمشبه به
مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو
انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات
اولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد

الطير كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب
والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد
تشبيهها ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان
يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله النشر مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم
الطيب الرائحة وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية
كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله كانما
يبسم عن لؤلؤ منضد او برد او اقاح جمع اقحوان
وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء
التلف ... لان ... على انه تشبيه لا استعارة
ثم قال في هذا الكلام انه يحتمل ... ان يكون من تشبيه الجمع
الشباب ... اليابس ... والانس ...
قوله باعتبار الطرفين الى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول
تمثيل وغير تمثيل الثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد

اى امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة

في كف الاشل وتشبيه الكلب البدوي الحصلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا

التورية الآية والتشبيه في قوله لا امرئ قوم ما اعطانا السيف الى غير ذلك وقيد

اى المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه

وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود

بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه

فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم

كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل على تفسيره اخص منه على تفسير الجمهور

واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل

التشبيه المنتزع من امور فاذا لم يكن التشبيه عقليا لم يقل انه يتضمن التشبيه فلا يقال

فيه تمثيل او ضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب لها اسم

مثلا لكنا لا نقال ضرب الحسن مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو خلافه اى

خلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي

ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل

عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه

وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اى يفهم وجهه

العقل المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة

كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء لا يدرى اين طرفاها

اى هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه

كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا

وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو

لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الافراغ منها يكون طرفا وما يقابله وسطا وذكر جار الله

ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت

وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وقد ثكلتهم

سئلت من بينها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم

ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف

المهلب للحجاج لما سأله عن بنيه وايهم افضل منه اى من المجمل قوله منه دون ان يقول

اما كذا واما كذا اشعارا بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه

وهذا عطف على قوله منه ظ ومنه خفي اى ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف

احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد

فقولنا نحو الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل

لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اى ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به

وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى

اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه

كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن

كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله

قول ابي تمام في الحسن بن سهل يصف حاله في الرضا

الرضا في ساعة الغضب صدفت عنه اى اعرضت ولم تصدف مواهبه عني

وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه اى

شبابه وريقه اى اوله فاصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله واوله

وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا

وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران

بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض

عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الايادي لمن يعطيه

ومن هنا احتج عنه اولم يطلبه كالغيث كانه تركه لعدم الظفر بمثاله

واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء

وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
والثاني ان يكون امرا مستلزما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه
مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي الشيء الذي يكون وجه الشبه
لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي
وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل
والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات المدركة بالذوق وهذا التسامح لا يكون
الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ونحوه ان
يكون من ظهر التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق
لا يكون الا عقليا امر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح
ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
مثلا وهو امر حسي قطعا جرهم ذلك الى ان تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما
الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور
المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفيه نظر لانا نجعل وجه الشبه
في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا
الخد كالورد في الحمرة هي الحمرة التي هي من المحسوسة ايضا فكيف يكون الاول من التسامح
وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم
في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح
وتسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه
الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فيهما لكنهم
سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل واما تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار
وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي
اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول

الراي لظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل
فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه
شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
بالارادة ناطق فان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من
الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية
تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذا نقول في النظرة الاولى حمقاء وفلان
لم يمعن النظر ولم يستقصه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح
وغير ذلك في المرتبة الثانية ما لا يدرك في المرتبة الاولى واما قليل عطف على امرا
اي لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء
مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في
المقدار والشكل فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن
اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف
اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس
بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور
في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس
سببا لظهور المرتفع الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة
في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الصورة الثانية يعارض التفصيل
كل من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه
الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال وقسم الاول واما
بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو خلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل
فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء

وجهه قريبا ومنه الخ وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة الحاصلة المذكورة فيما
سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الا
الاضطراب بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندوره اي ندور حضور المشبه
به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما
مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا
خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره
ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سبب العدم
ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما
فلا بد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغرابة فيه اي في تشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني
قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء
واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض و
عدم البعض كل ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر عليهما قال ويقع اي التفصيل
على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود
بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كأن سنانه
سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار
البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك وصفين او اوصافا
فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك
في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر
من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه اعرفها ان تأخذ بعضها وتدع بعضها

كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنان وجرده والثاني ان
تنظر من المشبه في امور ليعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما اعتبر في تشبيه
الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة
في القرب باعتبار ذلك في العنقود الملاحية متى ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة
كما في ... فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال
اعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد
تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون
تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد
قد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب
دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل ولان الاسماع
والاسماع مجة عنه ... لا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني
المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا
ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظما ويكون بعدم الظهور ...
ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني
الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل و
اجتلاء من الفكر اذا صادفتها قويا وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود
والمعقد المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ
واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب
المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق
هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب
مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة
وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت ضمني غير صريح
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله

ولم يعارض ضوءه في الحسن والبهاء الأوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر [illegible]
إذا نظرت ... بالأقتاب بما فيها وقوله أو قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا
لو لم يكن للثاقبات أفول فإن تشبيه العزم بالنجم مبتذل إلا أن الشرط المذكور
أخرجه إلى الغرابة ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو أن يقيد المشبه أو المشبه
به أو كلاهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام ومنه
قولهم هي بدر يسكن الأرض أي لو كان البدر يسكن الأرض وهذه القبة فلك ساكن أي لو كان
الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه أشار إلى تقسيمه باعتبار
الأداة بقوله وباعتبار أي والتشبيه باعتبار أداته إما مؤكد وهو ما حذف أداته ثم
~~أما مؤكد وهو ما حذفت أداته~~ مثل وهي تمر مر السحاب أي مثل مر السحاب ومنه أي
المؤكد ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو والريح تعبث بالغصون
وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء أي على ماء كاللجين أي الفضة في
الصفاء والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى الغروب يوصف بالصفرة وذهب الأصيل
صفرة الشمس في ذلك الوقت لصفرة الأصيل أو شعاع أصيل كالذهب على هذا ذهب
قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق أصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب
فذهب الأصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن إمالتها
إياها وخص وقت الأصيل لأنه من أطيب الأوقات كالسحر قال الكوزوي لما أنه
[illegible] فيه هوا [illegible] حصلت والشمس تصير أصالا هكذا بحسبان ينفقد الذهب
واللجين المذكور في البيت ولا يسبق بعض الأوهام القاصرة للبصائر الناقدة من
أن اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم أعني الورق الذي يسقط من الشجر ويدق [illegible]
وجه الماء أو أن الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر
ببرد الخريف فسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين أبرد من الآخر
أو مرسل عطف على إما مؤكد وهو بخلافه أي ما ذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد
من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أن المشبه هو عين المشبه به كما مر من الأمثلة

السابقة

التشبيه باعتبار الغرض

السابقة المذكورة فيها أداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض إما مقبول وهو الوافي
بإفادته أي بإفادة الغرض كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه في بيان
الحال أو كأن يكون المشبه به أتم شيء فيه أي في وجه الشبه في إلحاق الناقص
بالكامل أو كأن يكون المشبه به مسلم الحكم فيه أي في وجه الشبه معروفه عند
المخاطب في بيان الإمكان أو مردود وهو بخلافه أي ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض
وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها وقد سبق أن أركانه أربعة
فالحاصل من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فإن المشبه مذكور قطعا ح فإما أن يكون
المشبه مذكورا أو محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير
الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية واختلاف مراتب التشبيه قد يكون
باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالأسد وكالسرحان في الشجاعة أو اختلاف
الأداة كقولنا زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها
أو بعضها بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وإن حذف الوجه والأداة فالأقوى
وإلا فالمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال وأعلى مراتب التشبيه في
المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها قيد بذلك لأن اعتبار تعلق بالاختلاف
من الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة كأنه قيل وأعلى
مراتب التشبيه في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها
حذف وجهه وأداته فقط أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد أو مع حذف
المشبه نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد ثم الأعلى بعد هذه المرتبة على المذهب للتراخي
في الرتبة حذف أحدهما أي وجهه أو أداته كذلك أي فقط أو مع حذف المشبه
نحو زيد كالأسد أو مع حذف المشبه نحو كالأسد في مقام الإخبار عن زيد ونحو
زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة في مقام
الإخبار عن زيد ولا قوة لغيرهما أي لغير المذكورين وهما الباقيان نحو زيد

كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان
في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظ او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو
نظرا الى الظ فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة
له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة
المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به
من حيث الظ بقي ههنا بحث وهو ان الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ونحو جاءني
اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او الاسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني
تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ دال بقرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه
فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا
اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا
او مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان
والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان
اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري
عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظ لاثبات معنى الاسد لزيد
وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد
لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف
نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل
واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل
واذا افترقا في الصورة اي هذا الافتراق فاصل ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان
يفرق بينهما يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة
وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة
لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة

المصطلح في هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم
يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه
لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كالقينا اسدا ولا باثبات
معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما
التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد التامل خلافا للسكاكي فانه سمى مثل ذلك
تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي وقال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان
تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه
عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء
من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض
تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به
نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من
هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وهو كالشمس الا
انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في
هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة قوة كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص
الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت
لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه
او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه دليل على انه
فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري في بهيّ اضاء الارض شرقا و
غربا وموضع رحله منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى

يكون المعنى هو ان الممدوح لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه نظيره
لما اراد ان يثبت للممدوح مثل هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو
على تخييل انه زاد في جنس البدر واحتمل بتلك الصفة فجنس الكلام موضوعا لاثبات
التشبيه بينهما الى اثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل ليست له نظير فقد
كون زيد رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكر مستفاد من تركيب اسم المشبه به في البيت
لاثبات التشبيه يعني انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لا
التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل
في اثبات الصفة الغريبة ولا يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان
لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني ههنا امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متصفا بالاسم
والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد وخلتك فلانا كقولك كان زيدا
اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابت فهو دخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول
واني هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصول انك تدعي حدوث شيء
من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس لم
يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولك دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة
بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس فيكون اي الاسد الحقيقي فلا
تقدير التشبيه هذا محصول كلامه وملخصه صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه به
او محذوفا مقدرا فهو تشبيه لا استعارة وتمام هذا المقام كلام [illegible]
الثالث في الحقيقة والمجاز هي اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد
من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة
بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة
على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا
قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة
على المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة

فالغرض ههنا ما ذكر بتقييدهما باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين
اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي
فالمقيد بالعقلي بخصوص المجاز في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا
او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول
من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح للتانيث على الوجهين
اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه
او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل
النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما
يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على
موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان
من النقل المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح
اي وضعت له في اصطلاح به التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت و
لا بالمستعملة اذ لا معنى له فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز
والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره
كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن المفهوم
عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في
اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر
غير اصطلاح به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع

مطلب الفرق بين فعيل بمعنى فاعل وفعيل بمعنى المفعول

في الدعاء فلهذا يكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع
انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح
آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب
قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة مقصوداً
في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج
المجاز عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازي لان تعيين اللفظ المجازي
للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعاً لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا
خرج الحرف ايضاً عن ان يكون موضوعاً لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى
قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه
قلت لا فان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرته اشار اليه بعض المحققين من ان
الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف
الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام
الذي هو في جملة قام زيد ولما قلت لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين
كافياً في الفهم دون الاشتراك فخرج المجاز دون المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر
وضعاً متعدداً وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك التعيين صاحب المفتاح
ان المشترك كالقرء مثلاً مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما هذا مدلوله
والحيض على التعيين غير متعين فهذا مفهومه ما دام منتسباً الى الوضعين لانه المتبادر الى
الفهم والمتبادر الى الفهم دليل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه حينئذ لا يدل الا على الطهر بالتعيين والقرينة
لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزا

حمة لا لان يكون الدلالة بواسطتها وحصل من هذا ان للوضعين وضع آخر ضمنياً وهو تعيينه
للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح
لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض
على انه عند الاطلاق يدل عليهما وان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض يدل
على الطهر بالتعيين مجازاً لان كلاً من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة
لفظية والقرينة كما يكون معنوية قد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو
موضوعة فالمجاز ايضاً كذلك لان الاسد في قولنا رأيت اسداً يرمي موضوع ايضاً بالنسبة
الى الحيوان المفترس وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى اللازم الذي هو المعنى
الكنائي ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة الانتقال ومعنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
او من غير قرينة لفظية لان الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف
الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية
كان المجاز داخلاً في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف المجاز دون الكناية
فانها ايضاً حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية
في كونهما حقيقتين وافترقا في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضاً غير صحيح لان الكناية
لم يستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادته
وجواز ارادة الملزوم وتجويز ارادته لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في باب الكنايات ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره
فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه
نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد
السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافياً في الفهم والمصنف حيث نقل عنه
ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد الدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الا

الا ذاتية فلا يحل لاحد ان يحمل كلام غيره على معنى لم يرد منه هذا كلامه
واقول لا يخفى حمل كلام المصنف على معنى هو بريء منه والتحقيق ان
المصنف فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي اورد هذا
الا بحسب الاطلاق قلنا قولنا المجاز قول قال حقيقة شيئا وقيل عنه
اشياء فيقول هذا استدلال بحيث يعني انه لا دلالة للفظ على معنى دون معنى لابد لها
من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
وتخصيص وضعه بهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده
عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا
او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان
المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم
ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل واحد
يفهم من كل لفظ انه لا ينفك ولا يمتنع بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي
دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية
والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان
والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو
ناهل وجون اتصافه بالمتنافيين والمتضادين وهذا [illegible] الاسم او
لمناسبة بالذات المتنافيين والمتضادين لانه ممنوع وقيد ما قوله اي القول بدلالة اللفظ
لذاته السكاكي لان صريحه مؤول ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس

والرخاوة

والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ
في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف
شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بالضم
العين مثل شرف وكرم للافعال اللازمة الطبيعية وقس على هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي
او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب
في تسمية شيء باسم يعني اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة
باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال
وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا
شرط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه
حقيقة ويصح تسميته بل لو فات اعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز لبيان تسميتهما
بل الاولوية فيهما وترجيحهم على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار
تناسب التسمية ان يقتضي بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب
كل منهما يخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم
الارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال
لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان
او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب متعلق بقوله وضعت
ثمة المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب

العلاقة ومن يمكن الرجل من التجاوز من المكان الاصلي الى غيره من المناسبة
بين المنقول والمنقول اليه لانه انما يكون مشروطا بسبق الشبه
ام لا والاول استعارة والثاني مرسل ...

بعرف الشرع في الدعاء مجازا ايضا وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل
فيما وضع له بالاصطلاح الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان
معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريفات المجاز كما في قولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة
ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له
مع جواز ارادته [illegible] فاللفظ المستعمل
في غير ما وضع له يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون
منقولا والمنقول منه ما علاقة معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في
اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس
كالصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة
حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض
يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا في عرف
اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي
لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها للصحة الا
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى
الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى
حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة
في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على
كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو
ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي
عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فلغوي

وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة بنسبة الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما
وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان
لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي
الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب
بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون
مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص
يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف
العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر لفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز و
ما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل
ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي
والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي
في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال
اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق ويكون
المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا
اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه وله واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار
لانه بمنزلة لباس استعير من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان
العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن
من شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة
الفاعلية لها واثر ما يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك
بخلاف اتسعت الايدي في البلد والقدمة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر

سلطان كالقدرة في اليد فانها بها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب
والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عم المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ويسعى
بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب
الاتفاق بمنزلة اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان
يختلف بها الجهة في التصرف كذا سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة
التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو
مبني على ما نقلنا عنه من ان التشبيه اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه
فاطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من
سواهم والراوية في المزادة اي المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر
والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر
المصنف امثلة اراد ان يشير الى انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك ان
العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من
الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب
نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان تجيء احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب
يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان تجيء اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى
قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة بحيث
على ما ذكره المحققون وقد اورد هنا خمسة غير ما سبق والاولى اطلاق اليد
على النعمة والقدرة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان
في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك
لان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة
لا غيرها من الاعضاء مما لا وهو الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين
لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها
صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص

بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما
جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع
والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة
وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه
وفي الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه
من تسمية المسبب باسم السبب فان الدم سبب الدية والحاصل انه قال في تفسيره اي الدية
المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ
او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني
اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه
اي اهله اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما حل
في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل
فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين
اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح
به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك
قلت اعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظ لان وجه الشبه
هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد
انما يستعار للشجاع لا للابخر وعلى الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد
الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ
اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالمعنى

فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع في زمان سابق او لاحق فيكون مجازا
باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤل او بالقوة فمجاز كالمسكر للخمر التي اريقت او لا يكون ذلك الغير مما
يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف
لا بالفعل ولا بالقوة فلا بد من ان يكون بينهما تعلق بمعنى لزوما لمعناه الحقيقي ذهنا او معنا
ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما
ذهني محض كاطلاق النحرير على الاحمق او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع
وح اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه
واللزوم بينهما فقد يكون لحصول احدهما في الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر
او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا اشترط
في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد
بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين
وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا بد ان يكون انتقال الذهن من احدهما الى
الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته
المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا
اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة
وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان
يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية وهذا التقييد تحرز عن التخييلية والمكنى
عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية
فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة
في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير لدى اسد شاكي

السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف
مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له
جسامة ونبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم اللبد جمع لبدة وهي ما تلبد من شعره على منكبيه
والتقليم مبالغة في القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر محقق
حسا وقوله او عقلا كقوله اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام
وهو امر محقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع والخوف ان المراد من اللباس عند اصحاب الحال التحقيقية وان كان يحتمل عنده
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع
اللون ورثاثة الهيئة وفيه بحث لانه لا اختصاص لكونه مستعارا
تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه فان شبه ما غشي الانسان والتبس به
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث فالاولى عقلية ويحتمل ان
يريد به الضر الحاصل من الجوع فيكون قريبا بانتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون
حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الاثر الحادث عنه وهو يتغير
كونه تشبيها لا استعارة على ما قال الشيخ والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاسناد في قولنا ما تضمن
تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به
نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ومررت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز
الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا
فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما
وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما في رايت
اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على حذف اداة التشبيه ههنا

محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانا اذا قلت زيد اسد فقد اوقعت اسدا على حد زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا
وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير
الى ذلك وانما يجب لو كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل
الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي
ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه
وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد
رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون
استعارة وبيان ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار
والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله
والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله ما هو الا من سواهر فانه كثيرا ما يكون بحيث
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت
به شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية كان ذكر وجه الشبه نحو رايت بطلا
في الشجاعة ونحو قوله والاحتمى سرح النبت بعد ... الكتاب فقيه
اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون
من تصور هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها او رايت رجلا
كالاسد في الشجاعة ولا حسن يتصور سرح النبت في العدد فيهما ما قولنا
ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا من جزء الكلام كما في قوله تعالى صم بكم
او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة ببدر انهم
جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الابيض الخيط الاسود
ايضا مبين بسواد اخر الليل واحسن من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف

من

من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل
وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب
التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه
فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون
مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وها هنا يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا نحو
ح الا المبالغة في التشبيه فيصح نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهاهنا ليس
كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبو عنه فقصد التشبيه
لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع
والكافر خال عن المنفعة فهو على طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار فظهر فساد ما ذهب كثير من الناس الى ان الاية
من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردها مثالا للاستعارة ولا يخفى
على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب
الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة
للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه
والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا
معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع
له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا
الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت
رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا

اذا قال قائل رأيت سبعا او طمعته او كونه فقلت نحو ما صفت لم يكن لفظ فعلت مجازا
وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فانها مما يشتبه
على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وقد صرح
الشيخ بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه وستأتي زيادة المعرفة بين
الفاظ الاطلاق والاستعمال ويبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف
باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي
لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به
بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت
له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة
لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كزيد ويشكر استعارة
ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا وأراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال
لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى
صير ويفيد اثبات صفة للشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة
واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له
معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا
يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس
الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه
به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله
قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع
الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب
شمس اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس

فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب
معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح
النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره
عليه قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا
انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب
ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد هذا الدليل بان الادعاء اي
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي الاستعارة
مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له
هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد
الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية
القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى
غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة
والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف
استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى
الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين
المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه
بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي
عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل
ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا
ولا تأويل في الكذب ولا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا تنصب فيه قرينة

بل نقل الجمهور في ترويج ظاهره وذكر صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى
لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة الى
على ارادة الظاهر الشارح العلامة قال الباطل ما يكون على خلاف الواقع والكذب ما يكون
على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بهذا مما عنه الجمهور وللعبارات
السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة فرقا بين الباطل والكذب جميعا انه فرق بين الباطل والكذب
بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع
اليه بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة
علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا
وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك
والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره
بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان
في الفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في
حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما
في اسد فانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يتناول حاتم
الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله
في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما
وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز ولكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور
يكون كل منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا
نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان
قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط

تحاربون

تحاربون وتلجئون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون
الجميع قرينة لا كل واحد ولا يخفى حسن كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله
وصاعقة يعني بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله
اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفأ اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية
والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس
التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها
والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة
تستعار للآخر ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين
انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد
الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم
باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك
فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لانه اجتماعهما اي الطرفين
في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف
ان الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فليس من
هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان
ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما
بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم
ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن
عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة
اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او لانه لا فرق فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما

في نحو قال المصنف الضلالة ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يسمى باسم الميت لكن اقل علما اولى
من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل وكونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة
به من الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا
به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاعلى
فكل من كان اكثر علما واشرف كان اولى بان يقال له حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال
لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز لم
يشتهر اسم احدهما للاخر بل المفهوم انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار
معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم
عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها
في شيء عنادية لتعاند الطرفين وتمنعهما ومنها اي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية
وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناه الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة التمليح او التهكم على ما
تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها
على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والا
والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه نحو قوله خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار
اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة
التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير
الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر

معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما
فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوميهما
العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة
والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ههنا في صفة توجد في جنسين
مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور و
قطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك
لا يوجب اختلاف الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن لانف الانسان مع ان كلا من المرسن والطيران خصوص وشمول ليس في
الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في طار مرعي في استعارته للعدو
خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور فيه ملحوظ و
اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر كان استعارة وقال ايضا كان الواجب
ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك لانه يوجب
مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارة وخلطوها بها فاعتددت بكونها
في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين
انما يتحقق فيه الاسم لما تعارف كالمرسن والانف والجحافل والشفاه من وادي
وهذا بخلاف نحو الكر والفر اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان
الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر
في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا
في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والا فالسواد
جزء من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف
التشبيه انما يحتاج داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة و
الضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد

والوجه ان يكون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظرا الى ان الطيران هو قطع
المسافة بالجناح والسرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد
والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة
بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم
في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوميهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة
الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع والجامع هو الضم الداخل في مفهوميهما الا انه
في الاول اتم واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في
تلك الهيئة المخصوصة لا الشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع
ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا القياس غيره قلت ان كلام الشيخ نفسه تجوز وتسامح للقطع بان
الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف
بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا
فالجامع غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع
وهو اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في
نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف
فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود
اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم
الى انصراف الزائر والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه
يا قبله مؤدبة فيما اذا رجع الى اهله شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من
قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي
ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج
فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت يجوز ان يقال شبه هيئة وقوع العنان في قربوس

ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا
الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره و بهيئة
وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان
الركبتين متقدمتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائلا الى العلو ثم
منحدرا الى الظهر كان الطرف العالي القربوس ثم العنان على مقدم [illegible]
الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا
من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق
المطي الاباطح الدهم جمع دهماء وهي السوداء والمهاري جمع المهرية وهي الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق
الحصى يعني لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع و
شددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان
السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين
وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة
اذ اسند الفعل اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه
امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق
في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين
امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة
وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول
امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل
بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه

ثم بالغ فجعل الى الجبال اثرا رد بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالتعري عن ذلك باهره رجل
والشارة والشفقة لو فاستعار له كلمة موتها فقيل به ولما ان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية كالبيت الذي قبله ونبه الاستعارة باعتبار الثلثة اعني المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار له والمستعار منه اما حسيان
او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام
والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول
ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع
اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة
التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عم والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على
شكل ولد البقرة وهكذا لا يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس مجازا مع الشكل
والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عد
من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له
هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع والقرينة هو الاشتعال
الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح
ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها خلاف
المفتاح فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب
بشواظ النار في البياض والانارة وهذا الاستعارة بالكناية والثاني
تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في الانبساط مع تعذر تلافيه
فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي
نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن

مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر
على آخر اي حصول امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط
وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك
ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ
النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشط عن الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور
الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة
الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام
لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارة
على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد ظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل
او بان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
قال الامام المرزوقي في قوله العار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني
احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن
ظلمة الليل واقام هذا المقام من يكون موافقا للكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان
السلخ قد يكون بمعنى النزع عن سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو
سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني
وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما
واما على قولهما فانما يصح من جهة ان الفاء موضوعة لما يعتقب في العادة قريبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وقد يطول الزمان والعادة في مثله
تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار
وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول
الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك
الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من

لا مجاملة فيه لا يخفى ان ذلك المفاجأة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج السيف
من الغمد ففاجأه حصول الغمد فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم
ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لانه لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجأه الانكسار لانه حصول الظلام بعد حصول الظلام فيكون نسبة دخول
في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
دون النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا نعقل ان الشيء انما يكون آلة انا استعمل
على نوع استعارته استعماله بحيث يفتقر الى نوع اختلال وذلك انما هو مفاجأة
الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة
الشأن وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة
استعارتان لان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون
نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه
اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها والاعظم على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا
من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع بينهما
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة
تبعية قلت لان استعير مرقد اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة
تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او
غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المطلوب في هذا التشبيه هو الموت
والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه وجعلنا ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسير الكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية
وهيهنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا
ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا

فقيل

فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة
الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال فقد زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا
انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان
ان احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه كما صدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهي حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان
والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم
الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما ضربت القبة والخيمة على من فيها او جعلت
الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه
فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار
له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة والطين ويكون القرينة اسناد الضرب
المعطوف عليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان
والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له
كثرة الماء وهي حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار
ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا
استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى
وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي
لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة

والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال
والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد
فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر لان
هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وهم ايضا قد
خصصوا التعريف بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات اتفاقا ولهذا
صرحوا بان تعريف الصفة عاد لها في استعارة معنى هو المقصود غير صحيح
باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب
ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يعتبر التشبيه في نفسها لا في مصادرها
ولا شبهة انا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى
موضع ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه
الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان و
المكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات فهذا واذا كان المشتق
صفة او اسم مكان فلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد
ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح تكون الاستعارة في جميعها
تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث
اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء
الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني
الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار

المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني
الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرورية في نحو
غير صحيح ولا مستقيم فيقدر التشبيه في نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا للدلالة
بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن
ثم يستعمل للدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه
الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية
وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق
النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه
استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا
وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين هذا المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من
العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه
استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظة ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني
مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق
على الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه وتقدير التشبيه في
لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي تقدير
التشبيه للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة
والتبني في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن
ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة
في المجرور وهذا الطريق ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته
شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان
المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية

التبعية فلابد ما في البابين التشبيه في التبعية لا يكون الا في بعض مفهوم اللفظ نعم
هذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في بعض الحروف لانه اضمر في النفس تشبيه
العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه
به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهبه
في الاستعارة بالكناية لانه قد ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني
العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فيتحقق الاستعارة التبعية بالكناية
في ذلك لانه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه
ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه
به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعير لما يشبه العلية والحاصل انه اذا قلنا
في امثال ذلك في مادخل عليه الحرف ان الاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار
السكاكي كما اذا قلنا في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم يكون نطقت قرينة
وان قصد التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة
تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اعني الفعل وما يشتق
منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او
المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد
اللهذم من الاسنة القاطعة واراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القا[طعة]
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع سردها
فجعل ... المفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة او
المفعولين نحو ... كل منهما قرينة ... واقري المسامع اما نطقت
بيانا ... فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او

المجرور

المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة
او الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو ... اعناق الملك
بالسيوف ... واما تمثيل السكاكي في ذلك بقوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة
اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى
لا بتقري واما ما ذكر الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة
السير ليلا ... لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة واما قال
ومدار قرينتها في كل لاحتمال ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا
اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير مضبوطة والاستعارة باعتبار
آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم
المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم
يقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار منه او المستعار له نحو عندي
اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني
مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم
وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته
رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا
تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع حيث لم يقل فكساها لان التجريد وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة
بخلاف الكسوة واما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت
لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم
اللباس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وامتقاع اللون

ونية الحيثية في قوله من قرن الاذاقة المناسبة للباس فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة
اصابتهم بما استعير له اللباس كأنه قيل فاصابهم الله بلباس
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد
لا يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب الذي طوح من كلام القوم في هذه
الاية انه اي لباس الجوع استعارتين احداهما التصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان
عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس
والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع
حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية
فلا يكون تجريدا والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قول [illegible]
النجوم مجدا واخر اعلاطهم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد
شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف
له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة
في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار
منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار
نفس المستعار منه لا شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له
حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى
عليه ما يبنى على علو المكان وهو الارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة والمكانية لما كان لهذا

الكلام

الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه
ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن
التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما
كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق لان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان
مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه
اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا
الكلام فقال واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف
في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود
في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا وزعم
ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو فاسد لانه لا معنى للبناء
على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه
المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان يبنوا
على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز
الفؤاد عزاء جميلا وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها الى
الشمس الصعود ولن تستطيع اليك النزولا وقد سبق تقديم [illegible]
في شرح الديباجة ثم تجحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز البناء
على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر
الاصل اعني المشبه وصير الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به وكيف
لا يصح الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك
اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد و
احترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية

في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد
بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر انه
تقدم رجلا وتؤخر اخرى [illegible]
[illegible] تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاد
اراك [illegible] صورة تردده في المبالغة صورة تردد
من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى واستعمل
الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام
اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لانه وجهه منتزع من
متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية
كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة و
يمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيلي [illegible] وهو ان المجاز المركب لا يكون استعارة فقد
يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع [illegible] هيئة التركيب [illegible]
للاخبار [illegible] فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد [illegible] من العلاقة
بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله
هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه
اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز مركب غير الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن
الصواب [illegible] استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل
الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا [illegible] معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون
المثل تمثيلا فيها استعمل على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب
ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ
المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار

يجب

يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع
تغيير لما كان هو اللفظ الذي هو حق المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت
الى المضرب تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل
[illegible] رجل شيئا [illegible] قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر
[illegible] وما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن [illegible]
المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل تمثيلا [illegible]
استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان وفيها غرابة
مثل قوله [illegible] اي حالهم العجيبة وكقوله ولله المثل الاعلى اي
الصفة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد
[illegible] على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
[illegible] الذي يطلق عليها هذان اللفظان [illegible]
[illegible] ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي
[illegible] ما اورده المصنف [illegible] ولما كانتا عنده امرين معنويين غير
[illegible] المجاز اورد لهما فصلا على حدة [illegible] الاستعارة [illegible] وتكميلا [illegible]
يطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه
سوى المشبه فان قلت قد سبق ان التشبيه [illegible] ذكر المشبه به واجب [illegible]
يخرج عن [illegible] باعتبار [illegible] ذكر الاركان [illegible] قلت ذلك انما هو في التشبيه
وقد سبق [illegible] الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر
بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا
يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية
فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية
عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه [illegible]

الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به

والثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول الهذلي

واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي

تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل وقوله

لا يدفع شيء بام واحد حشر بنين وكانوا هاجروا الى مصر فماتوا بعضهم بعقب بعض منها

البيت ومنها قوله ودوى بنين واعقبوني حسرة بعد الرقاد وعبرة لا تقلع ...

عليهما السلام دخل على عائشة وكانت معوذة فلما رآها معوذة قام وخرج ... انت تعالى

ابيهم ... المنية انشبت

اظفارها شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين

نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار

التي لا يكمل ذلك الاغتيال في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية

بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله

كما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال

بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال

اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية

فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام

مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع

والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فعلان من افعال المتكلم متلازمان

في الكلام لا تنفك احداهما عن الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة

ان تكون قرينتها التخييلية البتة فمثل قولنا اظفار المنية الشبيهة

بالسبع اهلكت فلانا فلا بد ان يقول يجوز ... هذا الكلام ترشيحا للتشبيه

كما ان اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيح للمجاز

اللغوي فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا

يبتني على مناسبة لغوية وكان اثبات المنية فالمعنى الصحيح قلت معناها المنقول عن

كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا

اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا

يرمي لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود

كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس

والمستعار له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله

شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة

لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا

عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه

نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان

المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا فقد استفيد منه ان

قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية

كالنقض لابطال العهد وبنى الكلام على ما ذكره واما الشيخ عبد القاهر فكلامه في

الاستعارة بالكناية مما يدل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت

ما للسبع ... مما يشبهها له الا الاظفار وهو السبع وهذا اقرب مما ذكره المصنف في التخييلية

انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الاصلي

الى شيء يمكن ان يشار اليه اشارة حسية ... والثاني ان يؤخذ

الاسم على حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد

وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فانه جعل للشمال يدا ومعلوم

انه ليس هناك مشار اليه يمكن ان تجري عليه اسم اليد فهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بيد مثل اليد للشمال

كما يقال في رأيت رجالا مثل الاسد وانما يتأتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة

فتقول اذا اصبحت الشمال لها في قوة تأثيرها في الغداة شبيهة بالمالك تصريف الشيء

بيده فجعلت لتشبيه التشريع لا يلقاك من المستعار نفسه بل بما يضاف اليه لما ... فجعل

مثال ذلك ما تقدم من الحياة ... على الشمال مثلا إذا شبه ... وعرفت أن تثبت له
حكما يكون لمن ذلك الشيء وقال إنه لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة مع أنه
عن ذلك الشيء ... المعنى على أنه ... باليد ... المعنى على أنه إذا ثبت
يدا وكذا قول زهير صحا أي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى وأقصر باطله
يقال أقصر عن الشيء إذا أقلع عنه أي تركه وامتنع عنه ... على القلب أي أقصر عن باطله
... امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري أفراس الصبا ورواحله
... الاستعارة بالكناية والتخييلية أورده تنبيها على أن من التخييلية ما يحتمل
تحقيقية وهو الذي سماه السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند
على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فأشار إلى ... التخييلية
أراد زهير أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي وأعرض عن معاودته
فبطلت آلاته أي آلات ما كان يرتكبه وكذا ... زهير
بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر فأهملت آلاتها ووجه الشبه
الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا
التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فأثبت له بعد أن شبه الصبا بالجهة المذكورة أثبت
بعض ما يختص بتلك الجهة أعني الأفراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فإثبات الأفراس
والرواحل استعارة تخييلية والصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة
... وصبوا أي مال إلى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا
... مع الشبان ... الحقيقية ويحتمل أنه
زهير أراد بالأفراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في
استيفاء اللذات أو أراد بها الأسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي إلا أوان الصبا وعنفوان
الشباب مثل المال والمنال والأعوان والأخدان فتكون الاستعارة أعني استعارة
الأفراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا إذا أريد بها أسباب اتباع الغي
كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية و...

التخييلية مما ذكره المصنف في عدة مواضع أردنا أن ننبه عليها وعلى ما فيها
عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة
فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن
الاستعارة على أصح القولين وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له
الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها وأما على القول الآخر وهو أنها مجاز عقلي بمعنى أن
التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الأسد أسدا وأن اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة
لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فإنها ... مع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لا
مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده
قسمين متعارف وغير متعارف فيخرج بقولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة
من التقييد بقولنا من غير تأويل وبهذا المعنى الصحيح الذي يجب أن يقصده السكاكي
فاحترز عن ذلك ... لما ذكرت هذا القيد ... الاستعارة ...
مستعملة فيما وضعت له على أحد القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى
الاستعارة موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل ... أصح القولين
لقوله مستعملة فيما وضعت له لا يقول لتخرج عن الاستعارة وليس يصح ما سبق من الاختلاف
وكونها مجازا لغويا أم عقليا لا لكونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على
مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو أريد بالوضع الحقيقي فهو ليس أصح القولين ولو كان
يحتج إلى القول من غير تأويل ... ليخرج عن الاستعارة
كون الكلام ... وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها
في ذلك النوع والباء في قوله بالتحقيق متعلقة بالغير ... المستعملة
النوع على المعنى الذي ... موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غير ذلك المعنى
حقيقة الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون قد استعمل في غير معناها
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس لما كان هذا القيد بمنزلة قوله في تعريف

به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقام المصنف مقامه قوله في غير ما وضعت
له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح
واتى المصنف بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق
في تعريف المجاز لتدخل الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له
بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف فلا يصدق عليها
انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا ولم يكن عبارته في هذا المقام فلقلة لان
قوله بالتحقيق احتراز عن ان تخرج الاستعارة وهذا فاسد لان الاحتراز عن خروج
الاستعارة لا يعبر عنه علم توجيها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم
ايضا وقولنا مستعملة لا في الغير بالنسبة الى حقيقتها احترازا عما اذا اتفق كون الكلمة
فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
الا انه مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف
الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر مساهلة لان مثل ذلك المجاز فكيف يحترز
عنه فلا بد ههنا من حذف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك وذكر
ان الوضع وما اشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل لانه تعيينه فقد ذكر
تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقيل بقوله بنفسه احترازا عن المجاز المعين
معناه بقرينة ومثل ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما
القرينة لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بقيد التاويل وفي تعريف
المجاز بقيد التحقيق الا ان يراد زيادة ايضاح لا تتميم الحد فانا اذا لم نقل المجاز
كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح والجواب ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول
التاويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة
لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء وقضية القرينة
هو لتعيين الدلالة ولا نسلم في الوضع كما في المشترك فان لفظ القرء مثلا يدل على ازاء الاسد فيما
متعارف غير متعارف وفضل القرينة انما هي لنفي المعارف لتعيين المراد على غير

لا انك لا تجد مطلقا انه لا يستقيم الا في المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب
معناه كما لا يقتضي في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا وكذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج منه نحو هذا اللفظ
لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في
لما عرفت من معنى التاويل وان اشتمل التعريف فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفهما انما يكون بعد ما ثبت القيد في
اصطلاح التخاطب بعبارة المفتاح ذوقيل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له
فيما استعملت اليه نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لما اتفقنا على الاول
الثاني فيكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقابل ان هذا القيد
تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة
مقصودا بالذات فكلامه لا ينبغي ان يلتفت اليه لانها في التعريفات وكذا ما يقال
الوضع يلازم المخاطب عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي وقع به التخاطب
بانها موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع به التخاطب اذ دلالة عليه وقوله
ذلك فلا يختص بها ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع
وقع به التخاطب ولا يغني ايضا التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف
يشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى فيما
الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له فيخرج عن
نحو الصلوة اذا استعملها الشرع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس
انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء جزء من
لا في تعاطيها يشتمل بتركه القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول او قيل
المجموع هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو عذر عن تركه وثانيا ان الاولى في تعريف
المجاز هو المعنى الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انها في غير ما هي

لدلالة استعمال المجاز في غير الموضوع له بل من حيث انه غير الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا اجاز ترك ذلك في تعريف الحقيقة دون المجاز فعلينا ان نقول
ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه
يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة
الموضوع له وهذا غلط لانا نشاهد الكتاب حيث تقول خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب بين يديه مع قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا
اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى
استعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وقسم
السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر المذكور
المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به
الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه
وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها
فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد
كما اكتسى الحيوان المفترس والمنية قد ادعيت معها الاظفار في معرض السبع
كذلك ... كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه
الا ان احدهما مالك لها والآخر ليس مالكا لها ويلزم من جعل المشبه به مستعارا منه ان يكون المشبه مستعارا له
كدا كلامه وهو دال على ان المستعار عنده في الاستعارة بالكناية هو المشبه به المتروك
هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مباحث التشبيه كان مشعرا بان المستعار هو لفظ
مثلا ... من كلامه ما يخالف ذلك في الجملة وقد وقع منه ما يدل على ان ... في
تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها و
المكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به
اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليها لان
المفهوم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر محتملا

والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما يكون المشبه المتروك متحققا حسيا
او عقلا وعلى التخييل على سبيل الاستعارة كما في قولك انك ... تحققه
اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع
تحقيقية لاحتمال التحقيق والتخييل ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعة
من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي
للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من اقسام المجاز المفرد لان تنافي
اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند
وجود الملزوم وجوابه ان عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة
التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد لا يكون ابيض
لا يكون ... قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد
بل الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ... تعريف المجاز ان المجاز عنده
ضربان لغوي وعقلي واللغوي ضربان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
الى المعنى ضربان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة ضربان استعارة وغير استعارة
وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فظهر انه ليس مورد القسمة وجب بوجوه
ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة
وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
فان اريد بالوضع الوضع الشخصي يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي
اريد به ما يعم الشخصي والنوعي فيدخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بالوضع
المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل

التركيب والاستعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف دعوى اشتراط التركيب لا
لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عده من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى ولا شك انه ليس ها هنا عن المشبه به بمفرد بل مجازه مركب من مفردات لم يقع
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل ان المراد لم يستلزم التركيب فلم يستلزم
ايضا وهذا كاف في الاعتراض انك انما تريد ان تكلمت في شي او تفعلها واتركها
شي لا تخرجها من ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو المقدم المضاف الى الرجل
تاخيرا اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويعدل
المتوهم وان كان ممن دام موجبة في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ يقدم
رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي وانما التجوز في استعمال هذا
في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له سلامة من علماء البيان وقد فسر السكاكي
التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة
لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها اي تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي المنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق
عليها اي على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون
استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهي صورة وهمية
شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب
ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان
الحال الشبيه بالمتكلم وفي تمام الكلام الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة

فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام
في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام البيت فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير
مكنى عنها وان الشاعر توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظة الماء لكنه
والظاهر انه لا دليل له فيجوز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليها استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام
المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في
التقديرين فيكون متعينا ايضا لانه كان يقول ان شبهه بظرف شراب مكروه او
مكروه ولدلالة اللفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على
لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال
قيل انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية
وغاية التعسف لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة
بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وانهم
يقولون ان الوهم قوة محركة وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني
بجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وبما
يبين ان التخييلية بتفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
للشمال يدا وجعل المخالب للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل
صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا
للفظ في غير ما وضع له وعند غيره لا استعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة
لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وهذا اقرب لان الشيخ عبد القاهر رحمه الله ذكر انه لا
ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس
على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لانها انما تتحقق
والتخييلية على تفسير السكاكي وانما لم يقل لان الاستعارة في شيء يقتضي تبعية معناه
لما انه لفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم

منها التحقيق لما سبق من تفسير الاستعارة وان حقيق القسم المذكور بعينه التخييلية
يطلع النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع السلف من ان الاستعارة التخييلية من المجاز
اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي
من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية و
الاستعارة التخييلية هي ان استعير للمشبه ما ليس له وهو الاظفار والنزاع في ان
الاظفار مستعمل في معناها الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة
الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة المصرحة كما زعمه السكاكي
وكان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي
غلط محض لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية
من المجاز اللغوي ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في
التخييلية من اثبات صورة وهمية في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية
بعضا يختص بالمشبه به كما ان للمنية التي هي المشبه ما يختص السبع الذي هو المشبه به
ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة
وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن
المشبه الذي يثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له
المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح
[illegible] في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه وعلى ان التعبير عن
المشبه هو المعهود الذي ثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي على هذا [illegible]
فوهم ان المراد بالمنية ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض
بان التعبير عنها ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة
التي هي المشبه بها وهو توهم هذا الفرق لا يستقيم [illegible] باعتبار المعنى المتوهم في التخييلية

استعارة فيها احدها دون الاخر فتحكم وتمايلك على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة فيه
ما ذكر صاحب الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه
وحاصل اعتراض المص مطالبة الفرق بين التخييلية والترشيحية وحاصل الجواب ان الذي
هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية جعلناه مجازا وعلى
وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
ان لا نجعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس
اقرانه [illegible] فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي
الموصوف بالملائم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانا قاطعون بان المشبه [illegible]
ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة
عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارج
لا المجموع المركب منهما واتضح معنى زيادة ان الاستعارة بالتجريد وبالترشيح بالمكني
عنها اي يراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه ويراد بالمشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها
هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار
التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به
اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان خواص المشبه به
لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان
لفظ المشبه فيها في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل في
ما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليس كذلك لانه قد فسرها
بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي
المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة الاظفار التي جعلها
قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس عن تشبيه المنية بالسبع

وكذا جواب سؤال المحقق وهو ان لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة
الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه المفتاح
عن هذا الاعتراض حيث قال [illegible] وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المشبه
من جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ادعاء
المشبه باسم جنسه ولا اعتبار بالحقيقة التي كل من المشبه باسم جنسه ثم اجاب
[illegible] ههنا باسم المنية ما يفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به فانا ندعي ههنا
ان الشجاع مسمى لفظ الاسد بارتكاب تأويل [illegible] حتى يتهيأ لنا التقصي عن الحكم
على الناظر بادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص
ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان
المنية تدخل في جنس السباع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية
والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية
مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في
ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة
فكما انا اذا جعلنا الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالبناء [illegible] لفظ الاسد
في [illegible] الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل
استعمالها في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة قلنا [illegible]
[illegible] ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون
مجازا [illegible] وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا [illegible]
ان المراد بالمشبه به ما هو السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به
السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعاء انما هو في المشبه
المنية وصرح بالجواب ما قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة

فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في قولنا انشبت المنية اظفارها
فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد
السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت
قد يكون باعتبار انه موضوع له مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه صار
اسما موضوعا للسبع مرادفا له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية
فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه
ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده
فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه لان الاستعارة بالكناية
هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد به ادعاء
المستعار للحيوان المفترس مستعارا منه على ما سبق في التكلم حيث قال الاستعارة بالكناية
بذكر المشبه واراد به المشبه به [illegible] بها المعنى المصدري [illegible] جعلها من اقسام المجاز اللغوي
اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المشبه به
المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في بحث الاستعارة التبعية بان المنية
بالكناية عن السبع والحال [illegible] الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فالاشكال والوجه ان يحمل مثل هذا على
المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان
[illegible] الاستعارة معناها المصدري على استعمال المنية في المشبه به ادعاء [illegible]
بحث الاستعارة وسيندفع الاشكال بحذافيره ولنختار السكاكي رد الاستعارة التبعية
وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل
اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة
المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم [illegible]

استعارة عن لبن والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة النطق للالة وهو
يجعل الاستعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا
نقول في الحالة الفرقيات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على
التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة
فما لا يكون له عديل معنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل
يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والاستعمال الذي قرينة على ان
فبالجملة ما جعل القوم قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى
الضبط واقل في تكثير الاقسام ورده ما اختاره السكاكي انه اي السكاكي قد
كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة
لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح
من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه يجب ان يكون مما
لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة ولذا لم يكن التبعية تخييلية وان يكون
المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون
وجود الملزوم بدون اللازم محتج وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية
بالاتفاق ولا لا يخفى ان المعتبر في التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة او قدرها
فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا من وقد ان العلاقة بين
المعنيين والمشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي
مع التبعية الى المكنى عنها نقصا عما ذكره غيره اي السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية
وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة الا ان نقول فيها استعارة ولا استعارة في الفعل الا
التبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل لا بد
كان حادثا ان اتيت خليقة مع ... لباب الغرض التشبيه وتحقق هذا ان الامرين ممنوع

لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر من لم يحط في غير هذا الفن بطائل اعتراضا مع
بانا لا نعلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانا لا نسلم
في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان
مستلزمة المكنى عنها لا على العكس كما فهم فاذا قلنا انطق لسان الحال فاراد بها
الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال
فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها بدون
التخييلية فانها من قبيل المصرح بها فلا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال اصلا فافهم
لم يكلام السكاكي والعجب ممن يقول ما لا ذنب على كلام احد من غير ان ينظر فيه
فان قلت ان اريد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي
فلا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه قد يثبت الخلاف منهم على انه قد ذكر
الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها
والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهما فلا يكون قرينة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اريد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر
لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف ويجد
بينها اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكره في الاظفار المنشبة بالتفويض في
التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر
كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك
انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا
لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار محضة
امر وهمي شبيه بالنطق كما في الاظفار وبعدما قال باستعارة التبعية يستفاد
المتكلم والتركيب المشتمل على التبعية اي التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر فيه
عنها والتخييلية بتقدير المشبه مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم
بالكناية ولسان النطق استعارة تخييلية ويكون نطقت الحال حقيقة مستعارة

كما هو مذهب [illegible] فلم يبق القول بالاستعارة التبعية وكذا يكون ذلك على مذهب السلف

انما هو من قرائن المكنية [illegible] حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل في شرائط حسن

الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه

كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به الغرض ونحو ذلك

مما سبق في باب التشبيه وذلك لان الاستعارة مبنية على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح وان لا يشم

بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا [illegible]

والتجريد [illegible] الاستعارة [illegible] الغرض من الاستعارة

ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه

ووجه الشبه [illegible]

[illegible] ان من شرائط حسن [illegible] ان يكون مطلقة عن [illegible]

الطرفين [illegible] من احسن انواع الاستعارة [illegible]

كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه

بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منها الغازا

[illegible] المراد [illegible]

يصير الغازا [illegible] الاستعارة [illegible]

ولو [illegible] لكن يفوت الحسن كما لو قيل [illegible] رأيت اسدا وأريد انسان ابخر

[illegible] لا تجد فيها راحلة [illegible] الناس [illegible]

فيها راحلة [illegible] لا تجد فيها راحلة [illegible]

[illegible]

من الابل [illegible]

كانه قيل الابل المائة [illegible] فيها راحلة [illegible]

[illegible] الاستعارة التحقيقية او التمثيل [illegible] التشبيه

[illegible] التشبيه [illegible] الاستعارة التحقيقية او التمثيل [illegible]

خفيا فيكون تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل

به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين فلا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه

اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن

التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة

تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة

وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية

حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب

حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه

حقيقة كما عرفت فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها

تابعة للمكني عنها [illegible] حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما

تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجنت [illegible] الملام [illegible]

التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية

حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها فصل على ان الكلمة

توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك [illegible] توصف [illegible]

الاصلي الى غيره وفي عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو

وهذا الذي [illegible] كلفظ القرية والرفع في ربك لانه قد انتقل عن محله اعني

في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك لان اشتغال [illegible] وهو قد صرح بان [illegible] ليس كمثله

والمقصود في البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه [illegible] التشبيه على [illegible]

[illegible] التابع [illegible]

قال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها [illegible] الحكم [illegible]

وعبارة المفتاح اي [illegible] اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة

فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله

[illegible] الاستعارة [illegible] ربك واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية

فائدة كالتفق على اطلاق المجاز بانه قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هنا مرجع
الى غرض المتكلم حتى لو عبر في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلامه
على حقيقته بان لم يرد التقدير فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او ملقنه سبيلا و
سل القرية عن اهلها [illegible]
انما له فالحكم الاصلي [illegible] والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي
الثاني النصب بسبب حذف المضاف وليس كمثله شيء والحكم الاصلي لمثله هو الجر
لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون
شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف
زائدا ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه
ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم
لازم لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثله
مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير [illegible]
والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل
عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه
عمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه
يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله
شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد
نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل
هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون
شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل
ولا مثل له [illegible] صاحب المفتاح وان سمى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا اراد بالحد

لم يكن المشهور في ذلك على السلف وفيه نظر لانه اراد بعدم [illegible] من المجاز المطلق
لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك على السلف سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك
وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسيراته
وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع
له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في تعريفه الذي نقله السكاكي عنهم
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول
وظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا يقال
في تعريف السكاكي ايضا واما المجاز لهذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق
كما في المستثنى متصل ومنقطع ولا نعرف للسكاكي هنا نزاعا [illegible]

الكناية

في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفي
الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني
ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكني به
والمعنى مكني عنه والثاني نفس اللفظ الذي اشار اليه بقوله الكناية لفظ اريد به
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد
والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا
فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يصح في
قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لان المجاز يلزم ان يكون له
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم
الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم [illegible]
وان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى [illegible]
وهذا يشعر بان [illegible] المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة ولا يمتنع في [illegible]

طويل النجاد ان يراد طول النجاد مع ارادة طول القامة وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان
طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل وان
لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى
جميعا لا يقال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده
او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وفيه نظر
فعلم انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان
ارادة اللازم اصلا وارادة المعنى تبعا كما يفهم من قولنا
جاء فلان مع ... لا ... الا من ... لتوقيع ... كلام ... المعنى
جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف
الاصلح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى
جواز ارادة ... فليس ... الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو اللازم
الموضوع له وبلازم المعنى ... الموضوع له ... وفرق السكاكي وغيره بين
والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من
النجاد الذي هو لازم لطول القامة وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي
هو ملزوم الشجاعة الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل
منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص وانما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
ح يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ... لا ... فلا يجوز ان
ايضا كذلك وح اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما

يمتنع الانتقال منه لان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وح
بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز وشرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه
الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد
لطول القامة ولهذا جوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان
ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع مردوف
والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث
في النبت والنبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثاني
باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل
مخذم والطاعنين مجامع الاضغان الحقد والغل القاطع والضغن الحقد ومجامع
معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم
آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بالموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن
مستوي القامة عريض الاظفار اي شرطهما اي في الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل
الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة
اعني ما هي مجموع معان بعيدة وفي الاولى نظر ولعل وجه النظر ان القريبة
هي ان يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خال عن الواسطة
ان لعل الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان
ان القرب هنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
الى آخر وتلفيقهما وتكلف في التساوي في الاختصاص والبعيدة بخلاف ذلك
ومن اقسام الكناية الثانية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة ونحوها

ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب بواسطة
فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول
طويل نجاده ثم أشار إلى الفرق بين الكنايتين أعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل
بقوله والأولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة
الضمير الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه فيشتمل على نوع تصريح
الطول له والدليل على هذا أنك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم فتفرد الصفة وتذكرها لكونها مسندة
إلى الظاهر وفي الثانية تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال
طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة إلى ضمير الموصوف وإنما
جاز إسناد الصفة إلى ضمير الموصوف مع أنها في المعنى عبارة عن [illegible]
لكونها جارية على الموصوف في اللفظ خبرا أو حالا أو نعتا وفي المعنى [illegible]
نفسه سواء كانت الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فإنه يتصف بالحسن
أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أي شيخ كثير الإخوان أي متقوم بخلاف
أحمر [illegible] وأسود ثوبه فإنه يصح [illegible] كما يصح هند قائمة الغلام بأن
أسند الصفة إلى ضمير الموصوف فلا نعتبر أنها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا
[illegible] حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ونحو ذلك مما
على إشارة إلى ذكر أحد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت
إنما هو في المعنى الصفات إليه واعتبار الضمير العائد إلى [illegible] إنما هو لمجرد أمر
[illegible] من غير مرجوع بها أو خفية عطف على واضحة وخفاؤها
الانتقال منها على تأمل وإعمال روية كقولهم كناية عن الأبله عريض القفا فإن عرض القفا
[illegible] مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد ولكن في
[illegible] لا يطلع عليه كل أحد ولم ينتقل منه إلى أمر آخر ومن
إلى المقصود بل إنما ينتقل منه إلى المقصود ولكن لا في بادي النظر وهو [illegible]

وجعل

وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض القفا كناية قريبة خفية عن الأبله أعني قولنا
عريض القفا [illegible] وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الأبله لأنه ينتقل منه إلى عرض
ومنه إلى الأبله والجواب أنه لا امتناع في أن يكون الكناية بعيدة بالنسبة إلى
بواسطة [illegible] صاحب المفتاح على أن المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المكنى
به وقد يكون ما هو كناية عنه وهذا كله إن لم يكن الانتقال بواسطة وإن كان بواسطة
الكناية إلى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فإنه
من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومنها أي من كثرة الإحراق إلى
كثرة [illegible] إلى الكثرة [illegible] إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة
ومنها إلى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها إلى المقصود وهو المضياف
وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك
بالأمثلة فإنها أكثر من أن تحصى الثالثة من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات
أمر لأمر أو نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح إن المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
والمراد بالتخصيص ههنا الإثبات وحده [illegible] كقوله أي قول زياد الأعجم إن السماحة
والمروءة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فإنه أراد أن يثبت اختصاص
هذه الصفات أي ثبوتها له فترك التصريح باختصاصها
به بأن يقول إنه مختص بها أو نحوه مجرور معطوف على أن يقول أي وبمثل القول وتصوير
على مفعول أن يقول أي وأن يقول نحو قولنا إنه مختص بها من العبارات الدالة على
اختصاصها به ومعناها ولا إسناد وشبه مثل أن يقول ثبتت لابن الحشرج
أو حصلت السماحة لابن الحشرج كما أن الاختصاص للصفة بالموصوف
في إسنادها إليه [illegible] وإسناده إلى الموصوف وضميره لا يرى أن طول
[illegible] طويل النجاد مسند إلى ضميره وفي قولنا طويل نجاده [illegible] إلى ضميره
النجاد وكذا في كثير الرماد ونحوه كذا في المفتاح [illegible]
فيها هو [illegible] التصريح باختصاصها إلى الكناية بأن جعلها أي جعل تلك الصفات

فيه تنبيها على ان علوها ورفعتها بحيث يكون فوق الحجج تحتها الرؤيا مفرق
عليه بل هي علية فلذا احتاج الى صعود الوجود وفي مصابيح الدنيا فاذا اثبات
المذكورة لها فقد اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له
وكون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه نعم
بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بين برديه وثوبيه تحقيقا للنيابة ولدفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه من القسم الثاني اعني طلب نفس الصفة بناء على ان اضافة البرد والثوب الى الممدوح
الى الموصوف قائم مقام الموصوف فان كان ذكر الموصوف غير صريح
يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد له بعود الضمير
القسم ابعد اكثر من ان يحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة
معا كما في قولنا كثير الرماد في ساحة زيد كناية عن انه مضياف قلت ليس هذا كناية
واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها
النسبة وهي جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني
والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير
مذكور في الكلام وكما يقال بقولك غير فلان يريد به الكرم يعني فلان وانت تريد
الا استدعى الحرف هذا كناية عن اثبات صفة الكرم مع الكناية عن الكرم ايضا باعتقاد
الخير لا يخفى عليك انه ليس ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
بالنسبة الى التصريح باثبات الصفة للموصوف ونفيها مع عدم ذكر الموصوف مما لا
الموصوف غير مذكور كما في القسم الثاني والثالث من غير عكس فانه تعريض
تأمل اي حيث يتحقق فيه ذلك بعض ان يلوح به تعريض الى جانب
السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في المفتاح
الى انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية

فقط بل هو اعم منها والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب
وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء
الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا
به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه
امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد
ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز
بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب
كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا
وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية
ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها
ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز
هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت
الوسائط بلا خفاء كما في قول الشاعر اوما رأيت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء
والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب ان اردتهما اي المخاطب وانسانا
معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي
ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد
في الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما
جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض

وهو كون تاء الخطاب مستعملاً فيما ليس بموضوع له ... موجود في الكناية

مجازاً وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية
فقول الشارح العلامة معناه انه تعريض قد يكون مشابهاً للمجاز كما في
الاول فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير موضوع له
اذ لا يتصور هنا انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهاً للكناية كما في
الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراداً منه غير الموضوع
وليس بكناية اذ لا يتصور هنا لازم وملزوم والانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر
هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل مما لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام
على مقصود لا يصح من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازاً ولا كناية
ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي صدر به الكلام
ان قولنا اذ يتمنى متعرض كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب
ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فان استعمل واريد به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية وان اريد به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقاً فاتفاقاً وتقديراً كان مجازاً

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما
الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا انما هو على تقدير ان اللزوم في سائر انواع المجاز
واطبقوا ايضاً على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من
المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة واما فيما بين الاستعارة بالكناية والتمثيلية
لان التخييلية والمكنى عنها ليست من انواع المجاز عند الشيخ عبد القاهر وليس
كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ واحداً من هذه الامور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيداً لاثباتها للمعنى لا يفيده خلافه فليست
فضيلة قولنا رأيت اسداً على قولنا رأيت رجلاً هو والاسد سواء في الشجاعة ان
الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة

ان الاول افاد تاكيداً لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا
كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل
الاول افاد تاكيداً لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه
فقولنا رأيت اسداً يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلاً كالاسد لان
الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان لم يفد واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى
حتى ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس
ذلك لم يتبين في شيء من الصورة وهذا يتحقق في قولنا رأيت اسداً بالنسبة
قولنا رأيت رجلاً كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً مساوياً
للاسد وزايداً عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضاً في كثير الرماد وكثير القرى
ذلك وهذا وهم من المعترض بل معنى كلام الشيخ ان شيئاً من هذه العبارة لا يوجب
ان يحصل في الواقع زيادة شجاعة في المعنى مثلاً اذا قلنا رأيت اسداً فقد
ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لم يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك فيما سبق
والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسداً على قولنا رأيت رجلاً
مساوياً للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من طريق المعنى
والثاني من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى
ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد وهكذا لا يتغير معنى
الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسداً وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا
لكن لهم كثيراً ما يغلطون في استنباط المقاصد من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل
وافراطها في الطول وهذا آخر الكلام في علم البيان والشكر على نعمائه

وبقول المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله **الفن الثالث علم البديع**

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه التي
قصد بالكلام قولها وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية
المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال قد رعاية وضوح الدلالة اي
عن التعقيد المعنوي تنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد
رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق
بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما به
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد المعنوي وعن ذلك
الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل فيكون قوله بعد رعاية
ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني
والعرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات التي بعد المطابقة
كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع **وهي** اي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد
تحسين اللفظ ايضا **ولفظي** اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود
الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها **اما المعنوي**
منه في الكتاب تسعة وعشرون **فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا**
والتكافؤ ايضا **وهي الجمع بين متضادين** اي معنيين متقابلين في
بعض الجملة والمراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في
الجملة في بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل
التضاد او تقابل الايجاب والسلب وتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او
ما يشابه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة **ويكون** ذلك الجمع **بلفظين من**

انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت
او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي
على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا
يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال
والشر تشتهيه النفس فتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل **او من نوعين** عطف
على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هنا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف
وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط **نحو او من كان ميتا فاحييناه** فان
الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل
وهو اي الطباق **ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب** وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول **نحو قوله تعالى ولكن**
اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني **نحو فلا تخشوا الناس واخشون**
ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها **وفسره بان يذكر في**
معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد
كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من
الطباق وليس فيها من المعنوي برأسه **فتدبيج الكناية نحو قول ابي تمام في**
مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى
لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة
بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر
من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة وقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني
الكناية عن دخول الجنة وما في البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح بحيث
لا يخفى الا من لا يعرف معنى الكناية **واما تدبيج التورية فكقول الحريري**
فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض
وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى

المحبوب الاصفر هو الاناء الذي فيه صفرة ولعابه هو الذهب وهو المراد بهما ان يكون
نوبة في الطرب ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق
مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا
للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما
بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك
المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فظهور المشيب لا يقابل البكاء
لكنه قد عبر عنه بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مقابلا لمعنى البكاء ويسمى
الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد
حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر ودخل
فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة وان جعلها السكاكي
قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما
ثم بما يقابلهما او يقابلها على الترتيب والمراد بالتوافق خلاف
فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء في المسألة ثم
اسم المقابلة باعتبار العرف الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين
ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة ونحو ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا
اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح و الكفر
والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق

بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان
التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء بالاستغناء اشار اليه على ان المقابلة
من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث
قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطتهما اي فيما بين المتوافقين
امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه
لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير
بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء
والتكذيب فعلى هذا لا يكون نحو بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا
الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنها اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب
والائتلاف والتوفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون
كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو
الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل
كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار فانه جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اكثر كقول
بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي
الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من
الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم
فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم
ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة
اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر
على ما يقال اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى

معناه يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير

فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء

لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان

تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد

التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد

عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الا

حتراس لئلا يوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم

العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة

الجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا

مقصودين هاهنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من

[illegible] كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له

فهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب

لهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب [illegible]

تحت [illegible] ولكن [illegible] اللفظ [illegible]

على [illegible] البيت [illegible] الاسماء [illegible] النون هو [illegible]

[illegible] ولا [illegible] وليس [illegible] على [illegible] اسم فاعل من [illegible]

[illegible] الاسم فاعل من [illegible] ذا [illegible] اللفظ [illegible]

من [illegible] الرحيم [illegible] والمعنى [illegible] هذه البنية عن ان تركب من الحروف

[illegible] كالنون [illegible] الاعراب [illegible]

[illegible] هذه البنية [illegible] الحروف النون

[illegible] اللفظ [illegible] المراد [illegible] المتناسبة [illegible] بعضهم بالتوفيق

[illegible] الذي على [illegible] على القول [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] المقادير ومقارنة المقادير [illegible] من يصفه [illegible]

سطارها طرزا من البرق كالتبر ۞ فوشيا بلا رقم ونقشا بلا يد ۞ ووشيا بلا حبر وصفات

[illegible] اي لبس الريان والوشي ثوب منقوش والجزء جمع [illegible] ونظرت

الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز

الثوب كقوله [illegible] الجسر [illegible] وامرت [illegible]

اي [illegible] للاولياء [illegible] على [illegible] الذي [illegible] للمن بالاذى

[illegible] اي [illegible] الرائي [illegible] اذا [illegible] اي [illegible]

[illegible] اي [illegible] فانه [illegible] دعاه [illegible]

[illegible] جمعا بين الامور المناسبة [illegible] الفقرة تكون جمعا بين الامور المتنا

ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق يقال رصده والرصد الذي

البيت والرقيب للقوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث

ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي

بمنزلة البيت من الشعر [illegible] الاسجاع [illegible] الفقرة [illegible] الاسجاع

فقرة اخرى [illegible] الاصل [illegible] على [illegible] الفقرة او من البيت ما يدل عليه

العجز وهو آخر كلمة من البيت والفقرة اذا عرف الروي [illegible] اي انما يدل

العجز [illegible] الارصاد [illegible] الروي [illegible] عليه [illegible]

ويجب [illegible] في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم

الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت

من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي هو النون لربما

[illegible] ان العجز هاهنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم

[illegible] ۞ فليس الذي حللته بمحلل ۞ وليس الذي حرمته بحرام [illegible]

ان القافية مثل كلام وسلام لربما توهم ان العجز بحرام والارصاد في الفقرة نحو

وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معديكرب

اذا لم تستطع شيئا فدعه ۞ وجاوزه الى ما تستطيع ۞ ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو

الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من
اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التحكم والتكليف من
الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد
جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الطبخ لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه ما في
ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة
الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن
من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر مؤكد لقوله تعالى
من جملة هي الحالية التي تقع عليها الصبغة مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان
يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون
الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكون
آمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ
بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا
او لادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا
فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بان يقولوا
قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا
هذا اذا كان الخطاب في قوله آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان
امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر
عن الايمان بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغ النصارى تقديرا بهذه
الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر
ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع
الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن

في المقال ومنها اي ومن المعنوي المزاوجة وهو ان تزاوج اي توقع المزاوجة
على ان الفعل مسند الى الضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان بين
في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان
على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج
فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه
وصدقته فيما افترى فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها
الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا
اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان
شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة في المزاوجة عرف ان معناها ما ذكرنا لا ما
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما في
الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج
الهجر اذ لا يعرف حينئذ يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته وانعمت
عليه ومنها اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء
اخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الآخر والعبارات المصرحة بما ذكره القوم حينئذ لو قال
في الكلام جزآن ثم عكس فقدم ما اخرت واخرت ما قدمت وما ظاهر عبارة
فيصدق على مثل قوله عادات السادات سادات العادات وقول الشاعر يعيش
بلطفهم ويجهد وليس الى داعي الندى بسريع وكذا غيره ويقع العكس على وجوه منها ان يقع
بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف
اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات
على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي
من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت فقدم الحي اولا

ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بالفعلين في جملتين ومنها اي ومن العكس

ان يقع بين لفظين في طرفي الجملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع

بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في

طرفي الجملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها

رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان

الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق

اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم

بلى وغيرها الارواح والديم دل صدر الكلام على ان تطاول الزمان وتقادم العهد

لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرتها الرياح والامطار ولنكتة

اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش كانه اخبر اولا بما لا تحقق له

واما فبعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم

ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام

ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد منهما اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان

مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه

اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو

الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى عنه

المعنى الاول البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي معناها

البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله

بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف صيفا باردا

او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس

من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان

الحلول في برج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم

المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل مع ما فيه

وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كقوله اذا صدق الجد افترى العم للفتى

مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال

المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى

انه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية

لما امتنع المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي

بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة

والتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء

بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى

جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان تتمحل

حقيقة او مجاز وقد يرد انكر على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء

بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز نعم وان كان

المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة

خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكون ذلك من طريق التمثيل

فجرى المص في جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين

ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي

احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد

بضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير

الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا

غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله

البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد با

الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو

المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني الهوى التي تشبه

الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الا

ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه
ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له فالأول وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل
ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف والثاني
للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار
وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف
لأنه إما أن الأول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
معكوس الترتيب كقوله أي قول ابن حيوس كيف أسلو وأنت حقف وغصن وغزال لحظا
وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل المعوج
في العظم والاستدارة أو لا يكون كذلك ولم يسم مختلط الترتيب كقوله هو شمس والأسد
والبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الإجمال نحو
لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان
على طريق الإجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور إجمالا هو الفريقان
أن يجعل قول الفريقين فإن تقدير الكلام وقالوا أي قالت اليهود ... النصارى
وهذا معنى قوله في الإيضاح فلف بين الفريقين ... بينهما في هذا الباب
المذكور إلا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو أن تلف بين شيئين في الذكر
ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بأحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين أي قالت
لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو قالت النصارى لن يدخل الجنة
إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين أو بين القولين إجمالا لعدم الالتباس
بأن السامع يرد إلى كل فريق قوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده
أن داخل الجنة هو لا صاحبه لأن المقصود أن اليهود ليست النصارى على شيء وقالت
النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا
آخر من اللف لطيف المسلك وهو أن يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده

بذلك الكل المتعدد على الإجمال ملفوظا أو مقدرا فيقع النشر بين لفين أحدهما مفصل والآخر مجمل
... وإنما قلنا لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا وأعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا
للتأديب والإكرام والتنزه فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق
تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع
ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر فيه
ومن الترخيص في إباحة الفطر فقوله ولتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون أي
أن تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدي إليه إلا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه إشكال وهو
أن من تفاصيل المعللات ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل
فذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي
أن ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لأنه مستقل بالتعليل بل
من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية
عليه ليشهد بذلك ... ومنها ما هو خارج عادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص
فالحاصل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
له بمراعاة عدة ما أفطر بصومها في أيام أخر وفيها دلالة واضحة على تعليم كيفية
القضاء المذكور بعد الأمر بصوم الشهر ثلاثة أحدها أمر المرخص بمراعاة العدة والثاني
تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الأمر بصوم الشهر
من العلل الجعلية واحد من هذه الثلاثة وتحقيق أن قوله ولتكملوا علة
العدة شامل لأمر الشاهد بصوم الشهر ... العدة هو الشهر كله في الشاهد

ايام الافطار المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة
ايام الشهر على انه لا ارتباط فان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة لا
العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن
المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله
تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية علمت يا مجاشع
ابن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد وجدا وجدة
اي مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية الى الفساد ومنه اي من
المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي
الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير
عين هي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم
ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد
اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر
مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيها الكل حتى
يرده السامع اليه كقوله اي المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به
الا الاذلان عير الحي والوتد اي لا يقيم احد على ظلم يراد به الا هذان
هذا اشارة ... مفرغ وفيه اسناد ... الظاهر
سند الى العام المحذوف ... الحمار الوحشي
هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي
يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي له اي لا يرق ولا يرحمه احد ذكر العير والوتد
ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا سواء
في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا
تعيين فيكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه
ايماء الى ان القرب فيه اقل فيكون اشارة الى عير الحي والوتد اقرب

هذا اشارة

هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد وبالعكس ... التعيين غاية ما في الباب
ان التعيين محتمل ومثل هذا البيت في اللف والنشر اشكل ومنه اي من المعنوي الجمع
مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها اي ادخل قلبه ووجه الحبيب في
كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر
ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس
اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول اي الجمع ثم التقسيم كقوله اي ابي الطيب حتى اقام
يمدح سيف الدولة ولتضمن اقام معنى التسليط عداه بعلى فقال على ارباض جمع ربض
وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب
النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى ومعنى
المصراع الثاني ... اي ... اقام حول هذه المدينة
شقيت به الروم ... فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح
يشتمل القتل والنهب ... ثم قسم في البيت الثاني وفصل فقال للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
ما زرعوا ... بلفظ ما ... وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم
ليس من جنس ذوي العقول وقد ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر
والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع ... وللعدو
في كتابنا ... ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب
وما وقع عليه الشرح موافقا لما اوردناه ... وقوله الدهر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات
والثاني اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم
او حاولوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها
البدع جمع بدعة وهي الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد هنا محدثاتها

الاخلاق لا ما هو كالعرض منها فقسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء
ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
المصنف الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير
الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت اي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف
باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله
لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يومئذ لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة
بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق اخراج النفس وشهيق رده
خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها او هذه العبارة
مخلوقة للتأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير
وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء
ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل
النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع العذاب
سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله
يتفضل الله عليهم بما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف وبما عليه قد
عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
... عن الكل في وقت ما ... عن الظهر فلذا الاستثناء الثاني فمعناه ان بعض اهل
الجنة لا يخلدون فيها وهم الفساق الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم في النار
... كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء وقد ... والسعادة
عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس

وعدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ النفس واهل الموقف واحد
ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار
بقوله فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان
تذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب
بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على القتال
اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف في سرعتهم الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة
خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال
المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى
يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء
عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا
او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان
الآية على ان الله تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من
جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم والاهم واجب التقديم وليلي الجنس الذي كانت العرب تعده بلاء
ذكر البلاء ولما اخر الذكور عرفهم لان التعريف تنويه بالذكر
فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الاعلام الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من
التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديمهن لم يكن لتقدمهن
بل لمقتضى آخر ومنها التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل
لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال
الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع
منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم
لي من فلان صديق حميم اي قريب يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله في الصداقة
ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن

به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا
والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيته اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى
هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة بتقدير حصل لي من
صداقته او لنا مثل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله
وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بي الى
صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء
للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير
اشخصه من مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع ومعي من نفسي كامل مستعد
للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع وقيل
بدخولها في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع
دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها
بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن
بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم جملة صفة غزوة وروي نحو
الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كما يقال لالزمنك او
يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا
لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا
للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول والاحسن ما يكون
من التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه
بسقط ما قيل انه لا دعلاء في البيت نظرا الى ان ابدال الالتفات من التكلم الى الغيبة
لانه اراد بالكريم نفسه فكان التجريد منافيا للالتفات وانما يصير فيه التجريد المتكلم
من ذاته فيجعلها مخاطبة الكناية كالتوضيح ويقال للمبالغة الاولى والتجريد

نحو قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون
بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي
الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية
لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه
يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه
فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل انما يكون هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل
ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه
وداخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا
آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك
تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه
شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة
ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اي ومن المعنوي المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم
انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد
له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت
قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل
مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة
على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة
دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى دون وقت الغفلة وقال
نائل العام وقال يقطرن دون يسلن وبقصد ما هو ذلك بل المذهب المرضي ان
منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تقسيم المبالغة مطلقا والى تعيين ما
ليتميز المقبولة من المردودة ولذا قال وهي اي المبالغة مطلقا ان يدعى لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن

اى لذلك الوصف غير متناه في الشدة او الضعف وتذكير الضمير اعتبارا بعوده
الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا
عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان
العدو فعادى عداء اى في الصياح نعده بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع
على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة
الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق
فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم
يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا
ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اى ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة و
اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل
الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى ان خاف من الممدوح
النطف المعدومة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف
ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه
ومثله بيت [illegible] اذا قرأها بالاوراد فكاد ان يتخيل لها
ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى كقول ابى الطيب عقدت سنابكها عليها
اى الجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اى غبارا لو تبتغي
تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا اى امكن العنق
ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا
بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل
وقد اجتمعا اى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قول
القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت

وشدت باهدابي اليهن اجفاني اى يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا
يزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري
في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه
حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله
بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى ومن المعنوي
الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد
المقدمات مستلزما للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذي
عليه وكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وهذا التمثيل [illegible] على الجا
حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن فكانه اراد بذلك ما يكون برهانا
وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل النقيض
والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة لا يستلزم قطعيا الاستلزام للفساد وانما هو من
المشهورات وكقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان لما مدح
آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
وهو ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك فليس وراء الله للمرء مطلب
هو تعظيم الطالب في الحلفة اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك
الواشي اغش من عز اذ اخاف الكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم
وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرا لي جانب من الارض فيه اى في ذلك الجانب
واراد بالشام مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من
وارتاد ومذهب متوجه اى في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم
احكم في اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلوني محكما في اموالهم مقربا منهم
المنزلة عندهم كما تفعل في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم
في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي

سحا لا ألوم قوماً مدحوك وقد أحسنت إليهم وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه
الفقهاء قياساً ويمكن رده إلى صورة القياس الاستثنائي بأن يقال لو كان
مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنباً لكن اللازم باطل فالملزوم مثله
وكما ورد على صورة القياس الاقتراني في قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون
عليه أي الإعادة أهون عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو أدخل في الإمكان
أدخل في الإمكان وقوله تعالى حكاية فلما أفل قال لا أحب الآفلين أي القمر آفل وربي ليس
بآفل فالقمر ليس بربي ومنها أي ومن المعنوي حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة
له باعتبار لطيف غير حقيقي أي بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما ذكر علة له في
نفس الأمر يعني يجب أن لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع إذ لو كان
من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فهذا
ليس من هذا وما يتوهم من أن هذا الوصف غير مفيد لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي
ومنشأ هذا الوهم أنه سمع أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان
الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو أربعة أضرب لأن
الصفة التي ادعي لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها
والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله
قول أبي الطيب لم تحك أي لم تشابه نائلك أي عطاءك السحاب وإنما حمت به أي صارت محمومة
بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء أي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى
فنزول المطر من السحاب ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بأنه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة
إذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل
كقوله أي قول أبي الطيب ما به قتل أعاديه ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب
فإن قتل الأعداء أي قتل الملوك أعداءهم إنما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى
لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته صدق

بجاه الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو
أن يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة
في الشجاعة على وجه تخييلي أي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب
وغيرها فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه ويتضمن أيضاً مدحه
بأنه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق أي ليس بقوته الغضبية متصفاً
بالإفراط ويتضمن أيضاً قصور أعدائه عنه وفرط أمنه منهم وأنه لا يحتاج إلى قتلهم
والثانية أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها إما ممكنة كقوله أي قول مسلم بن الوليد
يا واشياً حسنت فينا إساءته نجى حذارك أي حذاري إياك إنساني أي إنسان عيني
من الغرق فإن استحسان إساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الناس فيه عقبه بأن
حذاره أي حذار الناظر منه من الواشي نجى إنسانه أي إنسان عين الناظر من الغرق
بالدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه وغير ممكنة عطف على إما ممكنة كقوله هذا
البيت لم وقد وجد بيتاً فارسياً بهذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته
لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب
يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها
كذا ذكره المصنف وفيه نظر لأن المفهوم من الكلام على ما هو قياس لو من امتناع الجزاء
لامتناع الشرط أن يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها يعني
النطاق عليها أعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية
خدمة الممدوح فيكون من الضرب الأول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت
فإن زعم أنهم أرادوا أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر
بنية خدمة الممدوح فقد أخطأوا مرتين لأن حديث نطاق الجوزاء أشهر من أن يمكن
إنكاره بل هو محسوس إذ المراد بالحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق كما تقدم
بخلاف ذلك فإن قلت هل يجوز أن يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

فهذا اخرى للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون بمنزلة ما على المذهب الاول
من هيبة الانطلاق علة لكون نيته خوفة للممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الماء دليل
على انتفاء الاهلة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف
كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم كما في الاخيرين لعدم
ثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خوف الممدوح علة للانطلاق كان من الضرب الاول
واذا جعل الانطلاق دليلا على كون النية خوفة للممدوح كان من الضرب الرابع فيجب ان يحمل
ذلك على الاول لان الظاهر من قولنا ان نفعل كذا لعلة كذا انها علة لنفس
الوصف لا للعلم به ويلحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم
يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كأن السحاب
جمع الاغر والمراد السحاب بالمطر الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اي فما
تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله
تعفت ربع القبا بنسيبها الى الربى حتى جاءتها وهو ما سبع بمعنى [illegible]
المرتي لبيا فقد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل [illegible]
سبيل [illegible] ولا المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي
عليها وهذا البيت نظير قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد دثرا
فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكأنما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد
فنفس هذا البيت قوم فقالوا انا ادعيت [illegible] ولا ادري ما هذا التفسير فلتنبه
انه ضد ما يلائم لمطالع القصيدة وهو قوله [illegible]
[illegible] ومنه بعض النسخ من الديوان ان هذا البيت قبل قوله
السحاب الغر وعلى هذا [illegible] الديار البلاقع وكان [illegible] تمام
فقد [illegible] الديار ومنها اي ومن المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر
بعد اثباته لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب
احترز به عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح

بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب
بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي
[illegible] فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع
من دم الملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف فرع طرفيه قولنا
مكارم واناة كما ان دماءكم من الكلب لشفاء وهو قد فرع على وصفهم
بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنها اي من
المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم [illegible] التشبيه على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما
قد نكحوه فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه والتشديد
الذي يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة
مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور وشقوق في حدها
من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية فقد استثنى منها صفة
مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي وان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه
العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب فهو بزيادة توضيح للقصد
[illegible] فهو من بابه على الشرط المذكور وهو اي على هذا التقدير وهو كون فلول
من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو في المعنى تعليق للشيء من العيب
بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتأكيد فيه اي تأكيد
المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه علق
نقيض المدعى وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت
ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل
المستثنى فيه على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثا

بها اهل

المستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان
الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج
شيء مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع
ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من العيب ويثبتها حتى يحصل فيه
من العيب يقال توهمت الشيء اذا ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة
مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح
والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما
نوع خلابة وتأخيذ للقلوب والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء
صفة مدح وتعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء
استثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش
بمعنى غير وهو اداة استثناء واصل الاستثناء في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
اي الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا
لا ينافي قولنا ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتأمل لكنه اي الاستثناء المنقطع
في هذا الضرب لم يقدر متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين
في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى
اخراج شيء مما قبلها من حيث انها اداة استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء
التأكيد ولا يفيد التأكيد من الوجه الاول وهو انه كدعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق
بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التأكيد في هذا الضرب
من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التأكيد من وجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو
التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا
ويحتمل وجها آخر وهو ان يكون الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة

الاكرام فكان من قبيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها
لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم
كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث لان معنى حقيقة الاستثناء المتصل ان قوله سلاما
وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم
وليس للبديع في الكلام ان تذكر معدودين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول
ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا فلو قصد ذلك لكان الواجب ان تؤخر ذكر
ومنه اي ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا
يكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى منه مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان
آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المفاخر والمناقب كلها وهو
الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل
يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه
للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك
الدال على لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء
المذكور كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا وسوى استثناءان مثل
بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده هذا
الاستثناء لان الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي ومن البديع تأكيد الذم
بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة
بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه
الا انه يسيء الى من يحسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم وتعقب باداة استثناء يليها صفة ذم
اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التأكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر في باب الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ
منه ... والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من

وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت
من الاعمار ما لو حويته * لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه
لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد
لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفي البيت وجهان آخران من المدح احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا ما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما
في قتلهم اي قتل مقتوليه الا لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك
فتنة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده
اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن
كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول
في هذا المعنى انه يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله
قال الشاعر ... اصحابنا ... فقلت له
فيها ودع امرنا ان اليوم المقدم انقاد مع الشكوى الى الزمان في التهنية
بها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان
فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي
الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني * اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن
وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي اجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر
ذنوبه فقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر
كما في قول ابن نباتة لا بد لي من جهلة في وصاله * فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج
الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك الاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه
في الغزل بل شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار يعني
انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على

ان يودعه عند من يصلح لان يودع عنده حلمه فان الودائع تستعاد آخر الامر
ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء فانه يحتمل
تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني العكس فيكون ذما
قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها الوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو ان في التوجيه يستوي الاحتمالان وفي المتشابهات احد
المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية
والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا
فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي
سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله
كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا
الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف
لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة في ...
كان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في معنى الشك وكالمبالغة في المدح
اي قول البحتري ألمع برق سرى ام ضوء مصباح * ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي
اي الا بالغ في مدحها بانها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح
والمبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل
حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي التحير والدهش في
الحب كقوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع اي المستوي من
الارض قلن لنا * ليلاي منكن ام ليلى من البشر واضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح
باسمها ثانيا التذاذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاخبار
عنها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما * هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع
التسليم او يدفع البكا * بذي الاثل الا للديار البلاقع وكالتحقير كقوله حكاية عن الكفار

قال لهم على رجل ينكر اذا من غير حل مزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله
عليه وسلم كانوا لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل منا وهو عندهم اظهر من الشمس فكالتعريض
في قوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ونحو ذلك من الاعتبارات
اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن
شيء اثبت له حكم فتثبتها لغيره ... في كلام الغير ... من غير
تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ولا انتفائه عنه
نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله
العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن
فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت
الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولا لنفيه عنهم
والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه اي انما
الذي يحمل هذا اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر
ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع
في الكلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت بالاتيان مرة بعد مرة اخرى وقد حمله
على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت
ابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرمت
ايضا الحكم والقول والتفضل والانعام فقول ابرمت ايضا من هذا القبيل ...
الشاعر ... ذريعا فكانوا ولكن للاعادي وعليهم ... ما اصابت
فكانوها ولكن ودادي في ... قلوب فقد صدقوا ولكن عن
ودادي لبت لنا الشاعر هذا القبيل والبنان الا ولان قريب منه ان اللفظ
على معنى اخر لم يقع لغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على ذلك المعنى ومنه اي و
من المعنوي الاطراد وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة
من غير تكلف في السبك وسمي اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري

الاطراد وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة ابن الحارث بن
شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم
تضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفتخرون به فقد
اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث وقوله
عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي فمن الوجوه المختصرة
الكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منها الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في
اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى او في مجرد عدد الحروف نحو غلام وضرب
مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان
تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والياء
والتاء الى الآخر نوع من انواع الحروف فيخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها فيخرج
نحو الساق والمساق وفي هيئاتها ويخرج نحو البرد والبرد فتح احدهما وضم الآخر فان
هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على
واحد على خلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض
الحروف على بعض وتأخيره عنه ويخرج نحو الفتح والحتف وانما لحسن في هذا
القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان
في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا
التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا
مفردين نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة
الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل
بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان
نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو المرتفع من الارض
وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف

يسمى مرفوا كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله
لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي
التجنيس التام مركبا والآخر مفردا يسمى جناس التركيب وحينئذ يكون في التجنيس جناس التركيب
فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من
المركب باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن
ذا هبة اي صاحب هبة وعطية فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابن العلاء عطايا ما عطا
وجدت منازل ... ذل ... ليس عليه ... تحاصل ناس وا حرف ...
منادي والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط خص هذا النوع
جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد
اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل وان
يحصل في قولنا لا يختص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي المزن حال مصابه
ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه والثاني مركب من
والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مصدر بمعنى
المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فلم يخص ... وقد يجعل المفروق
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة يسمى
مرفوا والا فهو ما تقدم ... في شرح الايضاح ...
هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها
ان كانا متفقين في ذلك فهو ... اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في
ذلك ... الاتفاق في النوع والعدد مثلا وفي الهيئة والعدد فقط
بعد ذلك ... بالتجنيس لمجرد التشابه بينهما فلهذا احصر المذكور في الاقسام الاربعة
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر

هذا ان اتفقا فيما ذكرنا وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط
واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين
عن هيئة الآخر والاختلاف في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد باللفظ الاول
والبرد بالفتح وانما لفظا الجبة والجنة من التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم
جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل
اما مفرط او مفرط لان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون اللفظان
مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة
واحد عد حرفا واحدا فكانا في الصورة حرف واحد ...
بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فلهذا الاول من مفرط حرف
... والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني
وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول ...
والحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
ان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر
اذا اختلفا ان يتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد
اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزيادة اما حرف واحد او اكثر
فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر ...
في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق وفي الوسط نحو جدي
جهدي وفي الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم
تصول باسياف قواض قواضب ... يمدون من سواعد ...
على مذهب الاخفش او للتبعيض ...
... وعواص جمع عاصية ...
من تعدى عليه ... يوم الحرب ...

جنة ...

للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه أنه
قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم إنما هي الكلمة التي مضت وإنما أتى بها تأكيدا
للأولى حتى إذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل
فائدة بعد اليأس منها وإما بأكثر عطف على قوله إما بحرف ولم يذكر منه إلا مثالا واحدا
ما يكون الزيادة في الآخر كقولها أي قول الخنساء إن البكاء هو الشفاء من الجوى
أي حرقة القلب بين الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون أكثر من حرف مذيلا وإن اختلفا
في أنواعها أي إن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع
بأكثر من حرف واحد وإلا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل
ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين
في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة أضرب لأن الحرف الأجنبي إما في الأول نحو بيني
وبين كني ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر
نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة
اللام والراء من تقارب المخرج وإلا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا
إما في الأول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض
الناس والطعن فيها وبناء الفعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة إلا للمكثر المتعود
أو في الوسط ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والأولى أن يمثل
بمثل وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد لأن في عدم تقارب الهاء والميم
نظرا لأن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث يدغم أحدهما في الأخرى فالهاء والحاء ليستا
أو في الآخر نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف وإن اختلفا في ترتيبها أي
اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بأن يتفقا في النوع والعدد والهيئة
لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع
تجنيس القلب نحو ... إذ وقع الحرف الآخر من الكلمة الأولى أولا من الثانية والذي

قبله ثانيا وهكذا على الترتيب ويسمى قلب الكل والأخير قلب البعض وإليهما أشار بقوله نحو
فتح لأوليائه حتف لأعدائه أي حسامك فيه للأحباب فتح ورمحك فيه للأعادي
حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض وإذا
وقع أحدهما أي أحد المتجانسين في أول البيت والمجانس الآخر في آخره يسمى مقلوبا
مجنحا لأن اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح أنوار الهدى من
كفه في كل حال وإذا ولي أحد المتجانسين سواء كان جناسا تاما أو غيره ولذا أتى
بالاسم الظاهر دون الضمير المجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا
نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم
غم وبغير الدسم سم ونحو عواصم عواصم وقواضب قواضب كقوله حسامك للأولياء
وللأعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى
خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين وكقوله صلى
الله عليه وسلم عليكم بالأبكار فإنهن أشد حبا وأقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار
ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك بهذا تهدى وقد يعد من هذا النوع
نظرا إلى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في سعود مني يعود وفي مستنفرة
المتنزه بحثه وقيل لفاضل استفتح ... وقال ... بصحيفة
بالجناس شيئان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف
الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى نحو فأقم وجهك للدين القيم فإنهما مشتقان
من قام يقوم والثاني أن يجمعهما أي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس
به وذلك بأن يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان
إلى أصل واحد في الاشتقاق نحو قال إني لعملكم من القالين فإن قال من القول والقالين من القلي
ونحو اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحيوة الدنيا فقد عرفنا أن المراد بما يشبه
الاشتقاق الكبير وذلك لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول من غير
الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والأرض مع أرضيتم ليس من هذا القبيل

وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا وهذا اى ومن اللفظى رد العجز على الصدر
وهو فى النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اى المتفقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين
اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما
اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق فى اول الفقرة وقد عرفت معناها
واللفظ الآخر فى آخرها اى آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان
مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثانى ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع
ودمعه سائل فالاول من السؤال والثانى من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين
الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال
انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين
او المتجانسين او الملحقين بهما فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او آخره
او صدر المصراع الثانى واعترض صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر
فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر فهذا لم تركه
اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا فجعل الاقسام
المعتبرة اربعة وهى ان يقع اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول وحشوه وعجزه وصدر
الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثنى
عشر حاصلة من ضرب الاربعة فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد
من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الباقية واما اكتفاء
بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر فى
حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد

فما بعد

فما بعد العشية من عرار وهو وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة ووضع من عرار موضع
اسمها ومن زائدة وتمتع مفعول اول قوله اول الصاحبى والعبد يهوى ما بين
والقفار يعنى ايها الرفيق انه اذا انقضينا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين
وانتما ذلك متاعها تمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا اسيبا الخروج من ارض
نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول ابى تمام ومن كان
بالبيض الكواعب جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا
فما زلت بالبيض يعنى بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر فى صدر المصراع
الثانى مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها وقبله الا على
الدار التى لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج
على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا
مؤكدة لان القلة يفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا
فى ساعة فيكون لتقييد معينة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره مقدم
وقليلها اى القليل من التعريج فانى الدار التى لو وجدتها
ما قلت لما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن
مكثا الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعنى ويشفى غليل وجدى واما اذا كان اللفظان
متجانسين فما يقع احدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول
القاضى الارجانى دعانى اى تركانى من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعى الشوق
قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر فى حشو المصراع الاول فمثل قوله اى قوله
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل
وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهى ابريق فيه الخمر والاحتساء الشرب
والمصراع الثانى فالبلابل الثانى بالنسبة الى الاول والثالث بالنسبة الى
الثانى فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف وما يكون المتجانس
الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى فمشغوف بآيات المثانى

إلى القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان أقل من المائتين وتسمى فاتحة الكتاب
مثاني لأنها تثنى في كل صلاة ويسمى جميع القرآن مثاني أيضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب
ومفتون برنات المثاني نغماته وبأوتار المزامير التي ضم طاق منها إلى طاق [illegible] واحدها
مثنى مفعل من الثني ومنها ما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله أي
قول القاضي الأرجاني أمللتهم ثم تأملتهم فلاح لي منهم أن ليس فيهم فلاح
ومنها ما إذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين ما يكون أحدهما في آخر
البيت والآخر في صدر المصراع الأول مثل قوله أي قول البحتري ضرائب أبدعتها
في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا الضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية
ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل وأصلهما لتلك في ضرب القداح [illegible]
إلى أصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الأول مثل
أي قول امرئ القيس إذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان أي إذا لم
يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره إليه فلا يخزنه على غيره
بحفظه إياه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله أي قول أبي العلاء
المعري لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للإفراط في الخصر
البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم علي وهذا أيضا مثال ما وقع أحد
الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الأول لأنه من القسم الثاني
أي ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الأول مثل
أي قول أبي تمام فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين أجنحة الذباب يضير
وضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
أبي تمام [illegible] أشتهيه [illegible] الورى [illegible]
الدهر [illegible] العواطف [illegible] القاطع والوغى [illegible]
[illegible] الآن [illegible]
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر [illegible] الأسئلة الثلاثة التي أهملها المصنف فقال ما يقع أحد

اللفظين الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر
المصراع الأول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان إلى ملهى فسحقا له من لائح لاحي
ماض يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع
قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع إلى تلخيص عاني فالأول من غنى يغني والثاني من
عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه
ثراء فأضحى الآن مثواه في الثرى فالثري واوي من الثروة والثرى يائي ومنه
اللفظي السجع وهو قد تطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى كالسجع وقد
على توافقهما وإلى هذا أشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف
واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو أي السجع في النثر كالقافية في الشعر
لأن القافية هي لفظ في آخر البيت إما الكلمة برأسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك
على ما فيه تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من
أواخر الأبيات على حرف واحد فإنما أراد السكاكي بالأسجاع حيث قال
إنها في النثر كالقوافي في الشعر الألفاظ المتواطئة عليها في أواخر الفقر ولهذا
قال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل أن [illegible] بالأسجاع
المصدر كما أراده المصنف [illegible] وهو معنى قول السكاكي ومعناه أن هذا
السكاكي ومحصله يعني كما أن القوافي هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الأبيات
الأسجاع هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الفقر وكما أن التقفية توافقها
السجع [illegible] توافقها وهو أي السجع ثلاثة أضرب مطرف إن اختلفتا أي الفاصلتان
في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا فالوقار والأطوار مختلفان
وزنا وإلا أي وإن لم يختلف الفاصلتان في الوزن فإن كان ما في إحدى القرينتين
من الألفاظ أو كان أكثره أي أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من
ما في إحدى القرينتين من الأخرى في الوزن والتقفية أي التوافق على الحرف الأخير
نحو فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية

يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فقر لا يقابلها
شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان كثر ما في الثانية
موافقا لما يقابله من الاولى والا اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين
ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون جميعا
احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية
نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار المفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من
الفقرتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الغانمي الحمد لله الذي لا تدركه
الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه
الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا
وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم
قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم
بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل
صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن
ان يؤتى بقرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول
ان يكون الفاصلتان متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال
كثيرا والا كان قبيحا كقوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد
السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثمان
لفظات والثاني تسع وانه في القرآن عزيز ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان

الاولين

الاوليين بحيث يتساويان في عدد الكلمات ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا
ويجوز ان يقربها وان يتساويا كقوله واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاثة كل منها من لفظين ولو جعلت
منها اطول لفظا فحسنا وان لا يكون الاخير اقصر من الاول وهو عنده
عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير
اقرب لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وهو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ
قليلة عسر مواطاة السجع واحسن القصير ما كان من لفظين ومنه ما يكون من ثلثة
وما زاد عليها فهو الطويل ومنه ما يقرب من القصر بان يكون تاليف كل قرينة من عشرة الى
واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى
عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل
لان الغرض من التسجيع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء
على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركات لفات السجع
لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي
في القول اي تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها للازدواج
ابدلوا الغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني
قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان قياسه الكتاب لما خالف اللغة فاطلقت
ونحو ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل
وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة لا يقال للفواصل الا لها وقيل السجع
غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قوله تمام تجلى به رشدي
به يدي وفاض به ثمدي اي المال القليل واصله الماء واوري به زندي
ذا اوري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه
متكلم من اوريت الزند اذا اخرجت ناره فغلط وتصحيف والقرائن فيه بعضها

في البيت الثاني وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر بن
احمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو
جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة
ينبغي ان ينصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة
التي في الشطر الآخر لا على انه مفعول ثان للجعل لان الشطر ليس بسجع وتجوزا لجعل
فقرتين سجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت
غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن
الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوان الله مرتقب اي منتظر
ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله
تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه
جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض
مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني
قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في
فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل
وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني
فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل واحد منهما
موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب
مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب
مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع
بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب

وهذا اذا لم ... واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقوله ابي تمام فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على
صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا
معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور
كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود
ثم قافيته بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عن التصريع ومنه اي من اللفظي
الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن
دون التقفية نحو قوله تعالى ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة
متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث
في القافية على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدرا والملوك
كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب
في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين
السجع مباينة ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في
التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر
مرفوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما على ما ذكره ابن الاثير
في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
دون الحرف الاخير فيها كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فبنى على انه يشترط في
السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير
كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في

التقفية او لم يكن نحو هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة
الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما مر
مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النظم والنثر
جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلى منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما
سبق الى الوهم من قول من سوى الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب
المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا
اي هذه النساء اوانس وتلك وحشيات ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل
وهذا اي الثاني المثال ... الا ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما
وهاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد
عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته
من جرو الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجري
في النظم وقد يكون في المفردات في النظم فقد يكون بحيث يصلح كل من المصراعين قلبا
كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا
كقول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم وفي
في التنزيل اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي
التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح
المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى
عند الوقوف على كل منهما لان التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي
القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين
على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما و
ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا

الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة
الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا
لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر
الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه
الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف
البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا انها
المتحرك الذي قبل ذلك الساكن فعلى هذا القافية الاولى من قوله يا خاطب
هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله كالردى والقافية الثانية
الدال من الاكدار الى الاخر ولفظة دار منه ومنها اي فالاخر مسكون وعلى الثاني
ولحوق ايضا البيت على قافيتين واكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جود
على المشتهى الشيب الحوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر
القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من
قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين ضمنا عليهما فقط قلنا اي من اللفظي
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجي
قبل حرف الروي الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية
او نونية مثلا ويسمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من روي الحبل اذا فتلته وهذا
لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو
الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الروية لان البيت يرتوي عنده فينقطع
عنده كالري ينقطع الشرب وما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف
الروي من الفواصل ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف وحركة
السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل
والمراد انه يجيء في ذلك قبل بيتين او اكثر او فاصلتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل
حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب و

بسقط اللوى بين الدخول فحومل. فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم
في التسجيع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقولنا ليس
في التسجيع معنا انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معنا
من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب التسجيع يعني لو جعلنا ان
القافيتان او فاصلتان مسجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الذي يصح التسجيع به
وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في التسجيع والقافية
ليوافق قوله قبل حرف الروي وما في معناه فيجيء ما ليس بلازم في التسجيع قبل ما
في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في التسجيع لتحقق
التسجيع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تفخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق
التسجيع بدونها نحو لا تقهر ولا تنقر ولا تصغر ونحو ذلك كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة
وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ونحو مجيئه قبل حرف الروي
نحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او
تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت الله نعمته واشكروا لي وقد
شكرت فلانا يحيون نعمته وكانه اراد ساشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي
بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى
اذا النعل زلت يعني الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء لان القدم بروزلت
النعل اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه
من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا ما فقرته المرء لم ير فقره وان
اثير المرء اثير صاحبه راى خلتي ونفري من حيث يخفي مكانها لاني كنت
استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت با
باصلاحها باياديه يعني من حراقها ... مجعله كالقذاء الملازم له تلقاء با
بالاصلاح حرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة نحو

وهو ليس بلازم في مذهب التسجيع لتحقق التسجيع بدونها نحو جلت وملت ومست و
انشقت ونحو ذلك فهو كل من الآية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما
التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني
كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء
الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد
حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت فقد ذكر في الايضاح ان ذلك يكون
في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه
كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل التسجيع بدونها كذلك
قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل التسجيع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في
التعريف المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي وما في معناه اعم من ان
يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت على حرف
الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق
على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد
والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم الناظم او الناثر في التسجيع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف
القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت والفقرة وقوله في الايضاح
وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاتيان الذي يجري
لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر والابيات غير الفاصلتين والقوافي
اصل الحسن في ذلك كله يعني في الترتيب الذي للفظ من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة
للمعاني دون العكس اي لا يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على
سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ
متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على

على لفظ قبيح وتجنيس ذهب على كل من نشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من
المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات
وركاكة المعنى فالى الله المشتكى مما يتبرج باذن القبيحة ويجري من اصول القرآن [illegible]
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله
ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ
مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني
تجنى بتجن يفتن غب تجنى ومثل المقطع عكسه وهو منفصل الحروف كقوله [illegible]
ان ذر [illegible] ورد دار [illegible] وروده ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة
التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها
وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى
اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل منها منقوط والاخر غير منقوط
ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر جارحا في رسالته او خطبته او قصيدته
لا توجد فيها بعض حروف الهجاء فان جميعها لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو
ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى
مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه
والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء و
مثل التعديد وهو سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما سمي
تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه
داخلا فيما ذكر مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة
فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى الذي

في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات ولكونه مشتملا على غلبة مثل ما جاء وحسن
وهو كشف المعنى والايضاح الذي المتقدم فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع
المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص
والانتهاء فالمصنف اشار الى القسم الثاني بذكره هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وهذا
يدل على ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون
الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي تقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في
وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء
وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفات لاختصاصها بمن هي
له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس
في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات
كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة
على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا وهو كالاول
جزء العقول فان اشترك الناس في هذه الجملة الظاهر جزء العقول وان كان في وجه الدلالة
والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر
جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين
فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو

أي مما لا يشترك الناس في معرفته ومن جعل الاتفاق على الغرض أن أحدهما خاصي في نفسه
غريب لا ينال إلا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما أخرجه عن الابتذال إلى الغرابة كما في
التشبيه والاستعارة من تقسيمه الغريب إلى الخاصي والمبتذل العامي الباقي على
الابتذال والمتصرف فيه بما يخرجه عن الابتذال إلى الغرابة كما في الاستعارة المتقدمة
ثم إذا تقرر هذا فالأخذ والسرقة أي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر
أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه أو وحده عطف على
قوله مع اللفظ أي أو يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه فالنوع
الظاهر باعتبار ضربان أحدهما أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني
أن يؤخذ المعنى وحده والضرب الأول قسمان لأن المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ
أو بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة أقسام أشار إليها بقوله فإن أخذ اللفظ
كله من غير تغيير لنظمه أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لأنه
سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير أنه فعل بقول معن بن أوس إذا أنت لم تنصف
أخاك يعني إذا لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه مستوجبا المعدلة ولم توجب له عليك
مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل أي وجدته هاجرا لك
ومستبدلا بك إن كانت به مسكة من العقل ويركب حد السيف أي يتحمل شدائد
حد السيف ويحمل أمورا تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره وإن أدى إلى الحرب والموت
من أن تضيمه أي بدلا من أن تظلمه إذا لم يكن عن شفرة السيف أي عن ركوب حد السيف مزحل
أي مبعد يعني يتحمل أن يركب من الأمور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة أن يدخل ضيم عليه ويلحقه
عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه معدلا ومعدى فقد حكي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية
فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله
المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد قصيدته التي أولها لعمرك ما أدري وإني لأوجل
على أينا تعدو المنية أول حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله بن
الزبير وقال له ألم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو أخي من الرضاعة

وأنا أحق بشعره وفي معناه أي في معنى ما لم يتغير فيه النظم أن يبدل بالكلمات كلها أو
بعضها ما يرادفها يعني أنه أيضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم
لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها
واجلس فإنك أنت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم
يقولون لا تهلك أسى وتجمل فأورده طرفة في داليته إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل وقول العباس
ابن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعرف
فأورده الفرزدق في شعره إلا أنه أقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا أن يبدل بالألفاظ
ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة أحسابهم
شم الأنوف من الطراز الأول سود الوجوه لئيمة أحسابهم فطس الأنوف من الطراز الآخر
وإن كان أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه أي نظم اللفظ أو أخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الأخذ
إغارة ومسخا وهو ثلاثة أقسام لأن الثاني إما أن يكون أبلغ من الأول أو دونه أو مثله
فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار
أو الإيضاح أو زيادة معنى فممدوح أي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس
أي حاذرهم لم يظفر بحاجته [illegible] وفاز بالطيبات الفاتك اللهج أي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل
وقول سلم الخاسر من راقب الناس مات غما أي حزنا [illegible] وفاز باللذة الجسور أي الشديد الجرأة
فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا [illegible] وروي عن أبي معاذ [illegible]
[illegible] أخف منه وأعذب [illegible]
اليوم [illegible] ولكن الأمر [illegible] خلفنا لهم في كل عين وحاجب [illegible]
وقول ابن نباتة بعده خلقنا بأطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب
فبيت ابن نباتة أبلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهي الإشارة إلى انهزامهم حيث وقع الطعن
في ظهورهم وإن كان الثاني دونه أي دون الأول في البلاغة لفوات فضيلة

في الاول فهو اى الثاني مذموم مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان
قد استشهد في بعض غزواته هيهات اى بعد ان ياتى الزمان بمثله بدليل ما بعده ونعد
بيانى له بدلا لا ما قبله وهو قوله ... لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان
بمثله لبخيل اذ ... من حيث ينظر الفتى وقيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المنظر
قال الشيخ في هذا البيت تفصيل لان الغرض في هذا التعريف المثل فان بقاء الاثر واتم
لا يكون فاذا اجمل ... مثل بخل الزمان بفقد ما خل بالغرض وجوز وجود المثل ولم
يفقد من حيث جوده من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان
سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني ... بعدما
لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب لقد يكون بلفظ المضارع لم يصب ... اذ المعنى
على الماضي والمراد لقد كان فان قلت هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه
اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام
العالم قلت اشتغالا بالذي هو بصدده للغرض الزمان اذا اعتاد ... فلم يبق ... حتى
يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره ... واعترض عليه بان ... ان الجاد ولم يبق ...
تحصيل الحاصل واما اعدامه ... في ... فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل
... والحاصل ان ايجاده واعدامه بيد الزمان ... ايجاده ...
باعدامه ... لكونه سببا لصلاح حاله قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام
اجود سبكا لاشتماله على تقدير المضاف الذي لا تظهر قرينة تدل عليه على ان هذا
المعنى مما لا يذهب اليه من فهم هذا البيت لان ... اى تعلم الزمان من سخائه فسخا
واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه ... مثله ... الدنيا ...
نفسه ... هذا تاويل فاسد وعن ... لان ... بوصف العلم
وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به ... فلما اعدى سخاؤه ... بعض
له وعلى التفاسير كلها فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان
بهلاكه او بايجاده او باعدامه ... كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو

لم يشترط في الاخذ الظاهر في المعنى ان لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان
ماخوذا منه على ... من التقابل لان ... بالبخل ... وهكذا ...
بعد ما ذكر معنى ... وان ... ان المصراع الثاني من قول ابي تمام ... البيت وان كان
الثاني مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام
لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا ... مرتاد الطالب واضاف المرتاد الى المنية
اى لو ان المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يكن بها التوصل اليها لم يكن لها
دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا
السبل ... اى المنايا ... كالمنية والفراق ...
لارواح ... وكذا قول ... الحماسة ...
... القبائل ... ابو ...
مصرع وقد ... لا يكون في الثاني ... باتفاق الوزن
والقافية ... لا ... ابي تمام ... ان ... البلاد
ولا ... وقول ابي الطيب ...
...
الاول ... الظاهر الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوجد المعنى وحده ويقال له
الالمام ... وهو ... اخذ اللفظ ...
من ...
...
البعض ... الثاني ابلغ من الاول ... ابي تمام
هو الصنع ... في ... اى الاحسان ... وقول ابي ...
... ومن الخير بطء سيبك عني اسرع السحب في المسير الجهام
...
...

بان المسح [illegible] المتنبي [illegible] وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول

البحتري [illegible]

[illegible] قول ابي الطيب [illegible]

على [illegible] حرمان [illegible] وحرمان [illegible]

[illegible]

على [illegible] عند [illegible] ابي الطيب [illegible]

البحتري [illegible] افادة البحتري [illegible] الاستفادة [illegible]

[illegible] الاطفال [illegible]

وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول [illegible]

[illegible]

[illegible] الاخر [illegible] الناس [illegible]

[illegible] الملوك

[illegible] الملوك [illegible]

[illegible]

[illegible] ابي تمام [illegible]

[illegible] البيت الاول ومعنى [illegible]

[illegible]

[illegible] الرجال [illegible]

[illegible] قبائل العرب [illegible]

[illegible]

[illegible] المعنيين ان يكون احد البيتين

[illegible] المعنى [illegible]

[illegible] والمدح [illegible]

[illegible] وقول البحتري [illegible]

[illegible]

[illegible] وقول ابي الطيب [illegible]

[illegible] المعنى من القتل [illegible]

[illegible] المعنى [illegible]

[illegible] مقام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الابيات [illegible]

[illegible]

[illegible] القلب [illegible]

معنى الثاني [illegible] معنى الاول [illegible]

[illegible] وقول ابي الطيب [illegible] الاستفهام للانكار [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الانكار [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ابي تمام [illegible]

[illegible]

[illegible] ابو الطيب [illegible]

[illegible] الممدوح [illegible]

[illegible] المعنى [illegible]

الرايات اى حتى ... فقد ... اى ... على ان الصدر واقع مقام الصفة او مفعول له

الفعل الذى تعلق به ... على ان ... الكائنة على انها لوثوقها واعتيادها ان ... سيما ... يستطعم

من لحوم من ... من القتلى وقول ابى تمام وقد ظللت اى القى عليها الظل عقبان اعلامه ضحى

بعقبان طير فى الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اى عقبان الطير مع الرايات

اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحومهم حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى

رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء

القتلى لانه اذا خرج للغزو سارت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا

تمام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار المعنى ان ابا تمام انما

اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها

اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد

المعنى المقصود وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعلها

واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشئ مما افاده قول الافوه

رأى عين ... وقوله ... ظللت لان ... يعنى ... لان وقوع الظل على

الرايات ... من الجيش لا نقول ... يقع ظل الطير على الرايات وهو

فى السماء بحيث لا ترى اصلا ... ابو تمام على الافوه ... زيادات محسنة لبعض

المعنى الذى اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى

الدماء نواهل واقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى كانها

من الجيش يتم حسن الاول يعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك ... عقبان الرايات عقبان

الطير الا انها لم تقاتل ... هذا الاستثناء المنقطع ... الا بعد ان اقامتها مع الرايات

حتى كانها من الجيش ... من الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشى

من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم

حسن الاول ان هذه الزيادات يتم حسن معنى بيت الافوه ... الطيور على آثارهم

ذكرنا ... هو الموافق لما فى الايضاح وعلى التقدير واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر

ونحوها

ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع

وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول

الا بعد اعمال الروية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل فى

الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واخذ الثانى منه وكونه مقبولا

او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى

اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه

والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق

اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من توارد الخواطر اى مجيئه على

الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد

ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا

للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى عن سليمان بن عبد

الملك انه اتى باسارى من الروم فكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب عنق واحد منهم

فاستعفى فما اعفى فدفع اليه سيفا غير صالح للضرب فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى

رغوان سيف مجاشع يعنى نفسه ... فضرب به

... فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق أيعجب الناس ان اضحكت

سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفى من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر

القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اقبل على سليمان وقال

ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى

بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف

ابن ظالم ... وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابى رغوان

سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم ... فاعجب ... ثم قرئ لجرير ابياته

كما قال الفرزدق ... فذا اجابنى ... الاخرى ولكن ...

الاتفاق ... الفرزدق الجود ... اعداه ... كذلك سيوف الهند ...

وتقطع احيانا اماط النائم ولا نفسا الاثري ولكن نعلمهم اذا القفل الاغلاق حصل المغارم

وقل يعرف الرقيب جاعلا لكم العرك او اخاصل اريد فاذا لم يعلم ان الثاني حذف منه لانه

قيل فلان وفلان كذا وقد يخاطب به فلان ونحو كذا فيتفنن به للفضلاء الفرق وقيل من

العلم بالغيب ان قيل المعرفة النقض وهما ضد ... اي بالقول في السرقات الشعرية المتعلقة بالاخذ

التعقيد والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه التسمية

بها بالقول في السرقات ان كلا منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام

نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه بان لا يقال فيه قال الله تعالى ونحوه فان ذلك الشيء من القرآن

او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن والحديث وهذا احتراز عما يقال

في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا او قال النبي عليه السلام كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك وهو اربعة اقسام لان الاقتباس

اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور

او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني

مثل قول الآخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا

فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن

يرجوه فانه اقتباس من قوله عليه السلام شاهت الوجوه حين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء

ورمى بها وجوه المشركين ... اي قبحت الوجوه ... وقول الحريري ... اللكع

اي اللئيم وقيل العبد ... والرابع مثل قول ابن عباد قال

الحبيب ان رقيبي سيء الخلق فداره ... من المداراة وهي الملاطفة ... قلت

دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات

يقال حفه بكذا اي جعله محفوفا به ... فلا يتوصل اليها الا بتحمل المكاره

كما لا يتوصل الى الجنة ... وهو اي الاقتباس ضربان ما لم ينقل فيه المقتبس عن

معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله

اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد

غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك

المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى

جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في شيخ ... الخلق

بجود ... اللؤلؤ والمرجان ... ملبوسا وقد جرد الموسى ... راسه فقلت

ادخلت ... يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقوله

اي قول بعض المغاربة قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا

وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما

فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء

وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ... من شعر الغير

من شعر آخر ... الشاعر ... الاخرى ...

في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير كقول عبد القاهر ... اذا

ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا على الحق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق واما بدون

التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر

الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري ...

بيت من شعر الغير مع كونه مشهورا ... كانه كان ...

قديما ... ان الكلام ...

لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام

الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سأنشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي

عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقبله ... اضاعوني واي فتى اضاعوا

ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم لام التوقيت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين

سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر

ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي ... واما بدون التنبيه

فكقوله ... قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول

ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام وعلم ان ... دون البيت ...

بعدها البيت يعني بدون تغيير الباقي كما ان القرآن في ... كقول الشاعر كأن ...
والعين والقلب ... والان اقبل ... كقوله ... اذا
ابي تمام ولا بد من تغيير الباقي لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة
اي بيت الشاعر او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على الاصل بنكتة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية
وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم
ابدى لي الوهم لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني
من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم
وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي
الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او المجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم
الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا
الشاعر اراد بتضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لان العذيب تصغير العذب يعني شفة
الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان
الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهاتين التورية والتشبيه ولا يضر في
التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء
الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة
تعرفوه والبيت لسحيم بن وثيل وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي نقصوا في الغلط في حقه وحطوا من منزلته
يعرفوا اقداره ... ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين
البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر قد اودع
شعره شيئا من شعر الغير ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير
العقد وهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان
طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه
ان

ان كان غير القرآن والحديث فنظمه على اي طريق كان عقد اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله
اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حالا اي ما باله يفخر عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن
آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا
لا يخرج الى الاقتباس او غير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن والحديث وحينئذ لا يكون
على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه
وقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد
ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله
وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون
الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت
ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات
باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه حل قول ابي
الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه
لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على
اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من
العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو ما سبق من ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد
ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح
والتمليح وفسرها بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو
ان يشار فيه اي في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل من القصة والشعر
والمثل فالتعبير بواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر
وعلى التقديرين اما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة

كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقّع فردّت علينا

والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب

السماء المجزع فوالله ما ادري اأحلام نائم المّت بنا ام كان في الركب يوشع اشار الى قصة يوشع

عليه السلام واستيقافه الشمس على ما روي من انه قاتل الجبارين يوم الجمعة

فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا

الله فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء اي

الحارة التي ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارقّ من رقّ له اذا رحمه واحفى من حفي عليه

تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب ولام لعمرو للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال

من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير

بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من

الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس [illegible]

وهي ... جار لها من جرم يقال له سعد ناقة وكليب قد حمى ... فلم يكن يرعاها

الا ابل جساس لصهارة بينهما فخرجت في ابل جساس فرآها كليب فانكرها

كليب فرماها فاختل ضرعها فولّت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت

البسوس واذلّاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرنّ فحلا هو اعز

على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا

فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه

فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا

قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد

الى المنازل ... يريدون علمان القتادة والخرط وخرط القتاد يضرب للامر الشاق فقال

كليب اذ سمع قول جساس لاعقرنّ ... فظن انه يعرّض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمرّ يدك على

القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول

الحريري فبتّ بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبتّ كاني ساورتني ضئيلة

من الرقش في انيابها السمّ ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقوله ...

مرة تعقّ اولادها اشار الى المثل ... كما تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز

كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري خصوصا

اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها

انصبابا واشار النميري الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق

المكارم ضلّت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال

عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكشّ بلا

شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت

فدلّ عليها صوتها حيّة البحر فقال المحاربي اصلحك الله اضلّوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول الشاعر

لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص

والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنّق اي يتتبع الانق في الكلام

الانق والاحسن يقال تأنّق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع

من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان تكون في غاية البعد عن التنافر

والثقل واحسن سبكا بان تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس

وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة

لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب

وتلائم واصحّ معنى بان يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو

ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام

البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف واشار الى ذلك احدها الابتداء لانه

اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام

فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن

الابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب و

منزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدقّ واللوى رمل معوج

بلوى الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل
القوم ولا لم يصح الفاء وقد قدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم
يتفق له ذلك في المصراع الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول واحسن
من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الا
في وصف الديار لقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس
خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب كقول ابي الطيب فراق ومن فارقت
غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية كقول ابي الطيب ... الملام ... ما يهب ...
الغزل قوله ... ام ماء الغمام ام ... يحق بان يحتج المديح ...
به كقول اي كقول ابي مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة
غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى انه دخل على الداعي في يوم
المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال يا اعمى
تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح
ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام
لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئة اي كقول
ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في
افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول
بملء فيها حذار حذار من بطشي اي اخذ الشديد وفتكي اي قتل بغتة وكقول ابي تمام
يهني المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق
انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك
والريب وكقول ابي العلاء فمن عرضه للشكاة عظيم فيجزى ان يكن عظما يا اعلى والانام سليم وكقول
ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك الالم وفيه

يشاد

المصنف فيه

يبادر اليه في افتتاح الكتب الى الغرض المقصود كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن
كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما ... على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع
الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال
الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد
الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب او وصف للجمال او غيره
كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به
وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص
في الاصطلاح هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان
ينبغي ان يقول مما ابتدئ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يذكر الشاعر
المرأة وما له معها في العشق يقال هو يشبب بفلانة اي يتغزل بها فشبب الكلام بالنسيب ونحوه مما لا
يظهر معناه في اللغة الا ان يتأول بانه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ذكره
واراد مجرد الافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين
حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والتخلص قليل في كلام
المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه
من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي كقول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس
اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اثرت فينا ونقصت قوانا والسرى السير عامة
الليل اذا سريت ليلا وبقي من سيرها بقية واحدة والاسم السرية بالضم وبعض العرب يؤنث السرى ويهدي
وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر
كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهو ما بين القدمين والمهرية المنسوبة
الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الاعناق والواحد اقود اي
يقول في قومس قومي والحال انه قد اخذت منا السرى ومسارة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا
فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قولها بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت خطى

الابل على ما توهم ويقول قد اطلع لنفسي تعلى لا توهم ما فعلت كلا لا ادفع للقوم بخبيه ولكن
مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن
ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الاقتضاب
الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم
من المخضرمين بالخاء المعجمة وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في
الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلاميين قد يتبعونهم في ذلك ويجرون
على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية
في الدولة العباسية لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا ثم
وهو حال من الارادة انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه كل يوم تبدي صروف الليالي
خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من
الملاءمة كقولك بعد حمد الله تعالى اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه
قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة بينهما لكنه يشبه التخلص
من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاة من غير قصد الى ربط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما
بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق
عليه قيل هو اي قوله بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون
من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله
تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما
بعد ومنه اي من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا و
ان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا
محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى
حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال
ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج

كلام

من كلام الى كلام آخر ثم قال وهذا اي ما ذكرته من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي ومن
الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا
باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الاخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام
المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ
ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس
فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام
اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما
انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد في آخر
جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جديرا بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان
تولني اي تعطني منك الجميل فاهل اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر
اياك من هذا المنح لما صدر عني من الابرام وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا
السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله
اي قول ابي العلاء المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية
في امن بعيد ونعمة وصلاح حال وقد بلغت غاية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون
في رعايته وقد اتى به حسن المطلع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن
الوجوه من البلاغة واكملها من البلاغة لانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عنه كنه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها
وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعيد ووعد
الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله
عز وجل في الطبقة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد عجز عن معارضته البلغاء
من شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض
السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار واشباه ذلك كقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان
زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى

يقال اشقع الديك اي صاح

المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشارة الى ان هذا انما يظهر عند التأمل
والتذكر للاحكام المذكورة فيعلم انه [illegible] وان [illegible] الا لا يحتاج غيره ولا يقوم
مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون
الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب
هذا آخر ما اوردنا جمعه من الفوائد وتقييده من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم
الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا
فالحمد لله تعالى على ما وفقنا للاتمام وحقق لنا المرجو من المرام وقد وقع الفراغ [illegible]

الفراغ من تسويد هذه النسخة
الرفيعة في عشرين من شهر محرم الحرام
سنة [illegible]
بعد الهجرة النبوية
[illegible] الفقير الحقير
محمد [illegible]
غفر الله [illegible]